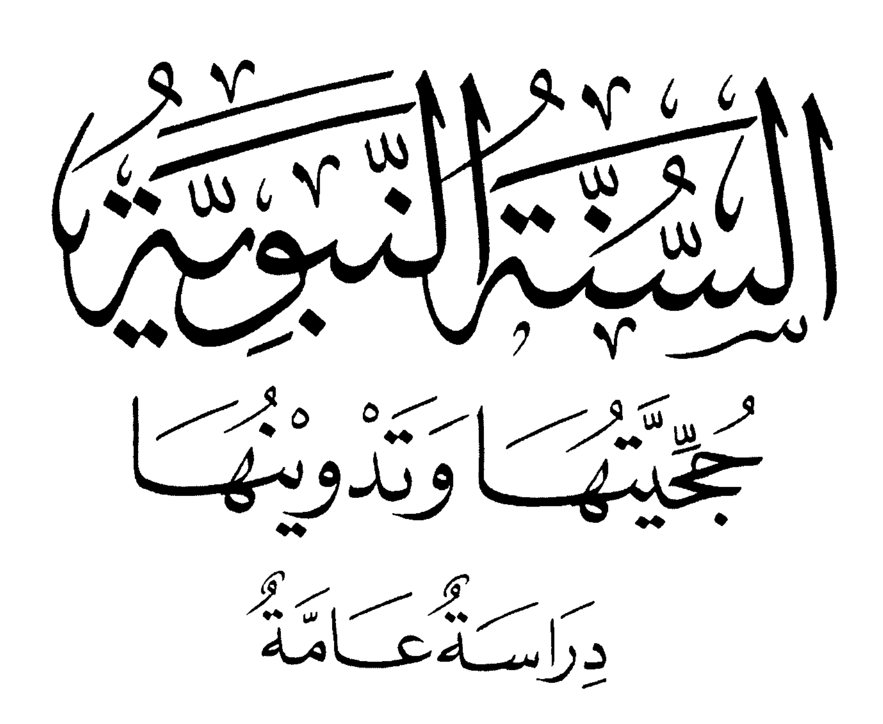
السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ

حُجِّيَّتُهَا وَتَدْوِينُهَا

دِرَاسَةٌ عَامَّةٌ

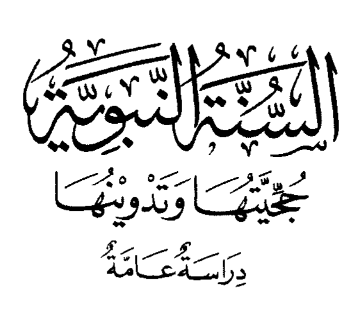
تَأْلِيفُ
سَيِّد عَبْدُ المَاجِدِ الغَوْرِي

دار ابن كثير



تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

دار ابن كثير
دمشق - بيروت


السنة النبوية
حجيتها وتدوينها
دراسة عامة



الطبعة الأولى

1430 هـ ــ 2009 م



للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق ــ بيروت

ردمك : 978-9953-520-27-8

الموضوع : حديث

العنوان : السنة النبوية حجيتها و تدوينها

التأليف : سيد عبد الماجد الغوري

الورق : أبيض

ألوان الطباعة : لون واحد

عدد الصفحات : 160

القياس : 17×24

التجليد : غلاف

الوزن : 275 غ

التنفيذ الطباعي : مطبعة بشار الحلبي- دمشق

التجليد : مؤسسة القصيباتي للتجليد - دمشق



دمشق ــ حلبوني ــ جادة ابن سينا ــ بناء الجابي

ص.ب : 311 ــ صالة المبيعات تلفاكس: 2225877 - 2228450

مكتب تلفاكس: 2243502 - 2458541

بيروت ــ برج أبي حيدر ــ خلف دبوس الأصلي ــ بناء الحديقة

ص.ب : 113/6318 ــ تلفاكس : 01/817857 ــ جوال : 03/204459

www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com



مقـــدمة الكتاب

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأَوَّلين والآخرين، صاحبِ الآيات الباهرات في خَلْقِه الكامل، وخُلُقِه العظيم، وعلى آلِه الخِيَرَة، وصحابتِه البَرَرَة، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودَعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

وبعد: فقد أمرنا رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم أن نقتدي بسُنَّته الشريفة وسُنَّة خلفائه الراشدين، فقال: «عليكم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخلفاء الرَّاشِدِين المَهْدِيِّيْن مِن بَعْدي، عَضّوا عليها بالنَّواجِذ»[1]. وكذلك حَذَّرنا صلَّى الله عليه وسلَّم من العمل بالبِدَع والمُحْدَثاتِ، فقال: «وإيّاكم ومُحْدَثَات الأمور، فإنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكُلَّ بدعةٍ ضلالةٌ»[2].

تعود أهميةُ السُّنّة النبوية إلى أنها المصدر الثاني من مصادر التشريع في الإسلام بعد القرآن الكريم، فهي إمّا مؤيّدةٌ مؤكّدةٌ لما جاء في القرآن من أوامر ونواهٍ وغير ذلك، أو مُبَيِّنةٌ لِمَا يحتاج منه إلى بيانٍ؛ وذلك بـأمر الله تعالى ليبيِّنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ بالبيان بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. أي: القرآن؛ لتبيِّن بالسُّنّة ما يحتاج منه إلى

(١) أخرجه الترمذي في أبواب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، برقم: (٢٦٧٦).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، برقم (٤٦٠٧).

بيانٍ وتغييرٍ، أو مضيفةٍ لحُكمٍ لم يرد له ذكرٌ في القرآن. فنظراً إلى المكانة السامية والأهمية البالغة للسُّنّة اعتنى بها الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ اهتماماً بالغاً بعد اهتمامهم بالقرآن الكريم، فتلقّوها وحفظوها وضبطوها وعملوا بها، وبلّغوها كما وَعَوْها. وقد كان نداءُ رسولِ الله صلّى الله عليه وسلّم ودعاؤه يَرِنُّ في آذانهم: «نَضَّرَ اللهُ امْرَءاً سَمِعَ مِنّا حديثاً، فحَفِظَه حتى يُبَلِّغه غيرَه، فرُبَّ حامِلِ فِقْهٍ إلى مَن هو أفقَهُ منه، ورُبَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيهٍ»[1]، وقوله صلّى الله عليه وسلّم: «بَلِّغوا عنّي ولو آيةً»[2]. فقاموا ـ رضي الله عنهم ـ بأدب السَّماع منه والإسماع عنه خيرَ قيامٍ، وأدَّوا سُنّة نبيِّهم ـ عليه الصلاة والسلام ـ إلى أتباعهم خير أداءٍ، ولم يَفُتْهم شاردةٌ ولا واردةٌ إلاّ ورَوَوْها، فإذا سمعتَ الحديث منهم فكأنك تسمع من فم النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم.

ثم تولّى أتباعُهم ـ رضي الله عنهم ـ هذه المُهِمَّةَ الهامَّةَ، وأخذوا على عاتقهم تقديم السُنَّة إلى الناس، وتحمَّلوا هم وأتباعهم بَعْدُ الألاقيَّ في تلقيّها (أي: السُّنّة) وضبطِها وتدوينها وجمعها؛ حتى وصلت إلينا مرتَّبةً ومبوَّبةً في شكل كتب الصحاح والسُّنن، والمصنَّفات والموطّآت، والمسانيد والجوامع.

فهذا ما تناولتُه في هذا الكتاب المتواضع من التعريف بالسُّنّة النبوية من حيث اللغة والاصطلاح، ومكانتِها وحجيتها، واستقلالِها بتشريع الأحكام، وعلاقتِها بالقرآن الكريم، وبما جاء في التحذير من ترك العمل بها وعاقبة مخالفتها، مع الرَّدِّ على بعض الشُّبُهات التي أثارها حولها بعضُ الأشقياء. ثم ألقيتُ الضوءَ على كتابة السُّنة النبوية وتدوينها وتصنيفها في المراحل المختلفة بدأً بالصدر الأول وانتهاءً بالعصر الحاضر، وذلك كلّه في أسلوبٍ علميٍّ مبسَّطٍ، متجنّباً عن المسائل الخلافية،

---

(١) أخرجه أبوداود في كتاب العلم، باب فضل نشر العلم برقم: ٣٦٦٠.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذُكر عن بني إسرائيل، برقم: (٣٤٦١).

والرُّدود الطويلة، والأساليب المنطقية؛ التي تلتوي على من لم تَسْبِقْ له القراءةُ عن هذا الموضوع البتَّة.

أسأل الله تبارك وتعالى أن يتقبَّل هذا العملَ المتواضع خالصاً لوجهه، وخدمةً لحديث نبيِّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، إنه سميعٌ مجيبٌ، وهو على كل شيءٍ قدير.

دمشق ٢٤/ شعبان ١٤٢٨هـ

٦/ أيلول ٢٠٠٧م

كَتَبَه

المُعْتَزُّ بالله تعالى

سيد عبد الماجد الغَوْري




السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ
حُجِّيَّتُها وتدوينُها

الفصل الأول: السُّنّة النبوية: مكانتها وحُجِّيَّتها.

الفصل الثاني: السُّنَّة النبوية: كتابتُها وتدوينها وتصنيفها.









الفصل الأول

السُّنَّة النبويَّة

مكانتُها وحُجِّيَّتُها

القسم الأول: تعريف السُّنّة من حيث اللُّغة والاصطلاح.

القسم الثاني: مكانة السُّنّة النبوية وحُجِّيَّتُها.

القسم الثالث: استقلال السُّنَّة بتشريع الأحكام.

القسم الرابع: علاقة السُّنَّة النبوية بالقرآن الكريم.

القسم الخامس: التحذيرُ من ترك العمل بالسُّنَّة وعاقبةُ مخالفتِها.

القسم السادس: مُنكِرو السُّنَّةِ والقائلون بعدم الاحتجاج بها.




القسم الأول

تعريف «السُّنَّة» من حيث اللُّغة والاصطلاح

أولاً: السُّنَّة في اللغة:

استعمل العربُ كلمةَ (السُّنَّة) منذ عهد الجاهلية قبل مَبْعَث النبيِّ ﷺ بمعنى (الطريقة) حسنةً كانت أو قبيحةً.

قال ابنُ منظور[1]: «السُّنَّة: السيرة حسنةً كانت أو قبيحةً» وقال: «والسيرة: الطريقة».

واستشهد ابنُ منظور على أنَّ (السنَّة) تعني الطريقةَ المعتادةَ حسنةً كانت أو قبيحةً بقول الشاعر الجاهلي خالد بن عُتْبَة الهُذَلي:

فلا تَجْزَعَنْ مِنْ سيرةٍ أنت سِرْتَها ... فأوَّلُ راضٍ سُنَّةً من يسيرها

ووَرَدَ لفظُ (السنة) في القرآن الكريم معنى الطريقة والشريعة في أكثر من موضع، منها قولهُ تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦].

كما وَرَد لفظُ (السنَّة) في كلام الرسول ﷺ بمعنى الطريقة في أكثر من موضعٍ أيضاً، منها ما رواه مسلمٌ في حديثه الطَّويل عن جرير بن عبد الله البَجَليّ

---

(١) لسان العرب: (١٣/ ٢٢٥).

رضي الله عنه، وفيه: فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَنَّ في الإسْلَام سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَه مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُوْرِهِمْ شَيءٌ، ومَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كان عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْده مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيءٌ»[1].

ثانياً: السُّنَّة في الاصطلاح:

يختلف معنى (السنة) في اصطلاح الفقهاء عنه في اصطلاح المحدِّثين واصطلاح الأصوليِّين.

(أ) معنى (السُّنَّة) عند الفقهاء:

فأمَّا الفقهاءُ فيذكرون (السُّنَّة) في أبواب العبادات مثلاً في مقابلة الفرض، فغَسْلُ الوجه في الوضوء فَرضٌ، بينما تثليث الغسل سُنَّةٌ، فهي تُطْلَق عند الفقهاء علىٰ «ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه»[2].

وتنقسم (السُّنَّة) عندهم إلىٰ قسمين، وهما: (سُنَّةُ الهَدْي) و(سنَّة الزَّوائد)، أمَّا (سُنَّة الهدي) فهي ما فعله النبيُّ ﷺ علىٰ سبيل العبادة كصلاة الضُّحىٰ، وصلاة ركعتين قبل الفجر.

وأمَّا (سُنَّة الزَّوائد): فما فعله ﷺ علىٰ سبيل العادة، كطريقته في قيامه وقعودِه ومَشْيِه ولباسِه وأَكْلِه.

(ب) معنى (السُّنَّة) عند الأصوليِّين:

وأمَّا الأصوليون فيذكرون (السُّنَّة) دليلاً من أدلَّة الفقه في مقابلة (الكتاب)

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: الحث على الصدقة، برقم: (١٠١٧).

(٢) انظر: منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٢٨.

و(الإجماع) و(القياس)، ويعرِّفونها من بين هـٰذه الأدلَّة بأنَّها: «ما ثَبت عن النبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ»[1].

(ج) معنى (السُّنَّة) عند المحدِّثين:

وأمَّا المحدِّثون فيعرِّفون (السُّنَّةَ) بأنَّها: «ما أُضِيْف إلىٰ النبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، أو وصفٍ أو سيرةٍ»، هـٰذا عند بعضِهم، وعند الأكثر أنَّها تشملِ ما أُضِيْفَ إلىٰ الصحابيِّ أوالتابعيِّ» ويشمل الوصفُ صفاتِه الخِلْقيّة والخُلُقيّة. كما تشمل السيرةُ حياتَه ﷺ قبل البعثة وبعدها.

وهـٰذا التعريفُ للسنّة يُبيِّن أنَّها عند المحدِّثين أعَمُّ منها عند الأصوليِّين الذين لا يُدخلون السيرةَ والوصفَ في تعريفهم.

سببُ الاختلاف في تعريف (السُّنَّة) عند هؤلاء:

وحول سبب الاختلاف في تعريف السنّة يقول الدكتور مصطفىٰ السباعي رحمه الله تعالىٰ: «ومَرَدُّ هـٰذا الاختلاف في الاصطلاح إلىٰ اختلافهم في الأغراض التي تُعنىٰ بها كلُّ فئةٍ من أهل العلم، فعلماءُ الحديث إنَّما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادي الذي أخبر عن الله أنَّه أسوةٌ لنا وقدوةٌ، فنقلوا كلَّ ما يتَّصل به من سيرةٍ وخُلُقٍ وشمائلَ وأخبارٍ وأقوالٍ، سواء أثبت ذلك حكماً شرعياً أم لا.

وعلماءُ الأصول إنَّما بحثوا عن رسول الله ﷺ المشرِّعِ الذي يضع القواعدَ للمجتهدين من بعده، ويُبيِّن للناس دستورَ الحياة، فعنوا بأقواله وأفعالِه وتقريراتِه التي تُثبت الأحكامَ وتُقرِّرها.

وعلماءُ الفقه إنَّما بحثوا عن رسول الله ﷺ الذي لا تخرج أفعالُه عن

---

(١) انظر: «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» ص: ٤٧.

الدلالة على حكم شرعيٍّ، وهم يبحثون عن حكمِ الشرع على أفعال العباد وُجوباً أو حرمةً أو إباحةً أو غير ذلك»[1].

هٰذا وقد يَرِدُ لفظُ (السُّنَّة) ولا يرد به معناها في اصطلاح الفقهاء أوالأصوليِّين أو المحدِّثين، وذلك كما إذا وَرَد لفظُ (السنَّة) في الحديث النبويّ وكلام الصحابة والتابعين، كحديث أنس ـ رضي الله عنه ـ في النفر الثلاثة الذي تقالُّوا عبادته ﷺ فقال لهم: «أمَا والله إني لأخْشَاكُمْ للهِ وأتْقَاكُمْ لَهُ، أَصُومُ وأُفْطِرُ، وأُصَلِّي وأَرْقُدُ، ،وأَتزوَّجُ النساءَ، فمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»[2].

فالسُّنَّة في كلام النبيِّ ﷺ هنا معناها: «الطريقةُ المشروعةُ المتَّبعةُ في الدين»[3].

وفي هٰذا يقول الحافظُ ابنُ حجر: «المراد بالسُّنَّة الطريقةُ، التي لا تقابل الفرضَ»[4].

إذاً معلومٌ أنَّ زواج النساء قد يكون واجباً وقد يكون سنّةً، أو يكون مباحاً باصطلاح الفقهاء، وذلك يختلف بحسب الأحوال.

*** أقسام السُّنَّة:**

وتنقسم (السُّنَّةُ) إلى أربعة أقسام تالية:

١ ـ السُّنَّة التَّقْرِيرِيَّة:

وهي عبارةٌ عن سُكوته ﷺ عن إنكار قولٍ، أو فعلٍ صَدَر من أحدٍ من أصحابه في حَضْرَته، أو غَيْبَتِه، وعَلِمَ به ﷺ، فهٰذا السُّكوتُ منه ﷺ يَدُلُّ على جواز القَوْل أو الفعلِ؛ لأنه ﷺ لا يَسْكُت على باطلٍ.

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص: ٤٨.
(٢) أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الترغيب في النكاح، برقم (٥٠٦٣).
(٣) انظر: «السنة النبوية ومدلولها الشرعي» لأبي غدة: ص: ١٧.
(٤) فتح الباري: (٩/ ١٠٥).

ومن أمثلة ذلك:

ما رُوِيَ أنَّ صحابِيَّيْن خرجا في سفرٍ، فانْعَدَم الماءُ منهما، فتيمَّما وصَلَّيا، ثم وَجَدا الماءَ قبل خروج الوقت، فتوضَّأ أحدُهما، وأعاد الصلاةَ، ولم يتوضَّأ الآخرُ، ولم يُعِدِ الصلاةَ، فلَّما رجعا قَصَّا ما حَدَث للرسول ﷺ، فقال ﷺ للَّذي توضَّأَ وأعادَ: «لَكَ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ»، وقال للَّذي لَمْ يَتَوضَّأْ ولم يُعِدْ: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ وأَجْزَأَتْك»[1].

٢ ـ السُّنَّة الخِلْقِيَّة والخُلُقِيَّة:

فمِن صفته ﷺ الخِلْقِيَّة: قَوْلُ كَعْب بن مالكٍ رضي الله عنه: «كان إذا سُرَّ استنارَ وَجْهُهُ كأنَّه قطعةُ قمرٍ»[2].

ومن صفته ﷺ الخُلُقِيَّة: قولُ أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه: «كان رسولُ الله ﷺ أَشَدَّ حياءً من العَذْراء في خِدْرِها»[3].

٣ ـ السُّنَّةُ الفِعْلِيَّةُ:

وهي ما صَدر عن النبيِّ ﷺ من أفعالٍ ليست جِبِلِّيَّةً، كـ: أداء الصَّلاة بهيئاتها المعروفة، وكيفيةِ الوضوء، وقطعِ يد السارق من الرسغ، وقضائه ﷺ بشاهدٍ ويمينٍ، إلىٰ غير ذلك.

٤ ـ السُّنَّةُ القَوْلِيَّةُ:

الأحاديثُ القوليةُ تُمثِّل في الواقع جَمْهَرةَ السُّنَّة، وعليها مدارُ التوجيه

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب: «الطهارة»، باب: في المتيمم يجد الماء، برقم: (٣٣٨).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٦٦١)، برقم: (٤١٩٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب: المناقب، باب: صفة النبي صلى الله عليه وسلم، برقم: (٣٥٦٢).

والتشريع، وفيها يتجلَّى البيانُ النبويُّ، وتتمثَّلُ البلاغةُ المُحمَّدِيَّةُ بأجلى صُوَرِها، وفيها «جوامعُ الكَلِم» التي خَصَّ اللهُ بها خاتِمَ رُسُلِهِ ﷺ، ومنها ما يلي:

١ ـ قال ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ ما لَا يَعْنِيهِ»[١].

٢ ـ وقال ﷺ: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ»[٢].

٣ ـ وقال ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار»[٣].

* * *

---

(١) أخرجه الترمذي في أبوب الزهد، باب: فيمن تكلم بكلمة... برقم: (٣٣٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه في أبواب: الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره، برقم: (٢٣٤٠).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم، برقم: (١٠٧).

القسم الثاني

مكانة السُّنَّة النَّبويَّة وحُجّيتها

من المُقَرَّر لدىٰ جُمهور المسلمين أَن السُّنَّة النَّبوية هي المصدرُ التشريعيُّ الثانيُّ في الإسلام بعد القرآن الكريم.

ومن المقرَّر أَنَّ تقديم (القرآن) علىٰ (السُّنَّة النبوية) هو تقديمٌ اعتباريٌّ؛ لأنَّه الأصل وهي الفرع:

فـ: (القرآن) أَصلٌ؛ لأَنه ثابتٌ ومقطوعٌ به علىٰ الجُملة والتَّفصيل.

و(السُّنَّةُ) مقطوعٌ بها علىٰ الإجمال فقط.

والقرآن أَصلٌ؛ لأنَّ السُّنَّة إِنَّما استندت في حُجِّيَّتها علىٰ ما قَرَّره القرآنُ.

ومعلومٌ أَنَّ وظيفةَ القرآن الأساسية هي: هدايةُ الخَلْق وإرشادُهم لما فيه خيرُهم في الدنيا والآخرة.

وأمَّا الوظيفةُ الأساسيةُ لسُنَّة النبيِّ ﷺ فهي: «البيان والتفصيل»[1].

قال الله تعالىٰ مخاطباً نبيَّه عليه الصلاة والسلام: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

ولا يخفىٰ علىٰ دارس السُّنَّة النبوية الشريفة وتاريخ الأدوار التي مَرَّتْ بها،

(١) الإيضاح في علوم الحديث والمصطلح: ص:٣٦ ـ ٣٧.

أنها تَلَقَّتْ اهتماماً كبيراً وعنايةً بالغةً من المسلمين، منذ ما صَدَرتْ عن النبي ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفةً من صفاته الخُلُقِيَّة والخَلْقِيَّة. ولم يخطر ببال أحدٍ مِمَّن آمن بالله ورسوله أن يحيد عن حديثه ﷺ أو سنته قِيْدَ شعرةٍ، فضلاً عن انكارها أو رفض حُجِّيتها.

ولو أَردنا أن نستوفي أَوْجُهَ بيان السُّنَّة للقرآن لتشعَّبت بنا المسالكُ وطالت علينا الدُّروب، ومع ذلك عُدنا غير مستوعبين لها على الوجه المرضي، ولكن ما لا يُدْرَك كلُّه لا يُتْرك جُلُّه، فلذا نرى من المناسب هنا أن نُوجِز أهمَّ هذه الأوجه بإشارات دالة وكافية للقارىء النبيه فنقول وبالله التوفيق.

أدِلَّةُ الاحتجاج بالسُّنَّة

لا خِلافَ بين العلماء الذين يعتدُّ بهم في أنَّ السُّنَّة يُحْتَجُّ بها، وتستقلُّ بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن الكريم في تحليل الحلال وتحريم الحرام.

ذَهَب الجُمهورُ إلىٰ القول بالاحتجاج بالسُّنَّة، وأنها المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وأنه لا يُسْتَغْنَىٰ عنها مُطْلَقاً، ومن الأدلة علىٰ ذلك:

أولاً ـ الكتاب:

قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ﴾ [آل عمران: ٣١ ـ ٣٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالىٰ: ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]

وقال تعالىٰ: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠]

وقال تعالىٰ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر: ٧].

فهٰذه الآياتُ القرآنيةُ كلُّها تَدُلُّ علىٰ وُجوب اتِّباع رسول الله ﷺ في كلِّ شيءٍ، وفي كلِّ وقتٍ، في حياته وبعد مماته؛ لأنها آياتٌ عامّةٌ لم تُخَصَّص بزمنٍ دون زمنٍ.

ثانياً ـ السُّنَّة:

جاء في السُّنَّة ما يَدُلُّ علىٰ حُجِّيّتها، ووُجوبِ التمسُّك بها، ومنها:

١ ـ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ أُمَّتي يدخلون الجَنَّةَ إلاَّ مَن أبىٰ»، قيل: ومَن يأبىٰ يا رسولَ الله؟ قال: «مَن أطاعني دَخَل الجَنَّةَ، ومَن عَصَاني فقد أبىٰ»[١].

٢ ـ وعن العِرْبَاض بن سَارِيَة السَّلَمي ـ رضي الله عنه ـ قال، قال رسول الله ﷺ: «فعليكم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخلفاء الراشدين المهديِّين، عَضُّوا عليها بالنَّوَاجِذ، وإيَّاكم ومُحْدَثَاتِ الأمور، فإنَّ كُلَّ مُحْدَثةٍ بِدْعَةٌ، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، وكُلَّ ضَلاَلَةٍ في النَّار»[٢].

ثالثاً ـ الإجماع:

أجمع الصحابةُ ـ رضي الله عنهم ـ علىٰ وُجوب التمسُّك بسُنَّته ﷺ في حال حياته وبعد مَمَاته، وقِصَّةُ الجَدَّة التي جاءت إلىٰ أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ تطلب ميراثَها من ولد بنتها واضحةٌ في ذلك، حيثُ قال لها: «ما لَكِ في كتاب الله شيءٌ، وما علمتُ لَكِ في سُنَّة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجعي حتىٰ أسأل الناسَ». فسأل الناسَ، فقال المُغِيرة بن شُعْبَة ـ رضي الله عنه ـ: حضرتُ رسولَ الله ﷺ أعطاها السُّدُسَ. فقال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ: «هل معك

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنَّة، باب: الاقتداء بسنن النبي ﷺ، برقم: (٦٠٦٩).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب: السنَّة، باب: لزوم السنَّة، برقم: (٢٦٧٦).

غيرُكَ؟» فقال: محمدُ بن مَسْلَمَة ـ رضي الله عنه ـ، فقال مثلَ ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه[1].

الاحتجاج علىٰ حُجِّيَّة «السُّنَّة» بالإجماع وبكونها معلومةً من الدِّين بالضرورة:

إذا تتبَّعنا آثار السَّلَف، وأخبار الخَلَف ـ من ابتداء عهد الخلفاء الراشدين إلىٰ هـٰذا العهد ـ: لم نجد إماماً من الأئمة المجتهدين في قلبه ذَرَّةٌ من الإيمان، وشيء من النصيحة والإخلاص ـ: يُنكر التمسُّكَ بالسنة (من حيث هي سنةٌ) ويُنكر الاحتجاجَ بها، والعمل بمقتضاها؛ بل بالعكس من ذلك: لا نجد إلا متمسِّكاً بها، مهتدياً بهَدْيها، حاثّاً غيره علىٰ العمل بها، محذِّراً له من مخالفتها، محتجّاً لنفسه وعلىٰ غيره بها، منكراً عليه إن خالفها أو تهاون بشأنها؛ معتبراً لها مكملةً للكتاب شارحةً له، راجعاً عن رأيه الذي ذهب إليه باجتهاده في كتابٍ أو غيره، إذا ما ظهر له حديثٌ صَحَّ عنده، واعتبر في نظره، ولقد رُويت هـٰذه العبارة المشهورة: «إذا صَحَّ الحديثُ فهو مذهبي، واضربوا بقولي عرض الحائط»[2]، وتواتر معناها عن الإمام الشافعي، ونقل ما يقرب منه عن كثيرٍ من المجتهدين.

ولقد كانوا يرفعون من شأن الحديث، ويتأدَّبون في مجالسه، ويحترمون أهله ويبجِّلونهم، ويمدحونهم ويعطفون عليهم معتقدين أنَّ وجودهم أكبر ناصرٍ للدين وأقوىٰ دافعٍ لطعون الطاعنين وشُبَهِ الملحدين؛ وأنه لا يبغضهم إلا مبتدعٌ فاجرٌ، أو ملحدٌ كافرٌ، ويعتنون بروايته ويجوبون الآفاق، ويضربون في طول البلاد وعرضها مُفنين أعمارَهم تاركين أعمالَهم وملاذَّهم وشهواتِهم،

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: في الجدة، برقم: (٢٨٩٤).

(٢) انظر شرح هـٰذا القول للتقي السبكي ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٣/ ٩٨)، ففيه من الفوائد النفيسة والآراء الجليلة ما يندر وجوده في غيره.

وأوطانَهم وأولادَهم وأموالَهم، كلُّ ذلك رغبةً منهم في روايته وجمعه، وتحقيقه وحفظه، ومعرفة تاريخه ونقدِ صحيحه من الضعيف والموضوع. وما ذاك إلا لأمرٍ عظيم الخطر، جليل الأثر؛ ألا وهو: أنه أصلٌ من أصول الإسلام، وعليه مدارُ فهمِ الكتاب وثبوت أغلب الأحكام. فعلىٰ حجية السنة انعقد إجماعهم، واتفقت كلمتهم، وتواطأت أفئدتهم. وإنما الخلاف الذي وقع بينهم كان في أمرين:

أولهما: الاقتناع بأنَّ هـٰذا الحديث صَحَّ إسناده للنبيِّ ﷺ أو لم يَصِحَّ.

وثانيهما: أنَّ هـٰذا الحديث أيَدُلُّ على هذا الحكم، أم لا يَدُلُّ؟

وقال الإمام الشافعي: «أجمع الناسُ على أنَّ مَن استبانت له سنةُ رسول الله ﷺ: لم يكن له أن يدعها لقول أحدٍ من الناس»[١].

وقال أيضاً: «لم أسمع أحداً نَسَبَتْه عامةٌ أو نسب نفسَه إلى علمٍ يخالف في أنَّ فرض الله اتِّباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه»[٢].

وقال أيضاً: «ولا أعلم من الصحابة ولا من التابعين أحداً أخبر عن رسول الله ﷺ إلا قُبل خبرُه، وانْتُهِيَ إليه وأُثْبِتَ ذلك سنة»[٣].

وقال أيضاً: «وأما أن نخالف حديثاً عن رسول الله ﷺ ثابتاً عنه: فأرجو أن لا يُؤخَذ ذلك علينا إن شاء الله، وليس ذلك لأحدٍ. ولكن قد يجهل الرجل السنة فيكون له قولٌ يخالفها. لا أنه عمد إلىٰ خلافها، وقد يغفل المرءُ ويخطىء في التأويل» ا[٤].

---

(١) انظر: «إعلام الموقعين»: (٢/ ٣٦١).

(٢) انظر: «إعلام الموقعين»: (٢/ ٣٦٤).

(٣) انظر: «مفتاح الجنة»: ص: ٢٤.

(٤) الرسالة: ص: ٢١٩.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى[1]: «وليعلم أنه ليس أحدٌ من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً: يتعمَّد مخالفةَ رسول الله ﷺ في شيءٍ من سنته دقيقٍ ولا جليلٍ. فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتِّباع الرسول، وعلى أنَّ كل أحدٍ من الناس يُؤخَذ من قوله ويُترَك إلا رسول الله».

ولكن إذا وُجد لواحدٍ منهم قولٌ قد جاء حديثٌ صحيحٌ بخلافه. فلا بُدَّ له من عذرٍ في تركه، وجميع الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدمُ اعتقاده أنَّ النبيَّ ﷺ قاله.

والثاني: عدمُ اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

الثالث: اعتقادُه أنَّ ذلك الحكم منسوخٌ[2].

رابعاً ـ المعقول:

إنَّ الدَّليل القطعي دَلَّ على أنَّ رسولنا محمداً ﷺ هو رسولُ الله ﷺ إلى جميع الخَلْق، وأنه خاتمُ النبيِّين، قال الله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وما دامَ ﷺ رسولاً من قِبَل الله تعالى إلى خَلْقه فَبَدَهِيٌّ أنه يجب على الجميع أن يتَّبعوه، وينقادوا له، ويتمسَّكوا بما جاء به ﷺ[3].

---

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام: ص: ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) حجية السنة: (٣١٤ ـ ٣٤٣). وانظر للتوسُّع في هذا الموضوع إلى الكتاب القيم: «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة رضي الله عنهم»، للأستاذ الشيخ محمد عوَّامة.

(٣) دراسات أصولية في السنَّة النبوية: للدكتور الحفناوي، ص: ٣٤.



حُجِّيَّةُ «السُّنَّة» من عمل الصحابة ومن أقوال السَّلَف

(أ) حجية «السُّنَّة» من عمل الصحابة:

كان الصحابة يلتزمون حدودَ أمره ﷺ ونَهيه، ويقتدون به في كلِّ أعماله وعباداته ومعاملاته إلا ما علموا منه أنه خاصٌّ به ﷺ.

وقد بلغ من اقتدائهم به أن كانوا يفعلون ما يفعل، ويتركون ما يترك دون أن يعلموا لذلك سبباً أو يسألوه عن عِلَّته أو حكمته.

عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: «اتَّخذ رسولُ الله ﷺ خاتماً من ذهبٍ فاتَّخذ الناسُ خواتمَ من ذهبٍ، ثم نبذه ﷺ وقال: «إني لن ألبسه أبداً، فنبذ الناسُ خواتمهم»[1].

وعن أبي سعيد الخُدري ـ رضي الله عنه ـ قال: «بينما رسولُ الله ﷺ يُصَلِّي بأصحابه إذ خَلَع نعليه فوضعهما عن يساره، فلمَّا رأى ذلك القومُ ألقوا نعالَهم، فلما قضىٰ رسولُ الله ﷺ صلاتَه قال: ما حملكم على إلقاء نعالكم؟ قالوا: رأيناك ألقيتَ نعلك فألقينا نعالنا، فقال رسول الله ﷺ: «إنَّ جبريل عليه السَّلام أتاني فأخبرني أنَّ فيهما قَذراً ـ أوقال: أذىٰ»[2].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب خاتم الفضة، برقم: (٥٨٦٦).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، برقم: (٦٥٠).

ولقد بلغ من حرصهم على تتبُّعهم لأقواله وأفعاله أن كان بعضُهم يتناوبون ملازمةَ مجلسه يوماً بعد يوم، فهذا عمرُ بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ يقول: «كنتُ أنا وجار لي من الأنصار في بني أُمَيَّة بن زيد، وكنا نتناوب النُّزولَ على رسول الله ﷺ، ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلتُ جئتُه بخبر ذلك اليوم، وإذا نزل فعل مثل ذلك»[1].

كما كانت القبائلُ النائيةُ عن المدينة ترسل إليه ﷺ بعضَ أفرادها ليتعلَّموا أحكامَ الإسلام من رسول الله ﷺ ثم يرجعوا إليهم مبلِّغين معلِّمين مُرشِدين، بل كان الصحابيُّ يقطع المسافاتِ الشاسعةَ ليسأل رسولَ الله ﷺ عن مسألةٍ نازلةٍ أو حكمٍ شرعيٍّ ثم يرجع لا يلوي على شيء.

عن عُقبة بن الحارث ـ رضي الله عنه ـ أنَّ امرأةً أخبرته بأنها أرضعتْه وزوجتَه، فركب من فوره ـ وكان بمكَّة ـ قاصداً المدينةَ حتى بلغ رسولَ الله ﷺ فسأل عن حكم الله فيمن تزوَّج امرأةً لا يعلم أنها أخته من الرضاع، ثم أخبرتْه بذلك مَن أرضعتْها؟ فقال النبيُّ ﷺ: «كيف وقد قِيل»[2].

وكذلك كان من عادتهم ـ رضي الله عنهم ـ أن يسألوا زوجاتِ النبيِّ ﷺ فيما يتعلَّق بشؤون الرجل مع زوجته لعِلمهن بذلك.

كما كانت النساء تذهب إلى زوجات النبيِّ ﷺ ليسألنهن عن أمور دينهن، وأحياناً يسألن رسولَ الله ﷺ ما يشأن السؤال عنه من أمور دينهن، فإذا كان هناك ما يمنع النبيَّ ﷺ من التصريح للمرأة بالحكم الشرعي؛ أمر إحدىٰ زوجاته أن تفهِّمها إيَّاه، كما في حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ في كيفية التطهُّر من الحيض[3].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: التناوب في العلم، برقم: (٨٩).
(٢) أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: الرحلة في المسألة النازلة، برقم: (٨٨).
(٣) أخرجه البخاري، كتاب الحيض، باب الحيض، برقم: (٣١٤).

هكذا كانت عناية الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ بالسنة المطهَّرة في حياته ﷺ اقتداء تامّاً به، ووقوفاً عند حدود أمره ونهيه، وتسليماً كاملاً لحكمه، والتزاماً دقيقاً بهَدْيه، وحرصاً شديداً علىٰ تعلُّم سنته، وكذلك استمرَّ الوضعُ بعد مماته ﷺ، وإليكم أنموذجاً منه.

١ ـ سنة النبيِّ ﷺ وأبي بكر الصديق رضي الله عنه:

قال قَبِيْصَة بن ذُؤَيْبٍ: «جاءت الجَدَّةُ إلىٰ أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر: ما لكِ في كتاب الله شيءٌ، فسأل الناسَ، فقال المغيرةُ بن شعبة: حضرتُ رسولَ الله ﷺ أعطاها السُّدُسَ، فقال أبو بكر: هل معك غيرُك؟ فقام محمدُ بن مسلمة الأنصاري، فقال مثلَ ما قال المغيرةُ بن شعبة، فأنفذ لها أبو بكر الصِّدِّيق»[١].

ويكفي لإثبات حجية السنة لدىٰ أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ قوله: «ما علمتُ في سنة رسول الله شيئاً» ثم أعطاها السُّدُسَ بعد علمه أن النبي ﷺ أعطى الجَدَّةَ السُّدُسَ.

وقال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ: «لستُ تاركاً شيئاً كان رسولُ الله ﷺ يعمل به إلا عملتُ به، إني خشيتُ إن تركتُ شيئاً من أمره أن أزيغ».

٢ ـ سنة النبيِّ ﷺ وعمر بن الخطَّاب رضي الله عنه:

قام عمرُ بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ قبل شهادته بعِدَّة أيامٍ وقال: «اللَّهم إني أشهدك علىٰ أمراء الأنصار، فإني إنما بعثتُهم ليعلِّموا الناسَ دينَهم وسنةَ نبيِّهم ﷺ ويقسِّموا فيهم فَيْئَهم، ويعدلوا عليهم، فمن أشكل عليه شيءٌ رفعه إليَّ»[٢].

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ، باب ميراث الجدة، برقم: (١٠٧٦).

(٢) أخرجه الدارمي في السنن (١/ ٧٢).

وكتاب عمر ـ رضي الله عنه ـ إلىٰ القاضي شُرَيْحٍ مشهورٌ، وقد تضمَّن حجيةَ السنة والأخذ بها في فصل القضايا بين الناس.

قال النَّسائي: حَدَّثنا أحمدُ بن محمد بن بَشَّار قال: حَدَّثنا أبو عامر قال: حَدَّثنا سفيان، عن الشَّيباني، عن شُريح أنه كتب إلىٰ عمر يسأله فكتب إليه: «اقْضِ بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فسُنَّة رسولِ الله ﷺ، فإنْ لم يكن في كتاب الله، ولا سنة رسولِ الله فاقْضِ بما قَضَى به الصَّالحون، فإن لم يكن في كتاب الله تعالى ولا سنة رسول الله ﷺ، ولم يقض به الصالحون؛ فإن شئتَ فتقدَّمْ وإن شئتَ فتأخَّرْ، ولا أرى التأخُّرَ إلا خيراً لك، والسلام عليكم»[1].

وقد غَيَّر عمر ـ رضي الله عنه ـ رأيه في قضايا عديدةٍ بعد وقوفه على سنة النبي ﷺ.

ومن أمثلة ذلك: ما رواه الإمام الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن سعيد بن المُسَيَّب أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كان يقول: الدِّيَةُ علىٰ العاقلة، ولا ترث المرأةُ من دية زوجها شيئاً، حتىٰ أخبره الضَّحَّاكُ بن سفيان: أنَّ رسول الله ﷺ كتب إليه: «أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته» فرجع إليه عمر[2].

وهناك حادثةٌ أخرىٰ تَدُلُّ علىٰ ذلك، روىٰ سفيان بن عمرو أنه سمع بجالة

---

(١) سنن النسائي (٨/ ٢٠٤) وانظر أيضاً سنن الدارمي (١/ ٦٠) وأخبار القضاة لوكيع (٢/ ١٨٩ ـ ١٩٠) وحلية الأولياء (٤/ ١٣٦) والسنن الكبرىٰ (١٠/ ١١٥) وأعلام الموقعين (١/ ٦٥ ـ ٩٠).

(٢) الرسالة: للشافعي: ص: ٤٣٦.

يقول: لم يكن عمر أخذ الجزيةَ حتى أخبره عبد الرحمٰن بن عوف: أنَّ النبي ﷺ أخذها من مجوس هجر[1].

(ب) حجية السُّنّة من أقوال السَّلَف:

١ ـ عن الحسن البَصْري ـ رضي الله عنه ـ أنَّ عِمران بن حصين كان جالساً ومعه أصحابُه فقال رجلٌ من القوم: لا تحدِّثونا إلا بالقرآن قال: فقال له: «أُدْنُ» فدَنَا، فقال: «أرأيتَ لو وكلتَ أنتَ وأصحابك إلى القرآن أكنتَ تجد فيه صلاةَ الظهر أربعاً، وصلاةَ العصر أربعاً، والمغربَ ثلاثاً تقرأ في اثنتين؟

أرأيت لو وكلتَ أنت وأصحابك إلى القرآن أكنتَ تجد الطَّوافَ بالبيت سبعاً، والطوافَ بالصَّفا والمَرْوَة؟»

ثم قال: «أي قوم، خذوا عنا، فإنكم والله إن لم تفعلوا لتضلن»[2].

٢ ـ عن محمد بن كثير عن الأوزاعيِّ عن حَسَّان بن عَطِيَّه قال: «كان جبريل ينزل على النبيِّ ﷺ بالسُّنَّة كما ينزل عليه بالقرآن»[3].

٣ ـ وعن أيوب السِّختياني: أنَّ رجلاً قال لمُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير: لا تحدِّثونا إلا بما في القرآن، فقال له مُطَرِّفٌ: «إنا والله ما نريد بالقرآن بَدَلاً، ولكنا نريد مَن هو أعلَمُ بالقرآن منا»[4].

٤ ـ وعن الأوزاعيِّ قال: قال أيوب السِّخْتِياني: «إذا حدَّثتَ الرجلَ بالسنة

---

(١) الرسالة: للشافعي: (ص: ٤٣٠ ـ ٤٣١) قال الشافعي: وحديثُ بجالة موصولٌ، وقد أدرك عمر بن الخطاب رجلاً وكان كاتباً لبعض ولاته. (الرسالة: ص: ٤٣٢).

(٢) أخرجه البيهقي في «مدخل الدلائل» (١/ ٢٥)، وأخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص: ٤٨) من عدة طرق، وكذلك أبو عمر بن عبد البر في «الجامع» (٢/ ١٩١).

(٣) أخرجه الدارمي في السنن، باب السنة قاضية على كتاب الله، برقم: (٥٩٤).

(٤) أخرجه البيهقي في «المدخل» «حجية السنة»: (٣٣١) وابن عبد البر في «الجامع» (١/ ١٩١).

فقال: دَعْنا مِن هٰذا، وحَدِّثْنا من القرآن؛ فاعلمْ أنه ضالٌّ مُضِلٌّ»[1].

٥ ـ قال الأوزاعيُّ ومكحولٌ ويحيى بن أبي كثيرٍ وغيرُهم: «القرآنُ أَحْوَجُ إلىٰ السُّنَّة من السُّنّة إلىٰ الكتاب، والسُّنّةُ قاضيةٌ علىٰ الكتاب، وليس الكتابُ قاضياً علىٰ السنة»[2].

٦ ـ وقال الفَضْلُ بن زياد: «سمعتُ أبا عبد الله ـ يعني، أحمدَ بن حنبل ـ وسُئل عن الحديث الذي روىٰ أنَّ السنةَ قاضيةٌ علىٰ الكتاب فقال: ما أجسر علىٰ هٰذا أن أقوله، ولكن السنة تُفسِّر الكتابَ وتعرِّف الكتابَ وتُبيِّنه»[3].

فالإمام أحمد إنما تحرَّج عن إطلاق اللفظ، وأما المعنىٰ فقد صَرَّح به.

* * *

---

(١) أخرجه البيهقي في «المدخل» «حجية السنة» (ص: ٣٣٢) والخطيب في «الكفاية» (ص: ٤٩).

(٢) أخرجه الدارمي (١/ ١١٧) باب السنة قاضية علىٰ كتاب الله، برقم: (٥٩٣).

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية»: (ص: ٤٧)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ١٩١ ـ ١٩٢).

القسم الثالث

استقلال السُّنَّة بتشريع الأحكام

عن المِقْدَام بن مَعْدِي كَرِبَ رضي الله عنه، عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: «ألا إني أُوْتِيْتُ الكتابَ ومِثلَهُ معه، ألا يُوْشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ على أَرِيكتِهِ[1] يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وَجَدْتُم فيه من حَلَالٍ فأَحِلُّوه، وما وَجَدْتُم فيه من حَرَامٍ فحَرِّموه....»[2]

يُستفادُ من قوله ﷺ: في هذا الحديث «ألا إني أُوتيتُ الكتابَ ومثلَه معه»: تساوي الكتابِ والسُّنَّةِ في شأنِ الحُجِّيَّة، وفي شأنِ الرُّتْبَةِ أيضاً، وإن كان الكتابُ يمتازُ عن السُّنَّة بمزايا وخصائصَ كثيرةٍ.

ثم حديثُ المِقْدَامِ ابن مَعْدِي كَرِبَ، وعُمومُ الآياتِ الدَّالَّةِ علىٰ حُجِّيَّةِ السُّنَّة بأنواعها الثلاثةِ الآتي بيانُها قريباً: تُفِيدُ استقلالَ السُّنَّةِ بالتشريع، وقد كَثُرَتْ هٰذه الآياتُ الشريفةُ كثرةً بالغةً، بحيث تُفِيدُ القطعَ بعمومها للأنواع الثلاثة، وبعَدَمِ احتمالِها للتخصيصِ بإخراجِ السُّنَّةِ المُستقِلَّةِ منها.

---

(١) الأريكة: الفِراش والسَّرير الوَثِير، المزيَّن بالحُلَلِ والأثواب في قُبَّةٍ أو بيتٍ كما يكون للعروس. قال الخَطَّابي في «معالم السُّنَن» (٨٤٧) عند شرحه لهٰذا الحديث: «وإنما أراد بهذه الصِّفة: أصحابَ الترفُّهِ والدَّعَةِ ـ المتكبِّرين المتجبِّرين القليلي الاهتمام بالدين ـ، الذين لَزِموا البيوتَ ولم يطلبوا العلمَ، ولم يَغْدُوا ولم يَرُوحوا في طَلَبِهِ في مَظانِّه واقتباسِه من أهلِه».

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، برقم (٤٦٠٤).

والأنواع الثلاثةُ للسُّنَّة، هي:

أولاً: المُؤكِّدةُ لِمَا في الكتاب.

وثانياً: المُبيِّنةُ لِمَا في الكتاب أيضاً، بأن تُفَصِّل مُجْمَلَهُ، أو تُوضِّحَ مُشْكِلَهُ، أو تُقَيِّدَ مُطْلَقَهُ، أو تُخَصِّص عامَّهُ، وهـٰذه الصِّفةُ هي الغالبةُ علىٰ السُّنَّة، ولذلك وُصِفَتْ بأنها: مُبَيِّنَةٌ للكتاب.

وثالثاً: المُسْتَقِلَّةُ، وهي ما سَكَتَ عنه الكتابُ، فلم يَنُصَّ عليه ولا علىٰ ما يُخالِفُه.

وقيل: هناك قسمٌ رابعٌ، وهو الناسِخَةُ، وليس بوجيهٍ؛ لأنها في هـٰذه الحال، وما تَخْرُجُ عن النوع الثاني: المُبَيِّنة، والله أعلم»[1].

وحديثُ المِقْدَامِ ـ رضي الله عنه ـ صريحٌ في إثبات حُجِّيَّةِ السُّنّةِ واستقلالِها بتشريع بعض الأحكام لا سِيّما فيما يتعلَّق بتنظيم الآداب العامة وأبواب الحلال والحرام، لقوله ﷺ: «إني أُوتيتُ الكتابَ ومِثلَه معه»، إذ المرادُ بالكتاب: القرآن، وبالمثل: السُّنَّة. ومِثليَّتُها له في أنه يجبُ العملُ بها كما أنه يجبُ العملُ به. ولقولهِ أيضاً: «وإنَّ ما حَرَّم رسولُ الله كما حَرَّم الله». وقد اشتمل هـٰذا الحديثُ الشريفُ علىٰ عِدَّةِ أمورٍ، اسْتَقَلَّتِ السُّنَّةُ ببيانها، وهي:

ـ تحريمُ لحم الحمار الأهليِّ (أي: الإنسيِّ)، أمَّا الحمارُ الوحشيُّ فهو

---

(١) انتهىٰ ملخصاً من مقال الشيخ عبد الغني عبد الخالق رحمه الله تعالىٰ، «بحوث في السنّة المشرّفة» المنشور في مجلّة (أضواء الشريعة) الصادرة عن كلية الشريعة بالرياض، في العدد العاشر لسنة ١٣٩٩، ص: ٢٠٦ و ٢٢١ ، ٢٢٨.

حلالٌ. وتحريمُ لحمِ كلِّ ذي نابٍ من السِّباع[1]، وتحريمُ لحمِ كلِّ ذي مِخْلَبٍ من الطَّير يَصطادُ به كالصقر والنّسر. . . .

وتحريمُ لُقَطَةِ[2] المُعاهَد، وهو الكافر الذي بينه وبين المسلمين عَهْدٌ بأمانٍ في تجارةٍ أو رسالةٍ، ومثلُه الذِّمّيّ.

ولزومُ قِرَى الضَّيف [3]، وهذا من الآداب العامَّةِ الهامَّةِ التي كانت لا يُستغنىٰ عنها في حياة أهل البادية قديماً.

وقد أسهب الإمامُ ابنُ قيِّم الجَوْزِيَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في «إعلام الموقِّعين»[4]، في ذكر الأحكام المُستقِلَّة الثبوتِ بالسُّنَّة، وقال أيضاً[5]: «أحكامُ السُّنَّة التي ليست في القرآن إن لم تكن أكثَرَ منها، لم تَنقُص عنها».

وقال العلاَّمة الشَّوكاني: «اعلَمْ أنه قد اتَّفَق من يُعتَدُّ به من أهل العلم علىٰ أن السُّنَّة المُطهَّرة مستقلّةٌ بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام. وقد ثَبَت عنه ﷺ أنه قال: (أَلا إني أُوتِيتُ الكتابَ ومِثلَهُ معه)، أي: أُوتيتُ القرآنَ، وأُوتِيتُ مِثلَهُ من السُّنَّة التي لم يَنطِق بها القرآنُ، وذلك كتحريم لحوم الحُمُرِ الأهلية، وتجريمِ كلّ ذي نابٍ من السِّباع، ومِخْلَبٍ من الطير، وغير ذلك مما لم يأتِ عليه الحَصْرُ.

قال الأوزاعيُّ: «الكتابُ أحوَجُ إلىٰ السُّنَّة من السُّنَّة إلىٰ الكتاب».

قال ابنُ عبد البَرّ: «إنها تَقْضِي عليه وتُبيِّنُ المرادَ منه».

---

(١) أي: سباع الوحوش كالأسد والذئب.

(٢) واللُّقَطَةُ: ما يُلتَقَطُ مما ضاعَ من شخصٍ بسقوطٍ أوغفلةٍ.

(٣) أي: إطعامُه وإكرامه.

(٤) ٢/ ٢٨٧ ـ ٢٠ وما بعدها.

(٥) في صفحة: ٢٩٠.

وقال يحيى بن أبي كثير: «السُّنَّةُ قاضيةٌ على الكتاب».

والحاصلُ: أنَّ ثبوت حُجِّيَّةِ السُّنَّة واستقلالَها بتشريع الأحكام ضَرُورةٌ دينيةٌ، ولا يُخالِفُ في ذلك إلاَّ من لاحَظَّ له في دِينِ الإسلام»[1].

هـٰذا، وقد اشتمل الحديثُ الشريفُ علىٰ ذكرِ معجزةٍ باهرةٍ للنبي ﷺ، وهي الإخبارُ عمَّا وقع من قَبْلِ أيامِنا هـٰذه: من إنكار بعض المتحلِّلين من الدِّين والخارجين عنه: العملَ بالسُّنَّة المطهَّرة والاعتمادَ عليها.

وقد بَيَّن النبيُّ ﷺ في هـٰذا الحديث: أنه لا يجوز الإعراضُ عن حديثه؛ لأن المُعرِضَ عنه مُعرِضٌ عن القرآن، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾. وبَيَّن أيضاً أنَّ ما حَرَّمه ﷺ مما لم يُذكَر في القرآن. كما حَرَّمه الله في القرآن. وفي اقتصاره ﷺ علىٰ ذكر التحريم من غير ذكر التحليل: إشارةٌ إلىٰ أنَّ الأصل في الأشياء الإباحةُ إلاَّ ما خَصَّه الدَّليلُ.

وقد قرَّر العلماء أَخْذاً من نصوص الكتاب والسُّنَّة وأصَّلُوا: الأصلُ في الأشياءِ الإباحةُ، والأصلُ في الأفعالِ الحِلُّ، والأصلُ في الذِّمَم البراءةُ، والأصلُ في الأبضاعِ التحريمُ. فاحفظ هـٰذا التأصيلَ، فإنه يَنفعُك ويُنقِذُك في ساعةِ العُسرةِ عند التوقُّفِ في معرفة الحُكم[2].

* * *

---

(١) إرشاد الفحول: (٣٢، و١: ١٥٦ ـ ١٥٨).

(٢) لمحات من تاريخ السنة علوم الحديث: ص: ١٩ ـ ٢٥.

القسم الرابع

علاقة السُّنّة النبوية مع القرآن الكريم

تتمثَّل علاقةُ السُّنَّة النبوية مع القرآن الكريم فيما يلي من المظاهر:

١ ـ تأكيد السُّنّة وتأييدها لِمَا جاء في القرآن الكريم:

فقد جاءَ في السُّنَّة ما جاء في القرآن تأييداً وتأكيداً له كالأحاديث التي وردت في وُجوب الصَّلاة والزَّكاة والحجِّ والصَّوم والصِّدق، وحرمة أكل مال الغير، والنَّهْي عن الزِّنا وعقوق الوالدين وشهادة الزُّور، ونحو ذلك، مثل حديث:

ـ «بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ»[١].

ـ وحديثِ: «لا يَحِلُّ مالُ امْرِىءٍ مسلمٍ إلاَّ بطِيْبِ نَفْسٍ منه»[٢].

ـ و«عليكم بالصِّدق»[٣]؛

فإنَّ هـٰذه الأحاديث موافِقةٌ للآيات التي وردتْ في تلك الأمور، ومؤكِّدةٌ لها.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: قول النبي ﷺ: «بني الإسلام . . .» برقم: (٨).

(٢) أخرجه أحمد: (٥/ ٧٢ ـ ١١٣).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: قبح الكذب، وحسن الصدق، برقم: (٢٦٠٧) وغيره.

٢ ـ تفسيرُ السُّنَّة وتبيينُها لِمَا أَجْمَلَه القرآنُ:

أغلَبُ السُّنَّةِ من هـٰذا النوع، ولهـٰذا وُصِفَتِ السُّنَّة بأنها مُبَيِّنةٌ للكتاب، وهـٰذا التفسيرُ والتبيينُ على عِدَّةِ أَوْجُهٍ، منها:

أ ـ تفصيلُ مُجْمَلِه:

كالأحاديث التي فَصَّلَتْ أحكامَ العبادات والمعاملات التي وردت في القرآن مُجْمَلةً. مثلاً جاءت الصَّلاةُ في القرآن مجملةً، فجاءت السُّنّةُ وبَيَّنتْ عددَ ركعاتها وكيفياتها. وكالزَّكاة التي ذُكِرتْ في القرآن مجملةً، فبَيَّنت السُّنَّةُ مقاديرَها، ونحو ذلك.

ب ـ بيانُ مُبْهَمِه:

مثل بيان رسول الله ﷺ الظُّلْمَ في الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]. بأنه: الشِّرْكُ[١].

وكبيانه المرادَ من الخَيْط الأبيض والأسود في قوله تعالىٰ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. بأنه: سَوَادُ اللَّيل وبياضُ النهار ونحو ذلك.

ج ـ تقييدُ مُطْلَقِه:

مثل تقييدِه ﷺ اليَدَ في آية السَّرقة بالرُّسْغ. ومثل تقييده ﷺ الوصيةَ في الآية: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١]. بالثُّلُث، ونحو ذلك.

د ـ تخصيصُ عامِّه:

مثل تخصيصه المَيْتَةَ والدَّمَ في الآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ

---

(١) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، برقم: (٣٤٢).

﴿وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] بما عدا ميتة السَّمك والجراد، وبما عدا الكبد والطحال.

هـ ـ تقعيدُ ما وَرَد في القرآن مفرَّقاً:

مثلما جاء في القرآن من تحريم الضَّرر، قال تعالىٰ: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. وقال: ﴿وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا۟ عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦]. وقال: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟﴾ [البقرة: ٢٣١]. وقال: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فجمعت السُّنَّةُ النبويةُ ذلك كلَّه في قاعدةٍ واحدةٍ: «لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ».

و ـ التفريعُ علىٰ أصلٍ ذكره القرآن:

مثل ما جاء في القرآن من تحريم الأُمَّهات والأخوات الرَّضاعية، قال تعالىٰ: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ﴾ [النساء: ٢٣].

فقد فَرَّع عليه النبيُّ ﷺ قولَه: «يَحْرُمُ من الرَّضَاعَةِ ما يَحْرُمُ من النَّسَبِ»(١).

وقوله تعالىٰ: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣].

فَرَّع عليه قوله ﷺ: «لا يُجْمَعُ بين المرأة وعَمَّتِها، ولا بين المرأة وخالتِها»(٢).

وقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: الشهادة على الأنساب. . . ، برقم: (٢٥٠٢).

(٢) أخرجه البخاري، في كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها، برقم: (٤٨٢٠).

وجاءت السُّنَّةُ تفرِّع على هٰذا الأصل، فحَرَّمَتْ بَيْعَ الثمر قبل بدو صلاحِه[1]، خشيةَ إصابته بآفةٍ من بردٍ شديدٍ أو رياحٍ عاتيةٍ، فلا يحصل للمشتري ما أراده من الثمر، فبأيّ حقٍّ يأخذ البائعُ من المشتري، قال النبيُّ ﷺ: **«أرأيت إذ منع الله الثمرةَ بِمَ يأخذ أحدُكم مال أخيه؟»**[2].

٣ ـ بيانُ السُّنَّة لما أغفله القرآنُ:

أخرج البيهقيُّ فيه أيضاً، عن أُمَيَّة بن عبد الله بن خالد، أنه قال لعبد الله بن عُمرَ: إنَّا نجدُ صلاةَ الحَضَر وصلاةَ الخَوْف في القرآن؟ ولا نجدُ صلاةَ السَّفَر في القرآن، فقال ابنُ عمر: يا ابن أَخِي، إنَّ الله بَعَثَ إلينا محمداً ﷺ ولا نَعلمُ شيئاً، فإنما نفعلُ كما رأينا محمداً ﷺ يفعل[3].

* * *

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها: برقم: (٢٠٨١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الثمار، برقم: (٢٠٨٦).

(٣) أخرجه النسائي في «سننه» (٣/ ١١٧)، في أول كتاب تقصير الصلاة في السفر.

القسم الخامس

التحذيرُ من تركِ العمل بالسُّنَّة وعاقبةُ مخالفتِها:

(أ) التحذير من ترك العمل بالسنة:

عن المِقْدام بن مَعْدِي كَرِبَ ـ رضي الله عنه ـ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ألا هل عَسَىٰ رجلٌ يَبلُغُه الحديثُ عنِّي وهو مُتَّكِىءٌ علىٰ أَرِيكَتِه، فيقولَ: بيننا وبينكم كتابُ الله، فما وجدنا فيه حلالاً اسْتَحْلَلْنَاه، وما وجدنا فيه حراماً حَرَّمْناه. وإنَّ ما حَرَّم رسولُ الله كما حَرَّم الله»[1].

ولفظُ أبي داود: عن المِقدامِ بن مَعْدِي كَرِبَ ـ رضي الله عنه ـ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «عليكم بهـٰذا القرآن، فما وَجَدْتُم فيه من حلالٍ فأَحِلُّوه، وما وجدتُم فيه من حرامٍ فحَرِّموه.

ألا لا يَحِلُّ لكم الحمارُ الأهليُّ، ولا كلُّ ذي نابٍ من السَّبُع، ولا كلُّ ذي مِخْلَبٍ من الطَّير، ولا لُقَطَةُ مُعاهَدٍ، إلاَّ أن يَستغني عنها صاحبُها[2]، ومن نَزَل

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب: العلم، باب: ما نُهِيَ عنه أن يُقال عند حديث رسول الله ﷺ، برقم: (٢٦٦٤).

(٢) قال الخَطَّابي: «معناه: إلاَّ أن يتركها صاحِبُها لمَن أَخَذها استغناءً عنها».

بقومٍ فعليهم أن يَقْرُوْه، فإن لم يَقْرُوه فله أن يُعَقِّبَهم بمثل قِرَاه[1]»[2].

وروىٰ أيضاً أبو داود: عن أبي رافعٍ أنَّ النبي ﷺ قال: «لا أُلفِيَنَّ أحدَكم مُتَّكِئاً علىٰ أريكتِهِ[3]، يأتيه الأمرُ من أمري مما أَمرتُ به أو نَهيتُ عنه، فيقول: لا نَدْري، ما وجدنا في كتاب الله اتَّبَعْناه»[4].

قال الخَطَّابِيُّ في «مَعالم السُّنَن»[5] «قولُه ﷺ: يُوشِكُ شبعانُ علىٰ أريكتِهِ يقول: عليكم بهٰذا القرآن. . . إلىٰ آخر الحديث. يُحذِّرُ بذلك رسولُ الله ﷺ من مخالفة السُّنَن التي سَنَّها، ممّا ليس له في القرآنِ ذِكْرٌ، علىٰ ما ذهبَتْ إليه الخوارجُ والرَّوافضُ، فإنهم تعلَّقوا بظاهر القرآن، وتركوا السُّنَن التي قد ضُمِّنَتْ بيانَ الكتاب، فتحيَّروا وضَلُّوا».

(ب) عاقبة مخالفة الرسول ﷺ:

إنَّ الآيات التي مَرَّتْ سابقاً وغيرها كثيرٌ مما في كتاب الله تعالىٰ تُورِثنا يقيناً صادقاً بوُجوب طاعة النَّبي ﷺ ومتابعته، ولذا فقد حكم جماهيرُ العلماء بكفر من يُنكِر: حُجِّيةَ السُّنَّة ووجوبَ العمل بها.

---

(١) قال: «معناه: له أن يأخذ من مالهم قَدْرَ قِراه عِوَضاً وعُقْبَىٰ ـ أي عِقاباً وجَزاءً ـ مما حَرَموه من القِرَىٰ. وهٰذا في المضطر الذي لا يجدُ طعاماً ويخافُ علىٰ نفسه التلف. وفي الحديث دليلٌ علىٰ أنه لا حاجةَ بالحديثِ أن يُعرضَ علىٰ الكتاب، وأنه متىٰ ثَبَتَ عن رسول الله ﷺ كان حُجَّةً بنفسِه.

(٢) أخرجه أبو داود في أول كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، برقم: (٤٦٠٤).

(٣) أي: لا أجِدنَّ أحدَكم على هذه الحالة، وهو كقولك: لا أرينَّك هاهنا، نَهَى نفسَه أن تراهم كذلك، والمرادُ نهيُهُم عن تلك الحالة، على سبيل المبالغة في الزَّجر لهم.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، برقم: (٤٦٠٤).

(٥) ٧/ ٨.

قال الإمامُ ابنُ حَزْم: «ولو أنَّ امرأً قال: لا نَأْخُذُ إلَّا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلَّا ركعة ما بين الشمس إلىٰ غسق الليل، وأُخرىٰ عند الفجر؛ لأن ذلك أقَلّ ما يقع اسمُ الصلاة ولا حدّ للأكثر في ذلك».

قال: «وقائل هذا كافرٌ مشركٌ حلالُ الدَّمِ والمالِ، وإنَّما ذهب إلى ذلك بعضُ الغالية من الرافضة ممن اجتمعت الأُمة على كفرهم. وبالله التوفيق»[1].

هذا وقد أخبر اللهُ تعالى بأنَّه أَعدَّ لمن أَعرض عن رسول الله ﷺ وخالفه عذاباً أَليماً فقال: ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان: ٢٧].

وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴾ [الأحزاب: ٦٦].

فَبيَّنَتْ هذه الآيةُ أنَّ سبب عذابِ هؤلاء مخالفتهم لله تعالى وعصيانهم لرسوله ﷺ.

وفي آية أُخرى يقول الله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٤٢].

يعني: أَنَّ الكافرين والذين عَصَوا الرَّسولَ يَوَدُّون لشِدَّة عذاب جهنّم أَن تُسوَّىٰ بهم الأرضُ ليتخلَّصوا من العذاب الأَليم، فبيَّنت الآية أَنَّ العذاب الشديد لمَن خالف الرَّسولَ ﷺ في الآخرة، وبيَّن لنا إجماعُ الأُمة أَنَّ مُتعمِّد المخالفة للرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ والمُنكِر لحُجِّيَّة سُنَّته مُرْتَدٌّ حلالُ الدَّم،

(١) إحكام الأحكام: (٢/ ٨٠).

فينبغي ـ والحالة هذه ـ أن يكون الإنسانُ المؤمنُ مسارعاً للعمل بما في كتاب الله وسُنَّةِ رسوله، وأَن يجعل متابعتهما دَيْدَنَه في حياته الدنيا حتى يفوز بالنعيم السَّرمدي ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨ ـ ٨٩][1].

* * *

(١) الإيضاح في علوم الحديث: ص: ٤٥ ـ ٤٦.

القسم السادس

مُنكِرو السُنّةِ والقائلون بعدم الاحتجاج بها

(أ) مُنْكِرو السُّنَّة في العصر القديم:

أصحابُ هٰذا المذهب هم: الزَّنادقة، وطائفةٌ من غُلَاة الرَّافضة في العصر القديم، ثم سارَ علىٰ دَرْبهم قومٌ من الذين ينتسبون إلىٰ العلم في العصر الحديث وأخذوا يكيدون للإسلام وأهله، فأعلنوا تمسُّكَهم بالقرآن، وعدمِ الاحتجاج بالسُّنَّة، وكل هدفهم هو القضاء علىٰ المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم.

قال الحافظُ السيوطي: «وأصلُ هٰذا الرأي الفاسد، أنَّ الزَّنادقة وطائفةً من غُلَاة الرافضة ذهبوا إلىٰ إنكار الاحتجاج بالسُّنَّة، والاقتصار علىٰ القرآن.

وهم في ذلك مختلفو المقاصد: فمنهم من كان يعتقد أنَّ النُّبُوَّة لعليٍّ، وأنَّ جبريل عليه السلام أخطأ في نزوله إلىٰ سيِّد المُرسَلين ﷺ ـ تعالىٰ الله عما يقول الظالمون عُلُوّاً كبيراً ـ، ومنهم من أقَرَّ للنبيِّ ﷺ بالنُّبُوَّة ولكن قال: إنَّ الخلافة كانت حقّاً لعليٍّ، فلمَّا عدل بها الصحابةُ عنه إلىٰ أبي بكر ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ قال هؤلاء المخذولون ـ لعنهم الله ـ كفروا حيث جاروا، وعدلوا بالحقِّ عن مستحقِّه، وكفَّروا ـ لَعَنهم الله ـ عليّاً ـ رضي الله عنه ـ لعدم طلبِهِ حقَّه، فبنوا علىٰ ذلك رَدّ الأحاديث كلِّها؛ لأنها عندهم بزعمهم من رواية قومٍ كُفَّارٍ.. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وهٰذه آراءٌ ما كنتُ أستحلُّ حكايتَها، لولا ما دعت إليه الضرورةُ من بيان أصل المذهب الفاسد الذي كان الناسُ في راحةٍ منه من أعصارٍ، وقد كان أهلُ

هـٰذا الرأي موجودين بكثرةٍ في زمن الأئمة الأربعة فمَن بعدهم، وتَصَدَّىٰ الأئمةُ الأربعةُ وأصحابُهم في دروسهم ومناظراتهم وتصانيفهم للرَّدّ عليهم»[1].

شبه المُنْكِرين للسُّنَّة:

لقد استند المنكرون للسُّنَّة إلىٰ عِدَّة شُبَهٍ، تُؤيِّد ـ في زعمهم ـ ما ذهبوا إليه من الاكتفاء بالقرآن وعدمِ الاحتجاج بالسُّنَّة، ومن هـٰذه الشُّبَه فيما يلي:

* الشبهة الأولىٰ:

قال الله تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

وقال تعالىٰ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

قد فهموا من هاتين الآيتين أنَّ القرآن الكريم اشتمل علىٰ كلّ شيءٍ، وعليه فلا يرجع إلَّا إليه، إذ لو جازَ الرجوعُ إلىٰ السُّنَّة، لكان معنىٰ ذلك أننا نَشُكُّ في اشتمال القرآن علىٰ كلِّ شيءٍ، وهو خلافُ ما أَخْبَرتْ به الآيتان.

الجواب علىٰ هـٰذه الشبهة:

الجواب عما يتعلَّق بالآية الأولىٰ:

إنَّ المراد من قوله تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾، هو أنَّ القرآن الكريم بيانٌ لأمور الدِّين، إمَّا بطريق النَّصّ، وإما بطريق الإحالة علىٰ السُّنَّة، فهو إمّا أن يَنُصّ علىٰ حُكم الشيء صراحةً، وإمّا أن يُحيل إلىٰ السُّنَّة، وإلَّا لتعارضت هـٰذه الآيةُ مع قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

والجواب عما يتعلَّق بالآية الثانية:

لا نسلم لهم بأنَّ المراد بالكتاب في الآية ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ هو

---

(١) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: للسيوطي: ص: ٦.

القرآن، وإنما المرادُ به عند أكثر العلماء هو اللَّوحُ المحفوظُ[1].

ولو سلمنا لهم بأنَّ المرادَ به في هذه الآية هو القرآن الحكيم فإنَّ البيان إمَّا في ذات الكتاب، أو بإحالته على السُّنَّة، قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، أو بإحالته على الإجماع: قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، أو على القياس: قال تعالى: ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [الحشر: ٢]. والاعتبار؛ النظر والاستدلال اللَّذان يحصل بهما القياس.

فهذه أربعة طُرُقٍ لا يخرج شيءٌ من أحكام الشريعة عنها، وكلُّها مذكورةٌ في القرآن، فكان تِبياناً لكلّ شيءٍ بهذا الاعتبار[2].

*** الشبهة الثانية:**

أنَّ النبيَّ ﷺ لم يأمر بكتابة السُّنَّة وإنما نهى عنها، وهـٰذا يَدُلُّ على عدم حُجِّيَّتها، إذ لو كانت حُجَّةً؛ لأمَرَ بكتابتها كما أمر بكتابة القرآن، صيانةً وحفظاً له.

الجواب على هـٰذه الشبهة:

نعم، لقد ثَبَت النَّهيُ من النَّبيِّ ﷺ عن كتابة السُّنَّة في أول الإسلام[3]، وثبت إذنُه ﷺ بالكتابة وإباحتها. فحديثُ النهي رواه مسلمٌ عن أبي سعيد الخُدْري ـ رضي الله عنه ـ أنَّ النبي ﷺ قال: «لا تكتبوا عني شيئاً إلَّا القرآن، ومَن كَتَب عني شيئاً غير القرآن فَلْيَمْحُه»[4].

---

(١) دراسات أصولية في السنة النبوية: للحفناوي: ص: ٣٦.
(٢) دراسات أصولية في السنة النبوية: للحفناوي: ص: ٣٦.
(٣) كما سيأتي في الفصل الثاني.
(٤) أخرجه الدارمي في سننه، باب: من لم ير كتابة الحديث، برقم: (٤٥٠).

وحديثُ الأمر بإباحة الكتابة رواه أبو داود عن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ قال: قلت يا رسول الله، إني أسمع منك الشيءَ فأكتبُه، قال: «نعم»، قال: في الغضب والرِّضا؟ قال: «نعم»، فإني لا أقول فيهما إلاَّ حقّاً»[1].

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: «ليس أحدٌ من أصحاب النبيِّ ﷺ أكثر حديثاً عليه مني إلاَّ ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتبُ»[2].

وروى الحاكم من حديث أنس وغيره موقوفاً: «قيِّدوا العلمَ بالكتاب»[3].

وقد اختلف العلماءُ في الجمع والتوفيق بين حديث أبي سعيد الخُدري في النهي عن الكتابة وبين أحاديث الإباحة، فقالوا: لعلَّ النبيَّ ﷺ أذن في الكتابة عنه لمن خشي عليه النسيانُ، ونهىٰ عن الكتابة عنه من وُثِّق بحِفظه مخافةَ الاتِّكال علىٰ الكتاب.

أو أنَّ النهي عن كتابة الحديث تُوُجِّه لكُتَّاب الوحي ولم يُتَوَجَّهْ لغيرهم خوفاً من التباسه واختلاطه بالقرآن، وأنّ الإباحة كانت حيث أمن ذلك.

وحَمَل بعضُ العلماء حديثَ أبي سعيد علىٰ كتابة الحديث والقرآن في صحيفةٍ واحدةٍ، وأحاديث الإباحة علىٰ كتابته وحده في صحيفةٍ.

قال ابن الصَّلاح: «ثم إنه زالَ ذلك الخلاف، وأجمع المسلمون علىٰ تسويغ ذلك، وإباحته، ولو لا تدوينُه في الكتب لدَرَس في الأعصر الأخيرة»[4].

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب: العلم، باب في كتاب العلم، برقم: (٣٦٤٦).
(٢) أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: كتابة العلم برقم: (١١٣).
(٣) المستدرك: كتاب العلم: (١/ ١٠٦).
(٤) علوم الحديث: ص: ٨٨.

فنهيُ النبيِّ ﷺ عن كتابة الحديث في أول الأمر لا يصلح ألبتة دليلاً على أنَّ السُّنَّة ليست حُجَّةً يُحْتَجُّ بها في إثبات الأحكام الشرعية.

سيأتي التفصيل في هذا البحث في الفصل الثاني؛ فانظره لزاماً.

*** الشبهة الثالثة:**

قال المانعون لحُجِّيَّة السُّنَّة إنه جاء في الحديث: «ما أتاكم عنّي فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافَقَ كتابَ الله فأنا قلتُه، وإن خالَفَ فلم أقله»، فهذا الحديثُ يَدُلُّ على أنَّ القرآن هو الذي يُحْتَجُّ به، ولا يرجع إلاَّ إليه.

الجواب على هذه الشبهة:

إنَّ هذا الحديث الذي استدلّوا به لم يثبت عن النبيِّ ﷺ؛ قال ابن عبد البَرّ: قال عبد الرحمن بن مهدي: الزَّنادقة والخوارج وضعوا حديثَ: «ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله...». فهو حديثٌ موضوعٌ وَضَعه الزنادقة[1].

(ب) مُنْكِرو السُّنَّة في العصر الحديث:

إنَّ الحديث ميزانٌ عادلٌ لوَزْنِ حياة المسلمين وواقعهم، والحُكم عليه في كلّ عصرٍ، وإنَّ الحديثَ وسيلةٌ قويةٌ للحُسْبَة على المجتمع الإسلامي، ومدرسةٌ دائمةٌ يتخرَّج فيها المُصلِحون والمُجَدِّدون.

وقد ظهر أخيراً أنَّ الدعاة إلى تقليد الحضارة الغربية (أحياناً جُزئياً وأحياناً كثيرةً كلياً) قد عرفوا بفطنتهم وتجاربهم العلمية أنَّ الحديث أكبَرُ عائقٍ في سبيلهم، وهو الذي يتعارضُ مع أهوائهم ودعواتهم، ومناهج حياتهم، وهو الذي يحبِّط مساعيَهم أو يخلق لها مشاكلَ وعوائقَ وتحدِّياتٍ ومعارضاتٍ،

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: ص: ٥٦٢.

فاستهدفوه، واعتبروه أكبرَ مُنافسٍ وهدفٍ، في تحقيق أغراضهم وهدفهم لنقل الجِيل الإسلامي المعاصر من حضارةٍ إلى حضارةٍ، ومنهج الحياة القائمة على التعاليم الإسلامية، والآداب النبوية السنية، وأسوة الرسول، التي حَثَّ عليها القرآنُ ودعا إليها بصراحةٍ بقول الله تعالىٰ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١]. وقوله: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١].

وقد ثَبَتَتْ بالحديث والسُّنَّةِ آدابٌ وتعليماتٌ، وأساليبُ للحياة والعِشرة، ومُنْكَراتٌ ذَمَّها رسولُ الله ﷺ وأنكر عليها، واعتبرها من شعائر الجاهلية، أوتقليداً للأُمَم غير الإسلامية، فاستهدفوا الحديثَ والسُّنَّةَ بصورةٍ خاصَّةٍ، وعارضوها معارضةً قويةً، وحاولوا أن يشكِّكوا فيها ويصرفوا عنها، وكانوا في ذلك ـ مع استنكارهم والبراءة منهم ـ أذكياءَ شاطِرين، عارفين بنفسية هذه الأُمَّةِ، وكيف يستطيعون أن يوجِّهوها من الاتِّباع والتقيُّدِ، والعملِ بالشريعة الإسلامية، والحياةِ علىٰ منهج حياة الرسول والصحابة، إلىٰ الحُرِّية والانطلاق، وتحقيقِ الشَّهوات والرغبات، وتقليدِ الحضارة الغربية، والرغباتِ النفسية في حُرِّيَّةٍ تامَّةٍ.

وقد عَلَّل العالمُ الغربيُّ المهتدي الأستاذ محمد أسد (المتوفى سنة ١٤١٢ هـ) التنصُّلَ من السنة ونزعة إنكار الحديث ـ التي ظهرت طلائعُها في الفترة الأخيرة ـ في ضوء معرفته لنفسية الجِيل الجديد، وقُوَّة سيطرة الحضارة الغربية بصعوبة التطبيق بين موازين الحضارة الغربية وقِيَمِها وأساليب حياتها وموضاتها، وبين السُّنَّةِ والجمع بين الحياة التي تقوم على الحُبِّ العميق، والثقة التامَّة بصاحب الرسالة الإسلامية، ومصدر السُّنّة النبوية ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ وبين تقديس الحضارة الغربية والنَّظر إليها كآخر ما وَصَل إليه العلمُ الإنسانيُّ، ولعلَّ هـٰذا هو السَّبَبُ الذي يَحُثُّ بعضَ القادة السياسيين والحُكَّام، في بعض

الشعوب الإسلامية والأقطار العربية، على الهجوم على السنة وإنكار الحديث، يقول محمد أسد:

«وفي هـٰذه الأيام التي زاد فيها نفوذُ المدنية الغربية في البلاد الإسلامية؛ نجد سبباً جديداً يُضاف إلى الموقف المستغرب الذي يقفه مَن نسمِّيهم: (متنوِّري المسلمين) من هـٰذه القضية، ذلك هو قولُهم: أنه من المستحيل أن نعيش على سُنَّة النبيِّ ﷺ، وأن نتبع الطريقةَ الغربيةَ في الحياة في آنٍ واحدٍ، ثم إنَّ الجِيل المسلم الحاضر مستعدٌّ لأن يكبر كلَّ شيءٍ غربيٍّ، وأن يتعبَّد لكل مدنيةٍ أجنبيةٍ؛ لأنها أجنبيةٌ؛ ولأنها قويةٌ وبَرَّاقةٌ من الناحية المادية.

هـٰذا التفرنجُ كان أقوىٰ الأسباب التي جعلت أحاديثَ النبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام، وجعلت جميعَ نظام السنة معها لا تجد قبولاً في يومنا هـٰذا، إنَّ السنة تُعارِض الآراءَ الأساسيةَ التي تقوم عليها المدنيةُ الغربيةُ معارضةً صريحةً، حتىٰ إنَّ أولئك الذين خلبتهم الثانيةُ (أي: المدنية الغربية) لا يجدون مخرجاً من مأزقهم هـٰذا إلا برفض السنة، علىٰ أنها غير واجبة الاتِّباع على المسلمين؛ وذلك لأنها قائمةٌ على أحاديث لا يُوثَق بها، وبعد هـٰذه المحاكمة الوجيزة يصبح تحريفُ تعاليم القرآن الكريم؛ لكي تظهر موافقة روح المدنية الغربية أكثر سهولةً».

التشكيك في حُجِّيَّة الحديث وإنكار السُّنَّة مؤامرةٌ علىٰ الإسلام:

والذين يُحاوِلون أن يَحْرِموا الأمّةَ الإسلاميةَ هـٰذا المنبعَ الفيَّاضَ للحياة والهداية والقُوَّة، بإثارة الشَّكِّ والارتياب في حُجِّيّة الحديث وقيمته، وزحزحة ثقتها به؛ إنهم لا يدرون مدىٰ الضَّرر والخسارة التي يلحقونها بها، إنهم لا يدرون أنهم يكونون بذلك قد جعلوا أُمَّتَهم «محرومةَ الإِرْثِ» «محذوفةَ الصَّدْرِ» «مقطوعةَ الأصل» حائرةً تائهةً، كما صنع أعداءُ اليهودية والمسيحية، أو حدثان الدهر معهما، فلو أنهما يصنعون ذلك عن شعورٍ ووعيٍ، لَمَا كان لهذه

الأمة ودينها عدوٌّ أَلَدُّ منهم وأحنَقُ؛ لأنه لا تعود إذاً هناك وسيلةٌ إلىٰ إنشاء هـٰذا الذوق الديني من جديدٍ، الذوق الذي كان يمتاز به الصحابةُ ـ رضي الله عنهم ـ والذي لا يمكن أن يوجد إلا بصحبة النبيِّ ﷺ مباشرةً، أو بواسطة الحديث الذي هو صورةٌ حَيَّةٌ لذلك العهد، ومذكِّرةٌ ناطقةٌ للحياة النبوية تزخر بكيفيات العهد النبوي، وتتعطَّر بأريجه وتفوح برياه.

وقد أحسن الأستاذ محمد أسد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ تشخيصَ هـٰذا العداء للإسلام ومدىٰ خطر هـٰذه المؤامرة التي تُحاوِل تجريدَ المجتمع الإسلامي من هـٰذه القُوَّة التي لا عِوَضَ عنها، وهـٰذه الثروة التي لا مثيلَ لها، فقال: «لقد كانت السُّنَّةُ الهيكلَ الحديديَّ الذي قام عليه صرحُ الإسلام، وإنك إذا أزلتَ هيكلَ بناءٍ ما أفيُدهِشك بعدئذٍ أن يقوض ذلك البناء، كأنه بيتٌ من ورقٍ»[1].

ويتحدَّث الأستاذ محمد أسد عن تأثير إنكار الحديث وضرورةِ اتِّباع السنة، فيذكر نتيجةَ ذلك ويقول: «ولكن تلك المنزلة الممتازة التي للإسلام ـ علىٰ أنه نظامٌ خُلُقيٌّ وعمليٌّ، ونظامٌ شخصيٌّ واجتماعيٌّ ـ تنتهي بهذه الطريقة (يعني: بإنكار الحديث وضرورة اتِّباع السنة) إلىٰ التهافت والاندثار»[2].

وبالرَّغم من هـٰذه المحاولات الطَّائشة للتشكيك في حُجِّيّة الحديث والدعوة إلى إنكار السنة التي ظهرت على مستوياتٍ مختلفةٍ وبدوافعَ متنوِّعةٍ، وعقائديةٍ، وسياسيةٍ، وشخصيةٍ، وللهروب من مسؤولية العمل بالأحكام الشرعية، والالتزام الديني، في فتراتٍ مختلفةٍ[3]؛ لم يزل شعارُ السنة عالياً، والدعوةُ إليها قائمةً، وقد عُجنت بها طينةُ المجتمع الإسلامي، وتغلغلتْ في

---

(١) الإسلام على مفترق الطرق: ص: ٩٥ ـ ٩٦.

(٢) المرجع السابق: ص: ٨٥.

(٣) ليراجع للتفصيل الباب الثاني من كتاب «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» للدكتور السباعي، في الشبه الواردة علىٰ السنة في مختلف العصور، ص: ١٤٣ إلىٰ ١٥٣.

أحشائه، وجَرَتْ منه مجرى الرُّوح والدَّم، حتىٰ أصبح من المستحيل تجريدُه منها، وإقامةُ مجتمعٍ جديدٍ على مجرَّدِ الدعوة إلى القرآن الذي اقترن بعمل الرسول ﷺ وشرحه له، وتفصيل ما جاء فيه مجملاً ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

ولا يزال الحديثُ النبويُّ الشريفُ معتنىً به، دراسةً وتفهُّماً، وتحقيقاً ونشراً لمصادره التي لم تَرَ ضوءَ الشمس بعد، ولا تزال الحُسْبَةُ قائمةً على المجتمع الإسلامي والأمر بالمعروف والنهي عن المُنكَر، والرَّدّ على البِدَع والمُحْدَثات على قدمٍ وساقٍ، بما في ذلك من تقليد الحضارة الغربية التقليدَ الأعمىٰ، والرِّدَّةِ العقائديةِ والفكريةِ والحضاريةِ، وقبولِ المدنية الغربية برُمَّتِها وبحذافيرها، وعلى عِلاَّتها، ومخالفاتها للحياة الإسلامية، بفضل الاحتكام إلى السنة، والرجوع إلى الحديث تحقيقاً لما أخبر به النبيُّ ﷺ: «لا تزال طائفةٌ من أُمَّتي قَوَّامَةً على أمر الله، لا يَضُرُّها مَن خالَفَها»[1] وفي حديثٍ آخر: «لا تزال طائفةٌ من أُمَّتي ظاهرين على الحقِّ حتى تقوم الساعةُ»[2].

إنَّ شأن المشكِّكين في حُجِّيَّة الحديث، والحاملين للواء إنكار السنة، مع الحديث النبوي والسنة المطهَّرة، كما حكاه الشاعر العربي القديم:

كناطحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوْهِنَها فلم يَضِرْها، وأَوْهَىٰ قَرْنَه الوَعِلُ[3]

* * *

(١) أخرجه ابن ماجه في أبواب: السنة، باب: اتباع سنة رسول الله ﷺ، برقم: (٧).
(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك»: (٤/ ٤٩٦)، برقم: (٨٣٨٩).
(٣) من «المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف» للعلاَّمة أبي الحسن الندوي، (ص: ٥٢ ـ ٥٧) باختصارٍ وتصرُّفٍ.






الفصل الثاني

السُّنَّة النبوية

كتابتها وتدوينها وتصنيفها

القسم التمهيدي: كلمة في تعريف (التدوين) و(التصنيف) و(الكتابة).

القسم الأول: تدوينُ السُّنَّة في القرن الأول الهجري.

القسم الثاني: تدوينُ السُّنَّة في القرن الثاني الهجري.

القسم الثالث: تدوينُ السُّنَّة في القرن الثالث الهجري.

القسم الرابع: تدوينُ السُّنَّة في القرن الرابع الهجري.

القسم الخامس: تدوينُ السُّنَّة في القرن الخامس الهجري.

القسم السادس: تدوينُ السُّنَّة في القرن السَّادس الهجري.

القسم السابع: نبذةٌ عن خدمة السُّنَّة في العصر الحديث.





القسم التمهيدي

كلمةٌ في تعريف

(التدوين) و(التصنيف) و(الكتابة)

هناك فرقٌ كبيرٌ بين كلمة (تدوين) و(تأليف) و(تصنيف) من جهةٍ، وكلمة (كتابة) من جهةٍ أخرىٰ في اللغة العربية لا بُدَّ أن يعرفه القارئُ.

فالكلماتُ الثَّلاث الأولىٰ تُفيد ـ عند الإطلاق ـ أنَّ هناك كتاباً تَمَّ تأليفُه بين دَفَّتَيْن بحيث يشتمل على مجموعةٍ من الأوراق تشكل بمجموعها كتاباً واحداً.

فالدِّيْوانُ: هو مجتمعُ الصُّحُف[1]، والدَّفْتَرُ الذي يُكتَب فيه[2].

والتَّدوينُ: هو عملُ وصناعةُ الدِّيوان، أي: هو تقييدُ المُفتَرقِ المُتشتِّت، وجمعُه في ديوانٍ أو كتابٍ تُجْمَع فيه الصُّحُفُ[3].

والتأليفُ: هو جمعُ مادَّةٍ مفرَّقةٍ وضَمُّها إلىٰ بعضٍ بحيث تصبح كتاباً واحداً[4] هوالمؤلَّفُ.

---

(١) لسان العرب: مادة (دون).

(٢) النهاية في غريب الحديث: (٢/ ١٥٠).

(٣) القاموس المحيط: انظر مادة (دون).

(٤) لسان العرب مادة (ألف). وانظر: «تعريفات الجرجاني» حرف (التاء).

والتَّصْنيفُ: هو التميزُ[1] والترتيبُ بحيث يكون الكتابُ (المصنَّفُ) مقسَّماً علىٰ أبوابٍ أو فصولٍ. و(التصنيفُ) أدَقُّ من (التدوين)؛ إذ هو ترتيبُ ما دُوِّنَ في فصولٍ محدودةٍ وأبوابٍ مميَّزةٍ، قال الزَّبِيْدِيُّ: «وصَنَّفه تصنيفاً؛ جعله أصنافاً، ومَيَّز بعضَها عن بعضٍ[2]، وقال الزَّمَخْشَرِيّ: «... ومنه تصنيفُ الكُتب»[3].

وأما **الكتابة**: فهي ـ عند الإطلاق ـ لا تُفيد إلاّ مجرَّد الخطِّ أو الرقم علىٰ ورقةٍ أو لوحٍ أو جدارٍ. جاء في اللِّسان: (كَتَب الشيءَ... خطَّه)[4].

ويُطلَق علىٰ الورقة أو الصحيفة أوالرسالة المكتوبة: كتابٌ[5].

فينبغي فهمُ هٰذه الألفاظ فهماً دقيقاً ليسهل معرفةُ مراد كثيرٍ من العلماء القدماء الذين تكلَّموا في هٰذا الموضوع. بل ينبغي فهمُ مصطلحات أهل كلِّ فنٍّ ومراعاة تطوُّرها واختلافِ دلالاتها بين عصرٍ وآخر؛ لأنه المدخل الصحيح لفهم أيِّ قضيةٍ فهماً صحيحاً.

إذنْ لا بُدَّ من مراعاة مدلول هٰذه الألفاظ عند دراسة هٰذه القضية، فقولُ الترمذي ـ مثلاً ـ: «وجدنا غيرَ واحدٍ من الأئمة تكلَّفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه...»[6]، أو قول الحافظ ابن حجر: «ثم حدَثَ في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار...»[7].

---

(١) لسان العرب: مادة (صنف).

(٢) تاج العروس: انظر مادة (دون).

(٣) الفائق: انظر مادة (دون).

(٤) لسان العرب: مادة (كتب).

(٥) المصدر السابق: مادة (كتب).

(٦) جامع الترمذي: (٥/ ٦٩٤) كتاب (العلل الصغير) المطبوع في آخر السنن.

(٧) هدي الساري: ص: ٦.

أو قولُهم: «أوّل مَن دَوَّن العلم وكتبه ابنُ شهاب»[1]. ونحو هٰذه العبارات إنما تفهم علىٰ ضوء ما سبق بيانُه من الفرق بين مدلولِ هٰذه العبارات عند الاستخدام. فلا تعارُضَ بين قولهم: بدأ (التصنيف) و(التدوين) في أواخر عصر التابعين، وبين قولهم: إنَّ بعض الصحابة وأتباعهم كانوا يكتبون أو عندهم صحفٌ وكتبٌ[2].

* * *

(١) سير أعلام النبلاء: (٥/ ٣٣٤).

(٢) انظر: «تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين» للمطيري: ص: ٨ ـ ١٠.

القسم الأول

تدوين السُّنّة في القرن الأول الهجري

اشتهر بين عامّة الناس من غير ذَوي التتبُّع والاستقصاء أنَّ الحديث ظَلَّ أكثرَ من مئة سنةٍ يتناقله العلماء حفظاً دُون أن يكتبوه، واستمرَّ هٰذا الظَّنُّ قرابةَ خمسة قرون متتابعةٍ وهو يزيد توسُّعاً ويطرد قُوَّةً، حتىٰ جاء الخطيبُ البغداديُّ فتتبَّع مسائلَ هٰذا الموضوع وجمع شتاته، وألَّف في ذلك كتابه «تقييد العلم».

أمَّا سببُ هٰذا الظَّنِّ فهو خطأٌ في تأويل ما ورد عن المحدِّثين في تدوين الحديث وتصنيفه، فقد ذكر هؤلاء أنَّ أول مَن دَوَّن العلمَ: ابنُ شهاب الزهري (المتوفىٰ سنة ١٢٤ أو١٢٥ هـ)، وذكروا أول مَن صنَّف الكتبَ فإذا هم جميعاً ممن عاش حتىٰ بعد سنة (١٤٣ هـ) تقريباً، ولم يُعْطِ العلماء قبل الخطيب هٰذه الأقوال حَقَّها من التأويل العميق والفهم الدقيق، بل رووا هٰذه الأقوالَ بشكلٍ يُوهم بأنه فعلاً أَوَّلُ مَن كتب الحديث ودَوَّنه ابنُ شهاب الزهري، وأول من صنَّفه في الكتب أتىٰ بعده.

وغلبت هٰذه الفكرةُ علىٰ أصحاب الكتب الجامعة: كأبي طالب المكِّي، والإمام الذَّهبي، والحافظ ابن حجر، والمَقْرِيزي، و القَنُّوْجي ـ صاحب «أبجد العلوم» ـ وغيرهم، فكانوا يؤيِّدونها رغم أنهم كانوا يجدون لها نقيضاً، وذلك أنهم يذكرون أنَّ مَن بعد الصحابة والتابعين كانوا يَرْوَوْنَ العلم من صُحُفٍ صحيحةٍ غير مرتَّبةٍ كُتبت في عصر الصحابة والتابعين.

إذن حصل هناك تدوينٌ قبل عصر الإمام الزهري الذي يُعَدُّ من طبقة صغار التابعين.

وقد حاول الخطيبُ أن يُثبت أنَّ تقييد العلم كان موجوداً في حياته ﷺ وفي عصر الصحابة والتابعين كذلك، فقاده ذلك إلىٰ البحث في تاريخ تقييد العلم، فجمع الأحاديثَ والأخبار التي لها صلةٌ بنشأة تقييد العلم، وهي أكثر مما جمعه سلفُه، ووجدها تنتظم في حلقتين مختلفتين متضادَّتين، فبعضُها يُشير إلى كتابة الحديث والإقبال عليه، والآخر يظهر خلاف ذلك، وهٰذا ما قد كان وجده متقدِّموه، غير أنه ألفىٰ شيئاً جديداً فيها، وهو أنَّ بعضها يتضمَّن الإشارة إلىٰ سبب كراهة الكتابة، فبدا له أن يُفرد هٰذه النصوصَ ببابٍ خاصٍ لعلَّها تنطق من نفسها عما يزيل الخلاف ويرفع التناقض[1].

الكتابة في حياة الرسول ﷺ:

لم يكن العربُ قبل الاسلام يعتمدون علىٰ الكتابة في حفظ أشعارهم وخُطَبهم وقِصَص أيَّامهم ومآثرهم وأنسابهم، بل اعتمدوا علىٰ الذاكرة، ونَمَتْ ملكةُ الحفظ عندهم فاشتهروا بقُوَّة ذاكرتهم وسُرْعةِ حِفظهم. ولكن هٰذا لا يعني عدمَ وجودِ مَن يعرف الكتابةَ بينهم وقتئذٍ؛ ذلك لأنَّ مجتمع مكَّة التجاري يحتاج إلىٰ معرفةٍ بالكتاب والحساب، ولكن عدد الكاتبين كان قليلاً؛ ولذلك وَصَف القرآنُ الكريمُ العربَ بأنهم أُمِّيّون، فقال تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾ [الجمعة: ٢]، وفي الحديث الشريف: «إنَّا أمةٌ أُمِّيةٌ لا نكتب ولا نحسب»[2].

وقد حَثَّ الاسلامُ علىٰ العلم، واهتمَّ النبيُّ ﷺ بتعليم المسلمين الكتابةَ، فأذن لأسرىٰ بدر أن يفدوا أنفسَهم بتعليم عشرة من صبيان الأنصار القراءة

---

(١) انظر: «تدوين السنة النبوية: نشأته وتطوره» للزهراني، ص: ٧٤ ـ ٧٥.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، برقم: (١٠٨٠).

والكتابة[1]. وكان بعضُ الصحابة يتعلَّمون القراءةَ والكتابةَ في مسجد الرسول ﷺ حيث تطوّع بعضُ المعلِّمين بتعليمهم، مثل: عبد الله بن سعيد بن العاص، وسعد بن الرَّبيع الخَزْرَجي، وبشير بن ثَعْلَب، وأَبَان بن سعيد العاص ـ رضي الله عنهم ـ[2]، فكثر عددُ الكاتبين حتىٰ بلغ عددُ كُتَّابِ الوحي زُهاء أربعين كاتباً، [3]ناهيك عن كُتّاب الصَّدقات والرسائل والعهود.

كتابة الحديث في حياة الرسول ﷺ:

ومع وجود عددٍ من الكُتَّاب في حياة الرسول ﷺ وقيامهم بتدوين القرآن الكريم فإنهم لم يقوموا بجمع حديث الرسول ﷺ وكتابته بشمولٍ واستقصاءٍ بل اعتمدوا علىٰ الحفظ والذاكرة في أغلبه، ولم يأمرهم النبيُّ ﷺ بذلك، ولعلَّه أراد المحافظةَ علىٰ ملكة الحفظ عندهم، خاصّةً وأنَّ الحديث تجوز روايتُه بالمعنىٰ خلاف القرآن الكريم الذي هو معجزٌ بلفظه ومعناه، ومن ثم فلا تجوز روايتُه بالمعنىٰ؛ لذلك اقتضت الحكمةُ حصرَ جهودِ الكاتبين في نطاق تدوين القرآن الكريم، وللتخلُّص من احتمال حُدوث التباس عند عامة المسلمين فيخلطون القرآنَ بالحديث إذا اختلطت الصُّحُفُ التي كتب فيها القرآن بصُحُف الحديث، خاصّةً في الفترة المبكِّرة عندما كان الوحيُ ينزل بالقرآن الكريم ولما يكمل الوحي، ولما يعتد عامةُ المسلمين علىٰ أسلوب القرآن.

الأحاديث التي وردت في النهي عن كتابة الحديث ثم السماح بها:

وقد وردت أحاديثُ عن النبي ﷺ تنهىٰ عن كتابة الحديث كما وردت

---

(١) الطبقات الكبرىٰ: (٢/ ٢٢)، واختصاص الأنصار بذلك لأن المهاجرين كان فيهم الكاتبون ولم يكن في الأنصار ذلك. (الأموال: لأبي عبيد: ص: ١١٥)، ويذكر المقريزي: أنَّ زيد بن ثابت ممن علَّمهم أسرىٰ بدر الكتابة (انظر: «إمتاع الأسماع» ص: ١٠١).

(٢) انظر: «الاستيعاب» (١/ ٦)، و«الطبقات الكبرىٰ» (٣/ ٥٣١)، و«الإصابة» (١/ ١٠).

(٣) عيون الأثر: (١/ ٣١٥ ـ ٣١٦).

أحاديث تسمح بالكتابة[1]، أذكر فيما يلي كُلًّا من هذين النوعين، ثم أذكر رأيَ العلماء في تعارض أحاديث هذين النوعين:

(أ) أحاديث النَّهي عن الكتابة:

فأمَّا أحاديث النهي عن الكتابة فهي:

١ ـ «لا تكتبوا عنّي، ومَن كَتَب عنّي غيرَ القرآنِ فَلْيَمْحُه، وحَدِّثوا عنّي ولا حرَجَ»[2].

٢ ـ قال أبو سعيد الخُدْري ـ رضي الله عنه ـ: «جهدنا بالنبيِّ ﷺ أن يأذن لنا في الكتاب فأبىٰ»[3].

٣ ـ حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «خَرَج علينا رسولُ الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديثَ فقال: ما هٰذا الذي تكتبون؟ قلنا: أحاديثُ نسمعها منك. قال: كتابٌ غير كتاب الله! أتدرون؟ ما ضَلَّ الأُمَمُ قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالىٰ»[4].

وأقوىٰ هٰذه الأحاديث حديثُ أبي سعيد الخدري الأول.

(ب) أحاديث السَّماح بالكتابة:

وأما أحاديث السَّماح بالكتابة فهي:

١ ـ حديثُ عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ: «كنتُ أكتب كلَّ شيءٍ أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظَه فنهتني قريشٌ، وقالوا: تكتب كلَّ

---

(١) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ٢٨٧ ـ ٨٨٢.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب: «الزهد والرقائق»، باب: التثبت في الحديث، برقم (٣٠٠٤).

(٣) تقييد العلم: ص: ٣٢ ـ ٣٣.

(٤) المصدر السابق: ص: ٣٤.

شيءٍ سمعتَه من رسول الله ﷺ، ورسولُ الله ﷺ بشرٌ يتكلَّم في الغضب والرِّضا؟ فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلى فيه وقال: «اُكْتُبْ فو الذي نفسي بيده ما خَرَج منه إلا الحَقُّ»(١).

٢ ـ حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «ما مِنْ أصحاب النبيِّ ﷺ أحدٌ أكثرَ حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب»(٢).

٣ ـ حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: أنَّ رجلاً أنصارياً شَكَا إلى النبي ﷺ قِلَّةَ حفظِه فقال: «اسْتَعِنْ بيمينك»(٣).

٤ ـ طلب رجلٌ من أهل اليَمَن يوم فتحِ مكَّةَ من الصحابة أن يكتبوا له خطبةَ النبيِّ ﷺ بعد الفتح، فاستأذنوا النبيَّ ﷺ في ذلك فقال: «اكتبوا لأبي شاه»(٤).

٥ ـ حديثُ أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ: «قَيِّدوا العلمَ بالكتاب»(٥).

٦ ـ حديثُ رافع بن خَدِيْج: قلتُ يا رسول الله: إنا نسمع منك أشياءَ أفنكتبها؟ قال: «اكتبوا ولا حرجَ»(٦)

٧ ـ كتب النبيُّ ﷺ كتابَ الصَّدَقَات والدِّيات والفَرائض والسُّنَن لعمرو بن حَزْم(٧).

---

(١) تقييد العلم: ص: ٧٤.
(٢) أخرجه البخاري، في كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، برقم: (١١٣).
(٣) تقييد العلم: ص: ٦٧.
(٤) المرجع السابق: ص: ٨٩.
(٥) انظر: «تقييد العلم»، ص: ٧٠، و«جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٢).
(٦) تدريب الراوي: (١/ ٢٨٦).
(٧) جامع بيان العلم وفضله: (١/ ٧١).

٨ ـ قال النبيُّ ﷺ في مرضه الذي تُوُفِّيَ فيه: «آتوني بكتابٍ أكْتُبُ لكم كتاباً لا تضلّوا بعده»[١].

٩ ـ كتابةُ النبيِّ ﷺ للصحيفة بين المهاجرين والأنصار وبين المسلمين واليهود.

(ج) رأيُ العلماء في تعارض هـٰذه الأحاديث:

لقد نَهَى النبيُّ ﷺ عن كتابة الحديث خشيةَ اختلاطه بالقرآن الكريم الذي لم يكن قد جُمِعَ بعدُ، وكذلك خشيةَ انشغال المسلمين بالحديث عن القرآن وهم حديثو عهدٍ به، وإلىٰ ذلك ذهب الرَّامَهُرْمُزِيُّ (المتوفىٰ سنة ٣٦٠ هـ) بقوله تعقيباً علىٰ حديث أبي سعيد الخدري: «وحديثُ أبي سعيد: حرصنا أن يأذن لنا النبيُّ ﷺ في الكتاب فأبىٰ. فأحسبه أنه كان محفوظاً في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن»[٢].

وأما أبو سليمان الخَطَّابي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ) فقال: «وجهه ـ والله أعلم ـ أن يكون إنما كَرِهَ أن يُكْتَب شيءٌ مع القرآن في صحيفةٍ واحدةٍ، أو يجمع بينهما في موضعٍ واحدٍ تعظيماً للقرآن وتنزيهاً له أن يسوىٰ بينه وبين كلام غيره»[٣]. ولذلك فقد أذن النبيُّ ﷺ لبعض الصحابة المُتقِنين للكتابة أن يكتبوا الحديثَ، مثل عبد الله بن عمرو بن العاص. حيث أطمأنَّ إلىٰ عدم خَلطِه القرآن بالحديث.

وذهب بعضُ العلماء ـ ورأيهم ينسجم مع ما ذكر آنفاً ـ إلىٰ أنَّ أحاديث

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: «الوصية»، باب: ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي به، برقم: (١١٤).

(٢) المحدث الفاصل: ٧١ أ.

(٣) المصدر السابق: ٧١ أ.

السَّمح بالكتاب نسخت أحاديثَ النهي عنها، وذلك بعد أن رسخت معرفةُ الصحابة بالقرآن فلم يَخْشَ خلطهم له بسِواه، وممن ذهب إلىٰ النسخ من المتقدِّمين: ابنُ قتيبة الدَّيْنَوَري[1]، والخَطَّابي[2]، ومن المعاصرين: الشيخ أحمد محمد شاكر[3].

وهٰذا الرأيُ لا يتعارض مع تخصيص بعض الصحابة مثل عبد الله بن عمرو بالإذن في وقت النَّهي العام؛ لأن إبطال المنسوخ بالناسخ لا علاقةَ له ولا تأثيرَ في تخصيص بعض أفراد العام قبل نسخه[4].

---

(١) غريب الحديث: (١/ ٦٣٢).

(٢) انظر: «تأويل مختلف الحديث»: ص: ٣٦٥.

(٣) مختصر سنن أبي داؤد: (٥/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، و«أعلام الحديث شرح البخاري»: ص ٧٠.

(٤) انظر: «الباعث الحثيث»: ص: ١٣٣.



جُهود الصَّحابَةِ في تدوين السُّنَّة
في هذا القرن

لقد شاعَ في بعض أوساط المثقَّفين اليوم في العالم الإسلامي: أنَّ الحديث النبوي ما كُتب بأقلام الرَّعيل الأول من الصحابة؛ لأن النبي ﷺ نهاهم عن ذلك كما سَبَقَ في أحاديثه ﷺ في البحث السابق، فلم يكتبوا الحديثَ كما كتبوا القرآنَ الكريم، وإنهم لم يعتنوا بكتابة الحديث اعتناءً كبيراً، وإنما نقلوه من حفظهم وذاكرتهم فقط، إلىٰ أن جاء القرن الثاني الهجري وأمر الخليفةُ الراشد عمر بن عبد العزيز عُمَّالَه بجمع الحديث، وتدوينه، واتَّخَذَ في هـٰذا السبيل خطوةً منظَّمةً، وكتب إلىٰ عامله في المدينة المنوَّرة أن «اكْتُبْ إلي ما ثبت عندك من الحديث، فإني خِفْتُ دروسَ العلم وذهابه»[1].

وكتب إلىٰ جميع عُمَّاله في البلاد الإسلامية: أن «انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه»[2].

وما نشأ هـٰذا الخطأُ إلا لأجل أنَّ عامة المؤرِّخين القدماء اقتصروا في أكثر الأحيان على ذكر تدوين الحديث في القرن الثاني من الهجرة، وأنهم لم يعتنوا عنايةً كبيرةً بذكر تلك الصُّحف والمجاميع التي كُتبت في القرن الأول بأقلام

(١) سنن الدارمي: باب: من خص في كتابة العلم: (١/ ١٢٥).
(٢) فتح الباري: (١/ ١٩٥).

الصحابة والتابعين، مع أنَّ هـٰذه المؤلَّفات قد احتوت على العدد الأكبر من الأحاديث التي دُوِّنَتْ في القرن الثالث، وذلك أنَّ هـٰذه المجموعات ما بقيت على شكلها وما وصلت إلى أيدي أولئك المؤرِّخين القدماء كما كتبها مؤلِّفوها، بل اندمج جميع ما احتوت عليه من الأحاديث في الكتب الحديثية المتأخِّرة تبعاً لسُنَّة التدوين والتأليف، فقد وردت «الصحيفة الصحيحة» التي كتبها الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ بتمامها «في مسند الإمام أحمد» ووردت كذلك جملةٌ من أحاديثها موزَّعةً في كتب الأحاديث الأخرىٰ، وكذلك وردت مروياتُ أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ التي كتبها ودَوَّنها تلميذه هَمَّام بن مُنَبِّه في كتب الحديث.

ومن الجدير بالذكر هنا: أنه ما وقع هناك أيُّ فرقٍ أو اختلافٍ بين ما رواه الرواة والمحدِّثون من حديث هَمَّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة معتمدين على حفظهم وذاكرتهم، وبين ما وصل إلينا من الأحاديث المُدَوَّنة في هـٰذه الصُّحف التي كتبها ودَوَّنها هَمَّامُ بن مُنَبِّه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهـٰذا دليلٌ علىٰ أنَّ الرواة والمحدِّثين الذين رووا حديثَ رسول الله ﷺ معتمدين على حفظهم إنما نقلوه بأمانةٍ تامَّةٍ ودِقَّةٍ بالغةٍ، فلم يبقَ هناك مجالٌ لسوء الظنِّ بهم، أو الشكِّ في حفظهم.

وإذا اجتمعت هـٰذه الصُّحف والمجاميع وما احتوت عليه من الأحاديث؛ كَوَّنَتِ العددَ الأكبرَ من الأحاديث التي جُمعت في الجوامع والمسانيد والسُّنن في القرن الثالث، وهكذا يتحقَّق: أنَّ المجموع الكبير الأكبر من الأحاديث سبق تدوينُه وتسجيلُه من غير نظامٍ وترتيبٍ في عهد الرسول ﷺ، وفي عصر الصحابة رضي الله عنهم[١].

---

(١) انظر: «رجال الفكر والدعوة في الإسلام»: (١/ ١٣٤).

والسبب الثاني لنشأة هٰذا الخطأ: «أنَّ المحدِّثين يذكرون عددَ الأحاديث الضخم الهائل الذي لا يُتَصَوَّر أن يكون قد جاء في هٰذه المجاميع الصغيرة التي كُتبت في القرن الأول، مع أنَّ عدد الأحاديث الصِّحاح غير المتكرِّرة المتجرِّدة من المتابعات والشواهد لا يزال قليلاً، وقد نَبَّه علىٰ ذلك العلامة مَناظِر أحسن الكيلاني (المتوفىٰ سنة ١٣٧٧ هـ) في كتابه القيِّم: «تدوين الحديث»: يقول رحمه الله تعالىٰ:

«قد يتعجَّب الإنسان من ضخامة عدد الأحاديث المروية، فيقال: إنَّ أحمد بن حنبل كان يحفظ أكثر من سبعمئة ألف حديثٍ، وكذلك يقال عن أبي زُرْعَة، ويُروى عن الإمام البخاري أنه كان يحفظ مئتي ألفٍ من الأحاديث الضعيفة، ومئة ألف من الأحاديث الصحيحة، ويُروى عن مسلمٍ أنه قال: جمعتُ كتابي من ثلاثمئة ألف حديث.

ولا يعرف كثيرٌ من المتعلِّمين ـ فضلاً عن العامة ـ أن الذي يُكَوِّن هٰذا العددَ الضخمَ هو كثرةُ المتابعات والشواهد التي عُني بها المحدِّثون؛ فحديثُ: «إنما الأعمال بالنيات» مثلاً يُروى من سبعمئة طريقٍ، فلو جرَّدْنا مجامعَ الحديث من هٰذه المتابعات والشواهد، لبقي عددٌ قليلٌ من الأحاديث.

فـ: «الجامع الصحيح» للبخاري لا تزيد الأحاديث التي رُويت بالسند الصحيح فيه علىٰ ألفين وستمئة وحديثين، وأحاديث مسلم يبلغ عددُها إلىٰ أربعة آلاف حديث، وهكذا لا يبلغ عددُ الأحاديث المروية في الصحاح الستة، ومسند أحمد، وكتبٍ أخرى، خمسين ألف حديثٍ، منها الصحيحُ ومنها السقيمُ، ومنها المُتَّفَقُ عليه ومنها المتكلَّمُ فيه.

صَرَّح الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري ـ الذي يُعَدُّ من المتسامحين المتوسِّعين ـ: أنَّ الأحاديث التي في الدرجة الأولىٰ لا تبلغ عشرةَ آلاف.

ومعظمُ هٰذه الثروة الحديثية قد كُتب ودُوِّنَ بأقلام رواة في العصر الأول، وقد يزيد ما حُفظ في الكتب والدفاتر كتابةً وتحريراً في العصر النبوي وفي عصر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ علىٰ عشرة آلاف حديث؛ إذا جُمعت صحفُ ومجاميعُ أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأنسِ بن مالك، وجابرِ بن عبد الله، وعليٍّ، وابنِ عباس ـ رضي الله عنهم ـ، فيمكن أن يقال: إنَّ ما ثبت من الأحاديث الصحاح، واحتوت عليه مجاميعها ومسانيدها قد كُتب ودُوِّن في عصر النبوة، وفي عصر الصحابة، قبل أن يُدَوَّنَ «الموطأ» و«الصحاح» بكثير»[1].

(١) انظر: «تدوين الحديث»: ص: ٦٣.

كتابة الحديث في جيل الصحابة
في هذا القرن

كما وردت أحاديثُ في النهي عن الكتابة والسَّماح بها، كذلك وقف الصحابةُ مواقفَ متباينةً من كتابة الحديث، فمنهم مَن كَرِهَ الكتابةَ، ومنهم مَن أجازها، ومنهم مَن رُوي عنه الأمران، كراهية الكتابة وإجازتها، وقد ذكرت المصادرُ مواقفَ بعض كبار الصحابة الذين كرهوا كتابةَ الحديث:

كراهية بعض الصحابة كتابةَ الحديث:

١ ـ جمع أبو بكر الصِّدّيق ـ رضي الله عنه ـ خمسمئة حديث ثم أحرقها[١]، لكن الخبر لم يثبت من طريقٍ صحيحةٍ.

٢ ـ استشار عمرُ بن الخَطّاب ـ رضي الله عنه ـ الصحابةَ في تدوين الحديث، ثم استخار اللهَ تعالىٰ في ذلك شهراً، ثم عَدَل عن ذلك وقال: «إني كنتُ أريد أن أكتب السُّنَنَ، وإني ذكرتُ قوماً كانوا قبلكم كتبوا فأَكبّوا عليها وتركوا كتابَ الله، وإني والله لا أشوبُ كتابَ الله بشيء أبداً»[٢].

كان عمرُ بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ حكيماً، بعيدَ النظر فيما يتصل بمصالح الإسلام والمسلمين، ومستقبل هٰذا الدين ـ في التريُّث في العناية

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: (١/ ٦٤).

(٢) المصدر السابق: (١/ ٦٣).

بتدوين السنة كتابياً ونشراً، وقد أحسن الدكتور مصطفىٰ السباعي رحمه الله تعالى، إذ قال في كتابه النفيس «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»: «لقد أُضيف إلىٰ هـٰذا رغبةُ عمر ـ رضي الله عنه ـ أن لا يُكثروا من التحديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام؛ كي لا ينشغل الناسُ بالحديث عن القرآن، والقرآن غضٌّ طريٌّ، فما أحوج المسلمين إلىٰ حفظه وتناقله، والتثبُّتِ فيه والوقوفِ علىٰ دراسته. روى الشعبيُّ عن قَرَظَة بن كعبٍ قال: خرجنا نريد العراقَ فمشىٰ معنا عمرُ إلىٰ صِرار، فتوضَّأ وغسل اثنتين، ثم قال: «أتدرون لِمَ مشيتُ معكم؟» قالوا: نعم! نحن أصحابُ رسول الله ﷺ مشيتَ معنا، فقال: «إنكم تأتون أهلَ قريةٍ لهم دويٌّ بالقرآن كدويِّ النّحل، فلا تَصُدُّوهم بالحديث فتشغلوهم، جوِّدوا القرآنَ وأقلُّوا الروايةَ عن رسول الله ﷺ، وامضوا وأنا شريكُكم». فلمَّا قدم قرظةُ، قالوا: حَدِّثْنا، قال: نهانا عمرُ بن الخطَّاب رضي الله عنه»[1].

٣ ـ قال عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ: «أعزم علىٰ كلِّ من كان عنده كتابٌ إلا رجع فمَحَاه، فإنما هلك الناسُ حين اتَّبعوا أحاديثَ علمائهم وتركوا كتابَ ربِّهم»[2].

٤ ـ أُتي عبدُ الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ بصحيفةٍ فيها حديثٌ فدعا بماءٍ فمَحَاها، وقال: «بهـٰذا أهلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتابَ الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون»[3].

٥ ـ وردت رواياتٌ تَدُلُّ علىٰ كراهية صحابة آخرين للكتابة، وهم: زيد بن

---

(١) انظر: «طبقات ابن سعد» (٦/ ٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٣/ ٥٦٥).
(٢) جامع بيان العلم وفضله: (١/ ٦٣).
(٣) المصدر السابق: (١/ ٦٥).

ثابت، وأبو هريرة، وعبد الله بن عبَّاس، وأبو سعيد الخُدْرِي، وعبد الله بن عُمَر، وأبو موسىٰ الأشعري، رضي الله عنهم.

وقد أوضح كلٌّ مِن هؤلاء الصحابةِ أنَّ سبب كراهته كتابة الحديث خوفُه من انشغال الناس بها وانصرافهم عن القرآن الكريم[1]، لا غيرَ.

(ب)تجويز بعض الصحابة كتابةَ الحديث:

أمَّا مواقفُ الصحابة التي تَدُلُّ علىٰ تجويزهم الكتابةَ فهي:

١ ـ كتب أبو بكر الصِّدّيق ـ رضي الله عنه ـ لأنس بن مالكٍ فرائضَ الصَّدَقة التي سَنَّها الرسولُ ﷺ[2].

٢ ـ كَتَب عمر بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ لعُتْبَة بن فَرْقَد بعضَ السُّنن[3]، ووُجِدَ في قائم سيفه صحيفةٌ فيها صدقة السَّوائم[4].

٣ ـ كان عند عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ صحيفةٌ فيها العَقْلُ[5]، وفكاكُ الأسير، ولا يُقتل مسلمٌ بكافرٍ[6].

٤ ـ وردت أخبارٌ عن سماح بعض الصحابة الآخرين بالكتابة مثل: عائشة، وأبي هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عبَّاس، وعبد الله بن عمر،

---

(١) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة» ص: ٢٩٣.

(٢) مسند أحمد (١/ ١١).

(٣) المصدر السابق: (١/ ١٦).

(٤) الكفاية: ص: ٣٥٣.

(٥) العَقْلُ: هو الدِّيَةُ.

(٦) صحيح البخاري: (١/ ٣٨)، وقد تكون هـٰذه الصحيفةُ جزءاً من الوثيقة التي كتبها النبيُّ ﷺ في المدينة لتنظيم العلاقات بين سكانها حيث ذكر ابنُ سعد أنَّ هـٰذه الصحيفة كانت في جُفن سيف النبي ﷺ المُسَمّىٰ ذو الفقار، فلعلَّ علياً أخذها من جفن السيف، فتكون مما كتب للنبي ﷺ. (انظر: «الطبقات الكبرىٰ لابن سعد» ١/ ٤٨٦).

وعبد الله بن عمرو بن العاص، والبَرَاء بن عازبٍ، وأنس بن مالكٍ، والحسن بن عليّ، وعبد الله بن أبي أَوْفَىٰ ـ رضي الله عنهم ـ،

وفيمن ذكرتُهم من كان يكره الكتابةَ ثم أجازها، ولا تناقُضَ في ذلك؛ لأنَّ سبب كراهتهم هو أن تختلط بالقرآن، أما حين يؤمن من ذلك فإنهم كانوا يُجيزون كتابةَ الحديث، ولذلك فقد كتب بعضُهم الأحاديثَ في الصُّحف في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته[1]، وفيما يلي أذكر ما عُرف منها:

الصُّحُف التي كَتَبها الصحابةُ في الحديث:

١ ـ صحيفة سَعْد بن عُبَادة الأنصاري (المتوفىٰ سنة ١٤ هـ) رضي الله عنه[2].

٢ ـ صحيفة عبد الله بن أبي أَوْفَىٰ (المتوفىٰ سنة٨٧ هـ) رضي الله عنه[3].

٣ ـ نسخة سَمُرَة بن جُنْدُبٍ (المتوفىٰ سنة ٦٠ هـ) رضي الله عنه، جمع فيها أحاديثَ كثيرةً[4].

٤ ـ كتاب أبي رافع القِبْطِيّ (المتوفىٰ في خلافة علي رضي الله عنه) مولى النبيِّ ﷺ، وفيه استفتاحُ الصَّلاة[5].

٥ ـ كُتب أبي هريرة (المتوفىٰ سنة٥٧ هـ) رضي الله عنه[6].

---

(١) انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة»: ص: ٢٩٤.

(٢) جامع الترمذي، كتاب الأحكام، باب اليمين مع الشاهد.

(٣) صحيح البخاري: «كتاب الجهاد»، أبواب الصبر عند القتال وإذا لم يقاتل في أول النهار صبر، ولا تمنوا لقاء العدو.

(٤) تهذيب التهذيب: (٤/ ٢٣٦).

(٥) الكفاية: ص: ٣٣٠.

(٦) جامع بيان العلم وفضله: (١/ ٧٣) وقد طُبعت صحيفة أبي هريرة بتحقيق الدكتور محمد حميد الله الحَيْدَرْآبادي (المتوفىٰ سنة ٢٠٠٢ هـ).

٦ ـ صحيفة أبي موسى الأشعري [١](المتوفى سنة ٥٠ هـ) رضي الله عنه.

٧ ـ صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري (المتوفى سنة ٧٨ هـ) رضي الله عنه[٢].

٨ ـ الصحيفة الصَّادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص (المتوفى سنة ٦٥ هـ) رضي الله عنه[٣]، وقد نقل الإمامُ أحمد محتواها في مسنده[٤].

٩ ـ صحيفة أبي سَلَمة نُبَيط بن شريط الأَشْجعي الكوفي رضي الله عنه[٥].

١٠ ـ الصحيفة الصحيحة لهَمَّام بن مُنَبِّه (المتوفى سنة ١٣١ هـ)، دَوَّنها ورواها عن أبي هريرة (المتوفى سنة ٥٩ هـ)، وتَضُمّ (١٣٨) حديثاً، وقد ذُكرت الصحيفةُ الصحيحةُ ضِمن ما كتبه الصحابة؛ لأنها في الحقيقة لأبي هريرة رضي الله عنه[٦].

---

(١) وهي مخطوطةٌ في مكتبة شهيد علي بتركيا. (انظر مقدمته لكتاب «الخلاصة في أصول الحديث» للطيبي: تحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، ص: ١٠).

(٢) الطبقات الكبرى: (٥/ ٤٦٧)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٤٣)، ذكر الحافظ الذهبي أنَّه في مناسك الحجّ. وهو مخطوطةٌ في مكتبة شهيد علي بتركيا.

(٣) جامع بيان العلم وفضله: (١/ ٧٣)، و«تقييد العلم» ص: ٨٤ ـ ٨٥. وذكر ابنُ الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٢٣٣) أنَّ عبد الله بن عمرو حفظ عن النبي ﷺ ألف مثل.

(٤) مسند أحمد: (٢/ ١٥٨).

(٥) وهي مخطوطةٌ في دار الكتب الظاهرية، حديث (٢٧٩)، وتقع في (١٣) ورقة، ومنها نسخةٌ أخرى في فيض الله، ٢٥٩ : ٤ (انظر: تأريخ التراث العربي: ص: ٢٥٥).

(٦) طُبعت بتحقيق الدكتور محمد حميد الله الحيدرآبادي، في مجلَّة «مجمع اللغة العربية» الصادرة عن دمشق، عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٣)، ثم صدرت له طبعة مستقلّة عن المركز الثقافي الإسلامي بباريس، عام ١٩٧٩ م.



جهود التابعين في تدوين السُّنَّة

تَلَقَّى التابعون ـ رحمهم الله تعالى ـ السُّنَّةَ، بل الدِّينَ كلَّه عن الصحابة الكرام ـ رضوان الله عليهم ـ فقاموا بمُهِمَّة تبليغ الرسالة من بعد شيوخهم إلى الناس كافَّةً، فكانوا خيرَ جيلٍ بعد ذلك الجيل، وقد بذل جيلُ التابعين في خدمة السنة وتدوينها وحفظها جهوداً كبيرة[1].

كتابة الحديث في جيل التابعين فما بعدهم:

امتنع بعضُ كبار التابعين عن الكتابة، مثل:

١ ـ عُبيدة بن عمرو السّلماني (المتوفى سنة ٧٢ هـ).

٢ ـ وإبراهيم بن يزيد التَّيمي (المتوفى سنة ٩٢ هـ).

٣ ـ وجابر بن زيد (المتوفى سنة ٩٣ هـ).

٤ ـ وإبراهيم بن زيد النَّخَعي (المتوفى سنة ٩٦ هـ).

٥ ـ وعامر الشَّعبي (المتوفى سنة ١٠٣ هـ).

ولكنَّ البعض الآخر منهم كان يكتب الحديثَ مثل:

١ ـ سعيد بن جُبَيْر (المتوفى سنة٩٥ هـ).

٢ ـ وسعيد بن المُسَيَّب (المتوفى سنة ٩٤ هـ).

---

(١) انظر: «تدوين السنة» للزهراني، ص: ٩٣.

٣ ـ وعامر الشَّعبي (المتوفىٰ سنة ١٠٣ هـ).

٤ ـ والضَّحَّاك بن مُزاحِم (المتوفىٰ سنة ١٠٥ هـ).

٥ ـ والحَسَن البَصْري (المتوفىٰ سنة ١١٠ هـ).

٦ ـ ومُجاهِد بن جَبْر (المتوفىٰ سنة ١٠٣ هـ).

٧ ـ ورجاء بن حَيْوَة (المتوفىٰ سنة ١١٢ هـ).

٨ ـ ونافع مولىٰ ابن عمر (المتوفىٰ سنة ١١٧ هـ).

٩ ـ وقَتادة بن دِعَامة بن قتادة السَّدُوْسِي (المتوفىٰ سنة ١١٨ هـ)[١].

وبَرَز من جيل التابعين عددٌ من العلماء الذي اهتمّوا بكتابة الحديث واحتفظوا بأجزاء وصُحُفٍ كانوا يَروُونها.

الحَثُّ علىٰ التزام السُّنَّة وحفظها وكتابتها والتثبُّت في روايتها وسماعها في التابعين:

أقدِّم هنا بعضَ الأمثلة في حَثِّهم على كتابة السنة:

١ ـ روىٰ الخطيب بسنده من عِدَّة طُرُقٍ عن الإمام عامر الشَّعْبي أنه كان يقول: «إذا سمعت شيئاً فاكتبه، ولو في الحائط، فهو خيرٌ لك من موضعه من الصحيفة، فإنك تحتاج إليه يوماً ما»[٢].

٢ ـ عن الحسن البَصْري قال: «ما قيّد العلم بمثل الكتاب، إنما نكتبه لنتعاهده»[٣].

---

(١) سنن الدارمي: (١/ ١٢٦ ـ ١٢٩)، و«جامع بيان العلم وفضله»: (١/ ٧٢ ـ ٧٤).

(٢) تقييد العلم: ص: ١٠٠.

(٣) تقييد العلم: ص: ١٠١.

٣ ـ وعن سعيد بن جُبَيْر قال: «كنتُ أكتب عند ابن عبَّاسٍ في صحيفتي حتىٰ أملأها، ثم أكتب في ظهر نعلي، ثم أكتب في كفي»[١].

٤ ـ وعن صالح بن كَيْسان قال: «اجتمعتُ أنا والزهري ـ ونحن نصب العلمَ ـ فقلنا: نكتب السُّنَنَ، فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، ثم قال: نكتب ما جاء عن أصحابه فإنه سُنَّةٌ، فقلت أنا: ليس بسُنَّةٍ فلا نكتبه، قال: فكتب ولم أكتب، فأنجح وضيعتُ».

٥ ـ وعن ابن شهاب الزهري قال: «لولا أحاديثُ تأتينا من قبل المشرق نُنكرها لا نعرفها، ما كتبت حديثاً ولا أذنت في كتابه»[٢].

٦ ـ روىٰ الخطيب من عِدَّة طُرُقٍ عن معاوية بن قُرَّة قال: «كنا لا نَعُدّ عِلْمَ مَن لم يَكْتُب علمَه علماً»[٣].

تدوينهم للسُّنَّة في الصُّحف:

انتشرت كتابةُ الحديث في جيل التابعين علىٰ نطاقٍ أوسع مما كان في زمن الصحابة، إذ أصبحت الكتابةُ ملازمةً لحلقات العلم المنتشرة في الأمصار الإسلامية آنذاك.

ولعلَّ من أسباب ذلك التوسُّعِ ما يلي:

١ ـ انتشارُ الرِّوايات، وطُول الأسانيد، وكثرة الرُّواة وكُنَاهم وأنسابهم.

٢ ـ موتُ كثيرٍ من حُفَّاظ السُّنَّة من الصحابة وكبار التابعين، فخِيْفَ بذهابهم أن يذهب كثيرٌ من السنة.

---

(١) تقييد العلم: ص: ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) المصدر السابق: ص: ١٠٧.

(٣) المصدر السابق: (ص: ١٠٧ ـ ١٠٨).

٣ ـ ضَعْفُ ملكةِ الحفظ مع انتشار الكتابة بين الناس وكثرة العلوم المختلفة.

٤ ـ ظهورُ البِدَعِ والأهواء وفَشْوُ الكذب، فحفاظاً على السُّنّة وحمايةً لها من أن يدخل فيها ما ليس منها شُرِع في تدوينها.

٥ ـ زوالُ كثيرٍ من أسباب الكراهة[١].

الصُّحُف التي كتبها التابعون:

وقد كُتب في هٰذا العصر من الصُّحف ما يفوق الحصرَ، منها:

١ ـ صحيفةُ أبي الزُّبير محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي (المتوفىٰ سنة ١٢٦ هـ)، الذي كتب بعضَ حديث الصحابي جابر بن عبد الله وحديثَ غيره[٢].

٢ ـ وصحيفةُ أبي عدي الزُّبير بن عدي الهمداني الكوفي (المتوفىٰ سنة ١٣١ هـ)[٣].

٣ ـ وصحيفةُ أبي العُشَراء الدَّارِمي: أسامة بن مالك[٤].

---

(١) انظر «تدوين الحديث النبوي نشأته وتطوّره» للزهراني: ص: ٩٤ ـ ٩٥، و«دراسات في الحديث النبوي» (١/ ١٤٣ ـ ٢٢٠).

(٢) وصل إلينا من آثاره «أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» جمعها أبو الشيخ الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٣٦٩ هـ)، وهي مخطوطةٌ في الظاهرية مجموع ٥٣ : ٣ ويقع في ١٨ ورقة (تأريخ التراث العربي: ص: ٢٥٧ ـ ١٥٨).

(٣) وصل إلينا بعضُ حديثه، الظاهرية مجموع ٢، ويقع في ٨ ورقات (تاريخ التراث العربي: ص: ٢٥٨).

(٤) وصل إلينا بعضُ حديثه، الظاهرية مجموع ٢٥ : ١، ويقع في ٥ ورقات (تاريخ التراث العربي: ص: ٢٥٨).

٤ ـ وصحيفةُ زيد بن أبي أُنَيْسَة أبي أسامة الرَّهَاوي (المتوفى سنة ١٢٥ هـ)[١].

٥ ـ وصحيفةُ أيوب بن أبي تميمة السِّختياني (المتوفى سنة ١٣١ هـ)[٢].

٦ ـ وصحيفةُ يونس بن عبيد بن دينار العَبدي (المتوفى سنة ١٣٩ هـ)[٣].

٧ ـ وصحيفةُ أبي بُرْدَة بُريِّد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري[٤].

٨ ـ وصحيفةُ حُمَيْد بن أبي حميد الطَّويل (المتوفى سنة ١٤٣ هـ)[٥].

٩ ـ وصحيفةُ هشام بن عُروة بن الزُّبير (المتوفى سنة ١٤٦ هـ)[٦].

١٠ ـ وصحيفةُ أبي عثمان عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطّاب (المتوفى سنة ١٤٧ هـ)[٧].

---

(١) وصل إلينا بعضُ حديثه، جَمَعه هلال بن العلاء الباهلي (المتوفى سنة ٢٨٠ هـ)، في الظاهرية، مجموع ٤ : ٢ ويقع في ١٦ ورقة (تاريخ التراث العربي : ص : ٢٥٩).

(٢) وصل إلينا بعضُ حديثه، جَمَعه إسماعيل بن إسحق القاضي البصري (ت ٢٨ هـ)، في الظاهرية، مجموع ٤ : ٢، ويقع في ١٥ ورقة (تاريخ التراث العربي : ص : ٢٥٩).

(٣) وَصل إلينا بعضُ حديثه، جمعه الحافظُ أبو نُعَيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ)، مخطوطة. (انظر : «تاريخ التراث العربي» : ١/ ٢٥٩).

(٤) وصل إلينا بعضُ حديثه مما اختاره أبو الحسن الدَّارَقُطني، وهي مخطوطةٌ. (انظر : «تاريخ التراث العربي» : ١/ ٢٦١).

(٥) وصلت إلينا صحيفتُه عن أنس بن مالك، وهي مخطوطةٌ. (انظر : «تاريخ التراث العربي» ١/ ٢٦١).

(٦) وهي مخطوطة، انظر : «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٦٠).

(٧) وهي مخطوطةٌ، انظر : «تاريخ التراث العربي» : (١/ ٢٦١).

جهود الإمامين (عمر بن عبد العزيز وابن شهاب الزهري) في تدوين السُّنَّة:

ثم جاء عمرُ بن عبد العزيز بن مروان إلىٰ الخلافة، فكتب إلىٰ أبي بكر بن حَزْم، عاملُه علىٰ المدينة: «انظر ما كان من حديث رسول الله صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم، أو سُنَّةٍ ماضيه، أو حديثِ عمرة فاكتبه، فإني خِفْتُ دروسَ العلم وذهابَ أهله»[١].

وأراد ـ رضي الله عنه ـ منه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمـٰن الأنصاري (المتوفاة سنة ٩٨ هـ)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر (المتوفىٰ سنة ١٢٠ هـ)[٢].

وكتب عمرُ إلىٰ علماء المُدُنِ الاسلامية الأخرىٰ: «انظروا إلىٰ حديث رسول الله فاجمعوه»[٣]، ولكن عمر بن عبد العزيز عاجلته المنيةُ قبل أن يبعث إليه أبو بكر بن حزم بما جَمَعَه[٤]، وقد سأل الإمامُ مالك بن أنس ابنَه عبد الله ابن أبي بكر بن حزم عن تلك الكتب، فقال: ضاعت[٥]. وعلىٰ أية حالة فإن هـٰذا الجمع لم يكن شاملاً.

أمَّا المحاولةُ الشاملةُ فقد قام بها إمامٌ جليلٌ آخر، وهو: محمد بن شِهَاب الزُّهري (المتوفىٰ سنة ١٢٤ هـ) حيث استجاب لطلب عمر بن عبد العزيز،

---

(١) انظر: «تقدمة لكتاب الجرح والتعديل»: لابن أبي حاتم: ص: ٢١. وقد خصَّ عمرة والقاسم: لأنهما أعلم الناس بحديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) فتح الباري: (١/ ٢٠٤): «الرسالة المستطرفة» ص: ٤.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ٤.

(٤) تاريخ دمشق: (١٨/ ق ٩١).

(٥) المصدر السابق: (١٨/ ق ٩١).

وكان شغوفاً بجمع الحديث والسيرة، فجمع حديثَ المدينة المنوَّرة وقَدَّمه إلىٰ عمر بن عبد العزيز الذي بعث إلىٰ كلّ أرضٍ دفتراً من دفاتره[١]. وقد بقيت أحاديثُ الزهريِّ المدوَّنة في مكتبة الخلفاء الأمويِّين، فقد ذكر مَعْمَرُ بن راشد أنه عندما قُتل الوليد أخرجت الكتب التي كانت تحوي أحاديثَ الزهريِّ من خزائنه، وحملت علىٰ الدَّواب لكثرتها[٢].

وبذلك مَهَّد الزهريُّ الطريقَ لمن أعقبه من العلماء المصنِّفين في القرن الثاني الهجري، حيث نشطت حركةُ تدوين الحديث ودَأَب العلماء علىٰ ذلك، وكان لفَشْوِ الوضع في الحديث أثرٌ في تأكيدهم علىٰ التدوين حفظاً للسنة ومنعاً للتلاعب فيها.

* * *

(١) جامع بيان العلم وفضله: (١/ ٧٦).
(٢) تاريخ دمشق: (١٧/ ق ١٨٠).



القسم الثاني

تدوينُ السُّنَّةِ في القرن الثاني الهجري

يشمل هٰذا القرنُ عصرَ جِيْلَين:

الأول: عصرُ جيل صغار التابعين إذ تأخَّرت وفاةُ بعضهم إلى ما بعد سنة (١٤٠ هـ) وقد سَبَق الكلامُ عن أثرهم وجهودهم في التدوين ضِمن الكلام عن جهود جيل التَّابعين.

أمَّا الجيل الثاني: فهم أتباعُ التابعين الحلقة الثالثة ـ بعد جيل الصحابة والتابعين ـ في سلسلة رواة السُّنَّة ونَقَلة الدِّين إلىٰ الأُمة، ولقد كان لهٰذا الجيلِ أثرهُ الرائد في التَّصَدِّي لأصحاب البِدَع والأهواء، ومقاومة الكذب الذي فشىٰ في هٰذا العصر علىٰ أيدي الزَّنادقة الذين بلغوا ذُرْوَةَ نشاطهم ضِدَّ السُّنَّة ورُواتها في منتصف هٰذا القرن؛ حتى اضطرَّ الخليفة المهدي إلىٰ تكليف أحد رجاله بتتبُّع أخبارهم والتضييق عليهم في أوكارهم، فأصبح ذلك الرجل يُعرَف بصاحب الزَّنادقة[١].

---

(١) قال الحافظ الذهبي في ترجمة المهدي في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٠١): «وكان قصَّاباً في الزنادقة باحثاً عنهم»، وقال في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٤٤): «وكثرة محاسنه ـ المهدي ـ وتتبعه لاستئصال الزنادقة». وانظر: «الفتاوىٰ» لابن تيمية (٤/ ٢٠)، وانظر قصة قتله للمقنع ومَن معه من الزنادقة في «البداية والنهاية» (١٠/ ١٤٥).

وقد نشط الأئمةُ والعلماءُ من هٰذا الجيل في خدمة السُّنَّة وعلومها وحمايتها من كلِّ ما يشوبها، وعلىٰ أيديهم بدأ التدوينُ الشاملُ المبوَّبُ المرتَّبُ، بعد أن كان من قبلهم يَجمع الأحاديثَ المختلفةَ في الصُّحف والكراريس بشكلٍ محدودٍ وكيفما اتَّفق بدون تبويبٍ ولا ترتيبٍ[1].

كما نشأ وتفتَّق على أيديهم علمُ الرجال، بعد أن كان السؤالُ عن الإسناد قد بدأ في أواخر عصر الصحابة وكبار التابعين.

وكما كان لهٰذا الجيل الرِّيادةُ في ابتداء التدوين المرتَّب علىٰ الأبواب والفصول، كذلك كانت له الرِّيادةُ في ابتداء التصنيف في علم الرجال، حيث أَلَّف في تاريخ الرجال كلٌّ مِن: اللَّيث بن سعد (المتوفىٰ سنة ١٧٥ هـ)، وعبد الله بن المبارك (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ)، وضَمْرَة بن ربيعة (المتوفىٰ سنة ٢٠٢ هـ)، والفَضْل بن دُكَيْن (المتوفىٰ سنة ٢١٨ هـ) وغيرهم.

ويُعتبر هٰذا الجيلُ جيلَ التأسيس لعلوم السُّنَّة المطهَّرة، ولا غروَ ففيه عاش جَهَابِذَةُ رجال السُّنة أمثال الأئمة: مالك، والشَّافعي، والثَّوري، والأوزاعي، وشعبة، وابن المبارك، وإبراهيم الفزاري، وابن عُيَيْنة، والقطَّان، وابن مهدي، ووكيع وغيرهم كثيرٌ[2].

---

(١) قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٦٠) بعد ذكره ظهورَ البدع والأهواء وانتشارها في هٰذا العصر: «وقام على هؤلاء علماء التابعين وأئمة السَّلف وحذروا من بدعهم، وشرع الكبار في تدوين السنن وتأليف الفروع وتصنيف العربية، ثم كثر ذلك في أيام الرشيد، وكثرت التصانيف، وألَّفوا في اللغات، وأخذ حفظ العلماء ينقص، ودُوِّنَت الكتب واتّكلوا عليها، وإنما كان قبل ذلك علم الصحابة والتابعين في الصدور فهي كانت خزائن العلم لهم، رضي الله عنهم».

(٢) انظر: «تدوين الحديث النبوي نشأته وتطوّره» للزهراني، ص: ١٠٠ ـ ١٠٢.

تطوُّرُ التدوين في هذا القرنِ:

وسأُوجز الكلامَ عن التدوين في هـٰذا القرن في ثلاث فقرات هي:

أ ـ ظُهورُ التفريق بين التدوين الذي هو مجرَّدُ الجمع، وبين التصنيف الذي هو الترتيبُ، والتبويبُ والتمييزُ في المصنَّفات في هـٰذا القرن.

ب ـ أنَّ هـٰذه المصنَّفات المدوَّنة في هـٰذا العصر قد جمعت إلىٰ جانب أحاديث الرسول ﷺ أقوالَ الصحابة وفتاوىٰ التَّابعين، بعد أن كانت تتناقل مشافهةً، وكانت الصُّحُفُ فيما مضىٰ تقتصر علىٰ الأحاديث النبوية فقط.

ج ـ طريقةُ التدوين في مصنَّفات هـٰذا القرن هي: جمعُ الأحاديث المتناسبة في بابٍ واحدٍ، ثم يجمع جملةً من الأبواب أو الكتب في مصنَّفٍ واحدٍ، بينما كان التدوينُ في القرن الماضي مجرَّد جمع الأحاديث في الصُّحُفِ بدون ترتيبٍ أو تمييزٍ[1].

د ـ إنَّ مادَّة المصنَّفات في هـٰذا القرن قد جُمعت من الصُّحُف والكراريس التي دُوِّنَتْ في عصر الصحابة والتابعين، ومما نقل مشافهةً من أقوال الصحابة وفتاوىٰ التابعين[2].

وقد حملت مصنَّفاتُ علماء القرن الثاني عناوينَ: «موطَّأ»، «مصنَّف»،

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: «وهـٰذا بالنسبة إلىٰ الجمع بالأبواب، أمّا جمع حديثٍ إلىٰ مثله في بابٍ واحدٍ فقد كان سبق إليه الشعبيُّ، فإنه رُوي عنه أنه قال: هـٰذا بابٌ من الطلاق جسيمٌ، وساق فيه أحاديث». (انظر: «تدريب الراوي»: (١/ ٨٨ ـ ٨٩).
وقال الخطيب: «ولم يكن العلم مدوَّناً أصنافاً ولا مؤلَّفاً كتباً وأبواباً في زمن المتقدِّمين من الصحابة والتابعين، وإنما فعل ذلك من بعدهم، ثم حذا المتأخرون حذوهم». الجامع (٢/ ٢٨١).

(٢) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة»، ص: ٢٣٤، و«الحديث والمحدثون» ص: ٢٤٤.

«جامع»، «سُنَن»، وبعضها كان بعناوين خاصَّةٍ مثل: «الجهاد»، «الزُّهد»، «المَغَازي»، و«السِّيَر». . . .

ممَّن اشتهر بوضع المصنَّفاتِ في الحديث في هذا العصر:

١ ـ أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج (المتوفى سنة ١٥٠ هـ) بمَكَّة.

٢ ـ محمد بن إسحق بن يَسَار (المتوفى سنة ١٥١ هـ) بالمدينة.

٣ ـ مَعْمَرُ بن راشد الأزدي (المتوفى سنة ١٥٣ هـ) باليَمَن، وقد ضَمَّنه الإمامُ عبدُ الرزَّاق الصَّنْعاني مصنَّفَه.

يقع جامعُه في عشرة أجزاء، وصلت إلينا منها خمسة الأجزاء الأخيرة[١].

٤ ـ سعيد بن أبي عَرُوْبَة (المتوفى سنة ١٥٦ هـ) بالبَصْرَة.

٥ ـ أبو عمرو عبد الرحمـٰن بن أبي عمرو الأوزاعي (المتوفى سنة ١٥٦هـ) بالشَّام.

٦ ـ محمد بن عبد الرحمـٰن بن أبي ذِئْب (المتوفى سنة ١٥٨ هـ) بالمدينة.

٧ ـ الرَّبيع بن صَبِيْح (المتوفى سنة ١٦٠ هـ) بالبَصْرَة.

٨ ـ شُعْبَة بن الحَجَّاج (المتوفى سنة ١٦٠ هـ) بالبَصْرَة.

٩ ـ أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثَّوري (المتوفى سنة ١٦١ هـ) بالكُوفة.

١٠ ـ اللَّيث بن سَعْد المصري (المتوفى سنة ١٧٥ هـ) بمصر.

١١ ـ أبو سَلَمة حَمَّاد بن سلمة بن دينار (المتوفى سنة ١٧٦ هـ) بالبَصْرَة.

---

(١) وهي مخطوطة في تركيا.

١٢ ـ الإمام مالك بن أنسٍ (المتوفى سنة ١٧٩ هـ) بالمدينة، حيث صَنَّف «الموطأ»، وتوخَّىٰ فيه القويَّ من حديث أهل الحجاز[(١)].

١٣ ـ عبد الله بن المُبَارَك (المتوفى سنة ١٨١ هـ) بُخرَاسان.

وَصَل من مصنَّفاته: «كتاب الزهد»، و«الرقائق»، و«كتاب الجهاد»، ويوجَد قسمٌ من مسنده مخطوطاً[(٢)].

١٤ ـ هُشيم بن بشير (المتوفى سنة ١٨٨ هـ) بواسطٍ.

١٥ ـ جرير بن عبد الحميد الضَّبِّيّ (المتوفى سنة ١٨٨ هـ) بالرَّيِّ.

١٦ ـ عبد الله بن وَهْب (المتوفى سنة ١٩٧ هـ) في جامعه[(٣)].

١٧ ـ سفيان بن عُيَيْنَة (المتوفى سنة ١٩٨ هـ) بمَكَّة[(٤)].

١٨ ـ وكيع بن الجَرَّاح الرُّؤاسي[(٥)] (المتوفى سنة ١٩٧ هـ).

١٩ ـ عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعَاني[(٦)] (المتوفى سنة ٢١١ هـ).

---

(١) ولذلك رأى ابنُ العربي، أنَّ الإمام مالك أول من صَنَّف الصحيحَ (الرسالة المستطرفة: ص: ٦)، ولكن أكثر العلماء ذهبوا إلىٰ أنَّ البخاري أول من صَنَّف في الصحيح؛ لأن «الموطأ» يحتوي على المُرسَل والمنقطع والبلاغات، وإن كان العلماء قد وصلوها جميعاً من غير طريق مالكٍ.

(٢) انظر: «تاريخ التراث العربي»: (١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١).

(٣) منه نسخة قديمة في مكتبة تشستربتي بدبلن، ذكرها آربري تحت رقم: (٣٤٩٧)، وقد طُبع جامع ابن وهب في المعهد الفرنسي.

(٤) بقيت أوراق من حديثه (تأريخ التراث العربي: ١/ ٢٧٣)، كما بقي جزءٌ من حديثه في ٦ أوراق في مكتبة الشيخ سليمان بن صالح بن بسام الخاصة بعنيزة.

(٥) بقيت أوراقٌ من كتاب الزهد له وأوراق من حديثه (تاريخ التراث العربي: ١/ ٢٧٤).

(٦) مصنَّفُه مطبوع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي (المتوفى سنة ١٤١٢ هـ).

٢٠ ـ سعيد بن منصور (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ)، صاحب السُّنَن[١].

٢١ ـ ابن أبي شَيْبَة (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ)، صاحب المصنَّف[٢].

وكانت طريقتهم في جمع الحديث أنهم يضعون الأحاديثَ المتناسبةَ في بابٍ واحدٍ ثم يضعون جملةً من الأبواب بعضها إلى بعضٍ، ويجعلونها في مصنَّفٍ واحدٍ ويخلطون الأحاديثَ بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين»[٣]. وقد حملت المصنَّفات الأولى هذه عناوينَ، مثل: «مصنَّف» و«سُنَن» و«موطأ» و«جامع»، وجمعت مادتها من الأجزاء والصُّحُف التي دُوِّنَتْ قبل مرحلة التصنيف[٤].

* * *

---

(١) سننه مطبوعة بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

(٢) وهو مطبوعٌ بتحقيق الشيخ محمد عوامة في (٢٣) مجلّداً، في دار القبلة بجدة، عام ١٤٢٧هـ.

(٣) انظر: «الحديث والمحدِّثون»: ص: ٢٤٤.

(٤) تاريخ التراث العربي: ص: ٢٦٢.

القسم الثالث

تدوين السُّنّة في القرن الثالث الهجري

يُعتبر هـٰذا القرنُ عصرَ ازدهار العلوم الإسلامية عامّةً، وعلوم السنة النبوية خاصّةً، بل يُعَدُّ هـٰذا القرنُ من أزهىٰ عصور السُّنّة النبوية، إذ نشطت فيه الرحلةُ لطلب العلم، ونشط فيه التأليفُ في علم الرجال، وتوسَّع في تدوين الحديث، فظهرت كتبُ المسانيد والكتب السِّتّة ـ الصِّحَاح والسُّنَن ـ التي اعتمدتها الأمةُ واعتبرتها دواوينَ الإسلام[1].

وفي هذا القرن بدأ العلماءُ يقصرون المصنَّفات علىٰ الأحاديث حاذفين أقوالَ الصحابة والتابعين من كتب الحديث، وقد رتَّبوا الأحاديثَ علىٰ طريقة المسانيد بأن جمعوا أحاديثَ كلِّ صحابيٍّ علىٰ حِدَةٍ وإن تباينت المواضيع التي تناولتها، وممن عُرف من أوائل المصنِّفين للمسانيد:

١ ـ عبد الملك بن عبد الرحمـٰن الذِّمَاري (المتوفىٰ سنة ٢٠٠ هـ).

٢ ـ أبو داود الطَّيالِسِي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ)[2]، وليس هو مِن تصنيف الطَّيالسي، وإنما هو من جمع بعض الحُفّاظ الخراسانيين، جمع فيه ما رواه يونسُ بن حبيب خاصةً عن أبي داود، ولأبي داود من الأحاديث التي لم تدخل

---

(١) تدوين الحديث: نشأته وتطوّره: للزهراني: ص: ١٠٩.

(٢) مسنده مطبوعٌ بحيدر آباد(الدَّكَن) عام ١٣٢١ هـ.

هٰذا المسندَ قدره أو أكثر، بل قد شَذَّ عنه كثيرٌ من رواية يونس عن أبي داود[1].

٣ ـ محمد بن يوسف الفِرْيابي (المتوفىٰ سنة ٢١٢ هـ).

٤ ـ أسد بن موسىٰ الأُمَوي (المتوفىٰ سنة ٢١٢ هـ).

٥ ـ عبيد الله بن موسىٰ العَبْسي (المتوفىٰ سنة ٢١٣ هـ).

٦ ـ عبد الله بن الزُّبَيْر الحُمَيْدي[2] (المتوفىٰ سنة ٢١٩ هـ).

٧ ـ أحمد بن مَنِيْع البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٢٢٤ هـ)[3].

٨ ـ نعيم بن حَمّاد الخُزاعي[4] (المتوفىٰ سنة ٢٢٨ هـ).

٩ ـ مُسَدَّد بن مُسَرْهَد البصري (المتوفىٰ سنة ٢٢٨ هـ).

١٠ ـ أبو الحسن علي بن الجَعْد الجوهري[5] (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

١١ ـ عبد الله بن محمد الجُعْفي المسندي (المتوفىٰ سنة ٢٢٩ هـ).

١٢ ـ يحيىٰ بن مَعين[6] (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ).

١٣ ـ أبو خَيْثَمة زُهير بن حَرْب (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

١٤ ـ أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان ـ ابن أبي شيبة[7] ـ (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٩/ ٣٢).

(٢) طُبع المجلد الأول من مسنده في كراتشي عام ١٩٦٣ م.

(٣) اقتبس منه مغلطاي في «الزهر الباسم» (١٢٢ أ).

(٤) بقي من مصنَّفاته: «كتاب الفتن» مخطوطاً. (انظر: «تاريخ التراث العربي»: ١/ ٢٨٨).

(٥) وصل إلينا بعضُ أجزائه، (انظر: «تاريخ التراث العربي: ١/ ٢٨٩).

(٦) له مخطوطة في الظاهرية، كتب علىٰ أولها «الجزء الثاني من حديث يحيىٰ بن معين»، والأحاديث فيها متنوّعةٌ، ولم يرتِّبها علىٰ أسماء الصحابة ولا وفق ترتيب آخر.

(٧) له مخطوطٌ، ذكره سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٩٢).

١٥ ـ إسحق بن رَاهُوْيَهْ (المتوفىٰ سنة ٢٣٨ هـ)[١].

١٦ ـ أحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ) وهو مطبوعٌ.

١٧ ـ خليفة بن خَيَّاط (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ) وهو مفقودٌ[٢].

١٨ ـ إسحاق بن إبراهيم بن نصر السَّعدي (المتوفىٰ سنة ٢٤٢ هـ).

١٩ ـ أبو محمد الحسن بن علي الحُلْواني (المتوفىٰ سنة ٢٤٢ هـ).

٢٠ ـ عبد بن حميد[٣] (المتوفىٰ سنة ٢٤٩ هـ).

٢١ ـ إسحاق بن منصور (المتوفىٰ سنة ٢٥١ هـ).

٢٢ ـ محمد بن هشام السَّدُوْسِي (المتوفىٰ سنة ٢٥١ هـ).

٢٣ ـ عبد الله بن عبد الرحمـٰن الدَّارِمي (المتوفىٰ سنة ٢٥٥ هـ)، طُبع منه المجلَّد الأول.

٢٤ ـ أحمد بن سِنَان القَطَّان الواسِطي (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ)، وهو مُخَرَّجٌ علىٰ الرجال[٤].

٢٥ ـ محمد بن مهدي (المتوفىٰ سنة ٢٧٢ هـ).

٢٦ ـ بَقِيُّ بن مَخْلَد (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ)[٥]، وهو مفقودٌ سِوىٰ مقدمته[٦].

---

(١) له مخطوطٌ، ذكره سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٩٨).

(٢) وقد جمع مقتطفات منه الدكتور أكرم ضياء العمري، ونشرها.

(٣) وصل إلينا جزءٌ صخمٌ منه، وهو مخطوطٌ. انظر: «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٠٣).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٢٤٤).

(٥) قال الحافظ ابن حجر «النكت» (ص: ٢٤٢): «كما روينا عن إسحق ابن رَاهُوْيَهْ أنه انتقىٰ في مسنده أَصَحَّ ما وجده من حديث كل صحابيٍّ إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق، فإنه يخرجه ونحا بقي بن مخلد في مسنده نحو ذلك».

(٦) وقد نشرها الدكتور أكرم ضياء العُمري.

٢٧ ـ أبو محمد الحارث بن محمد بن أبي أسامة داهر التميمي[١] (المتوفىٰ سنة ٢٨٢ هـ)، ولم يرتِّبه علىٰ الصحابة ولا علىٰ الأبواب[٢].

٢٨ ـ أبو بكر أحمد بن عمرو البَزَّار[٣] (المتوفىٰ سنة ٢٩٢ هـ)، وقد طُبع القسم الموجود منه.

٢٩ ـ إبراهيم بن مَعْقل النَّسَفي (المتوفىٰ سنة ٢٩٥ هـ).

٣٠ ـ أبو العباس الحسن بن سفيان بن عامر النَّسَوي (المتوفىٰ سنة: ٣٠٣ هـ)[٤].

٣١ ـ أبو يعلىٰ أحمد بن علي بن المُثَنَّىٰ الموصلي (المتوفىٰ سنة ٣٠٧ هـ)[٥].

٣٢ ـ أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفىٰ سنة ٣٠٧ هـ)[٦].

٣٣ ـ أبو حفص عمر بن بجير الهمداني السَّمَرْقَندي البُجَيْري (المتوفىٰ سنة ٣١١ هـ) في كتابه «الجامع المسند»[٧].

٣٤ ـ أبو العباس محمد بن إسحاق السَّرَّاج (المتوفىٰ سنة ٣١٣ هـ)[٨].

---

(١) منه مختارات بعنوان «المنتقىٰ»، وهي مخطوطة، انظر: «تاريخ التراث العربي» (١/ ٤٠٦).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٣٨٨).

(٣) يُوجَد الجزء الأول منه في أوله نقص، وهو مخطوط. انظر: «تاريخ التراث العربي» (١/ ٤١١).

(٤) انظر: «تاريخ التراث العربي»: ص: ٤٢٧.

(٥) وهو مخطوطٌ، انظر «تاريخ التراث العربي» ص: ٤٢٩ ـ ٤٣٠، أمّا مسنده الكبير فهو مفقودٌ.

(٦) وهو مخطوطٌ، انظر: «تاريخ التراث العربي» ص: ٤٣٠.

(٧) وهو مخطوطٌ في الظاهرية، حديث ٢٧٦ (قسم ٣٠).

(٨) بقيت مختارات منه في الظاهرية، مجموع ٢(٦٧ أ ـ ٧٦ ب).

٣٥ ـ أبو محمد عبد الرحمـٰن بن أبي حاتم الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ)[١].

٣٦ ـ أبو سعيد الهيثم بن كُلَيْب بن شُرَيْح الشَّاشي (المتوفىٰ سنة ٣٣٥ هـ) في المسند الكبير[٢] وهو مطبوعٌ.

٣٧ ـ أبو نُعَيْم الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ) في المسند[٣].

وقد وصلت إلينا بعضُ هـٰذه المسانيد ـ كما ذكرتُ في الحواشي ـ، ولا يمكن الجزمُ بفقدان المصنَّفات والمسانيد الأخرىٰ، فهـٰناك الألوفُ من المخطوطات العربية في مكتبات إسطنبول والمغرب والمكتبات الأخرىٰ في أرجاء العالم التي لا توجد لدينا فهارسٌ شاملةٌ عن بعضها، وقد يكون فيها بعضُ المصنَّفات والمسانيد التي نحسبها مفقودةً.

وعلىٰ أية حالٍ فإنَّ هـٰذه المسانيد لم تقتصر علىٰ جمع الحديث الصحيح، بل احتوت علىٰ الأحاديث الضعيفة أيضاً مما يجعل من الصعوبة الإفادةَ منها إلا من قبل العلماء المتضلِّعين في الحديث وعلومه. وكذلك فإنَّ طريقة الترتيب تجعل من الصعوبة الوقوف علىٰ أحاديث حكمٍ معيَّنٍ؛ لأنها لم تُرَتَّبْ علىٰ أبواب الفقه، مما حدا بالإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ) إلىٰ تصنيف كتابه «الصحيح» الذي يقتصر علىٰ الأحاديث الصحيحة وإن كان لا يستوفيها جميعاً، وجرىٰ علىٰ مِنواله الإمامُ مسلم بن الحَجَّاج

---

(١) تذكرة الحفاظ (٨٣٠)، و«طبقات الشافعية» (٣/ ٣٢٥) (ط. الطناحي).

(٢) وهو مخطوط في الظاهرية، حديث ٢٧٧ (قسم ٥، ٨، ١٥) ويقع في ١٩٢ ورقة، وقد طُبعت ثلاثة مجلدات منه بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمـٰن زين الله، ونشرته مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، عام ١٤١٠ هـ.

(٣) منه نسخة خطية عليها سماعات سنة ٦٤٥ هـ في دار الكتب المصرية ٤١٧ حديث ٢٩٩ ورقة ١٣ في ٢٤ سم.

النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ) في صحيحه، وقد رَتَّبا صحيحيهما علىٰ أبواب الفقه تسهيلاً علىٰ العلماء والفقهاء عند الرجوع إليهما في حُكمٍ مُعيَّنٍ.

وقد اعتبر العلماءُ «صحيحي البخاري ومسلم» أصَحَّ كتب الحديث، وقد اعتمد كلٌّ منهما في تصنيف كتابه علىٰ كتب المسانيد وصُحُفِ الحديث الأخرىٰ التي تلقَّاها سماعاً عن شيوخه الذين صنَّفوها أو نقلوها عن مصنِّفيها بإسنادهم إليهم، إضافةً إلىٰ الروايات الشَّفَهِيّة التي أضافها كلٌّ من البخاري ومسلم إلىٰ صحيحيهما، وبذلك حفظا مادةَ كثيرٍ من كتب المسانيد المفقودة.

وقد تابعهما في الترتيب علىٰ أبواب الفقه معاصروهم والمتأخِّرون عنهم، أمثال:

١ ـ الإمام أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ) في سُنَنه.

٢ ـ والإمام ابن ماجَهْ، محمد بن يزيد القَزْوِيْني (المتوفىٰ سنة ٢٧٣، وقيل سنة ٢٧٥ هـ) في سُنَنه.

٣ ـ والإمام أبو عيسىٰ، محمد بن عيسىٰ بن سَوْرَة السُّلَمي التِّرْمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ) في جامعه.

٤ ـ والإمام أبو عبد الرحمـٰن، أحمد بن شعيب بن علي النَّسَائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ) في سُنَنه.

وقد اعتبر العلماءُ القرنَ الثالثَ أسعد عصور السُّنَّةِ وأزهاها، ففيه دُوِّنَتِ الكتبُ السِّتَةُ التي اعتمدتها الأمةُ، ونشطت رحلةُ العلماء، وكان اعتمادهم علىٰ الحفظ والتدوين معاً، فكان النَّشَاطُ العلميُّ قويّاً خلاله، فبرز العلماءُ والنّقادُ، وتجلَّت ثمارُ هـٰذا النشاطِ في تدوين الصحاح. وقد اقتصر دورُ العلماء في القرون التالية علىٰ الجمع بين كتب السَّابقين أو اختصارها بحذف الأسانيد أو

تهذيبها أو إعادة ترتيبها، وهٰكذا انصبَّ اهتمامهم علىٰ الكتب المُدَوَّنة، وقلَّت بينهم الروايةُ الشفهيةُ، لذلك اعتبر الحافظُ الذهبيُّ[1] رأسَ سنة ثلاثمئة للهجرة الحَدَّ الفاصلَ بين المتقدِّمين والمتأخِّرين من نُقَّاد الحديث[2].

وقد بَرَز في هٰذا العصر كثيرٌ من الأئمة الحُفَّاظ والنُّقَّاد والعلماء الجَهَابِذَة من أمثال:

١ ـ أحمد بن حَنْبَل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

٢ ـ إسحاق بن رَاهُوْيَهْ الحَنْظَلي المَرْوَزي (المتوفى سنة ٢٣٨ هـ).

٣ ـ عليّ بن المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

٤ ـ يحيىٰ بن مَعِين (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ).

٥ ـ محمد بن مسلم بن عثمان بن وَارَة (المتوفى سنة٢٧٠ هـ).

٦ ـ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البُخَاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

٧ ـ مسلم بن الحَجَّاج القُشَيري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

٨ ـ أبو زُرْعَة، عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٦٤ هـ).

٩ ـ أبو حاتم، محمد بن إدريس الحَنْظَلي الرَّازي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ).

١٠ ـ عثمان بن سعيد الدَّارمي (المتوفى سنة ٢٨٠ هـ).

١١ ـ عبد الله بن عبد الرحمٰن الدَّارِمي (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

وغيرهم كثيرٌ ممن كان علىٰ أيديهم تأسيسُ كثيرٍ من علوم الحديث عموماً، وعلم الجرح والتعديل خصوصاً.

---

(١) في «ميزان الاعتدال» (١/ ٨).

(٢) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة» ص: ٣٠٣ ـ ٣٠٨.

مميّزات التدوين في هذا القرن:

وقد تميَّز التدوين في هـٰذا القرن بما يلي:

١ ـ تجريدُ أحاديث رسول الله ﷺ وتمييزُها عن غيرها، بعد أن كانت قد دُوِّنت في القرن الثاني ممزوجةً بأقوال الصَّحابة وفتاوىٰ التابعين.

٢ ـ الاعتناءُ ببيان درجة الحديث من حيثُ الصِّحَّة والضَّعْف.

٣ ـ تنوُّعُ المصنَّفات في تدوين السُّنَّة، حيثُ ظهرت الأنواعُ التالية:

أ ـ كتبُ المسانيد التي تعنىٰ بجمع أحاديث كلِّ صحابيٍّ علىٰ حِدَةٍ كـ: «مسند الإمام أحمد» وغيره.

ب ـ كتبُ الصِّحاح والسُّنَن التي تعنىٰ بتصنيف أحاديث رسول الله ﷺ علىٰ الكتب والأبواب مع العناية ببيان الصحيح من غيره كالكتب السِّتَّة (أي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه) وغيرها.

ج ـ كتبُ مختلف الحديث ومُشكلها مثل:

ـ اختلاف الحديث: للإمام محمد بن إدريس الشَّافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ).

ـ واختلاف الحديث: لعليِّ بن المَدِيْنِي (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

ـ وتأويل مختلف الحديث: لابن قُتَيْبَة الدِّيْنَوَرِي (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) وغيرها[١].

وهناك الكثيرُ من المصنَّفات في هـٰذا القرن، اكتفينا بذكر القليل منها إشارةً إلىٰ الكثير.

* * *

---

(١) انظر: «الحديث والمحدِّثون» ص: ٣٦٣ ـ ٣٦٥، و«تدوين السنة النبوية...» للزهراني، ص: ١١٠ ـ ١١١.

القسم الرابع

تدوين السنة في القرن الرابع الهجري

لقد استمرَّت عمليةُ جمع الحديث وتدوينه في القرن الرابع حتىٰ نهاية القرن الخامس، ومؤلَّفاتُ هـٰذين القرنَيْن كانت إمَّا علىٰ طريقة المسانيد، أو علىٰ الأبواب، أو المَعاجِم، أو علىٰ طريقة المُسْتَدْرَكات، أو المُسْتَخْرَجات، أو علىٰ طريقة بيان العِلَل، أو غير ذلك، وتفاوتت قيمةُ هـٰذه المؤلَّفات نظراً لتفاوُتِ الثقة فيها؛ لأن مِن علمائها مَن تَحَرَّىٰ جمعَ الصحيح في كتابه مثل الكتب المُسْتَخْرَجة علىٰ الصَّحيحَين، أو التي التزمت إخراجَ الصحيح مثل:

١ ـ **صحيح ابن خُزَيْمَة**: للإمام أبي بكر، محمد بن إسحاق ابن خُزَيْمَة بن المُغيرة السُّلَمي النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٣١١ هـ).

٢ ـ **وصحيح ابن السَّكَن**: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَن البغدادي المصري (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

٣ ـ **وصحيح ابن حِبّان**: للإمام أبي حاتم، محمد بن حِبّان بن أحمد بن معاذ التَّميمي الدَّارمي البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

٤ ـ **والمستدرك على الصَّحيحَين**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوْيَهْ الضَّبِّيّ النَّيْسَابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

إلا أنَّ مؤلِّفيها لم يبلغوا في مصنَّفاتهم المذكورة في تحرِّي الصحيح شَأْوَ

الإمامين البخاري ومسلم بسبب تساهُلِهم في التصحيح والتحسين، ولذلك احتاجَ مستدركُ الحاكم خاصةً إلىٰ تعليق الذهبي علىٰ أحاديثه[1].

ومنهم مَن نَهَجوا في مؤلَّفاتهم منهجَ أصحاب السُّنَن في الاقتصار علىٰ أحاديث السُّنَن والأحكام، مع اشتمالها علىٰ الصحيح وغيره، وذلك مثل:

١ ـ **المنتقىٰ المختار من السُّنَن المُسْنَدة عن رسول الله ﷺ في الأحكام**: للحافظ أبي محمد، عبد الله بن علي النَّيْسابوري، المعروف بـ: «ابن الجارود» (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

٢ ـ **السُّنَن**: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْنِي البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

٣ ـ **السُّنَن الكبرى**: لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البَيْهَقِي (المتوفىٰ سنة ٤٥٨ هـ)، وهو متأخِّرٌ وفاةً لكن يمكن عَدُّه في القرن الرابع تجوُّزاً لتقارب كتب السُّنَن.

وكذلك نجد من اعتنى في هٰذا القرن بالتأليف في مختلف الحديث ومُشكِله، كما في كتابي الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطَّحاوي (المتوفىٰ سنة ٣٢١ هـ) التاليَيْن:

١ ـ شرح معاني الآثار.

٢ ـ ومشكل الآثار، وغيرهما. . .

وذلك تتميماً ـ وتكميلاً ـ لما بدأه الإمامُ محمد بن إدريس الشافعي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ) في كتابه: «اختلاف الحديث»، والحافظُ ابن قُتَيْبَة الدِّيْنَوَرِيّ (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ) في كتابه: «تأويل مختلف الحديث» وغيرهما مما أُلّف في ذلك النوع في القرن الثالث.

---

(١) انظر: «علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها» ص: ٦١.

كما ظهر في هذا القَرن ـ ولأوّل مَرّةٍ ـ نوعان من المصنَّفات، وهما:

أولاً: كتب علم مصطلح الحديث:

والتي جمعت تلك القواعدَ التي كانت متفرِّقةً في كُتب مَن سَبَقَهم من علماء القرنَيْن الثاني والثالث، مثل: «الرسالة» للشَّافعي، ومقدمة «صحيح مسلم» وكتابه «التمييز»، وكتب الرجال والعِلَل، فقَيَّض الله عزَّ وجلَّ من جمعها وسَهَّلها علىٰ طلبة العلم.

ويُعدّ الكتب التالية من الكتب الرائدة في هذا العلم:

١ ـ **المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي**: لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خَلَّاد الفارسي، المعروف بـ: «الرَّامَهُرْمُزِيّ» (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

٢ ـ **معرفة علوم الدين وكمية أجناسه**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

٣ ـ **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي ابن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

ثم توالى التأليفُ فيه وظهر كتب قيمة مثل: «علوم الحديث» المعروف بـ: «مقدمة ابن الصلاح» (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ). وغير ذلك كتبٌ كثيرةٌ، لا يسع المقامُ هنا لذكرها[١].

ثانياً: كتب المستخرجات:

وهي الكتب التي يروي فيها أصحابُها أحاديثَ كتابٍ في الحديث ـ حديثاً

---

(١) للاطلاع على تاريخ علم مصطلح الحديث نشأةً وتطوّراً؛ يرجع إلى كتابنا: «علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوره وتكامله» طبع دار ابن كثير ـ دمشق.

حديثاً ـ بإسناده، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع مع صاحب الأصل في طبقةٍ من طبقات السَّند في شيخه، أو فيمن فوقه وحتى في الصحابي، مثل:

(أ) المستخرجات على «صحيح البخاري»:

١ ـ للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجُرجاني (المتوفى سنة ٣٧١ هـ).

٢ ـ وللحافظ أبي أحمد محمد بن أبي حامد الغِطريفي (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ).

٣ ـ وللحافظ أبي عبد الله محمد بن العباس المعروف بـ: «ابن أبي ذُهْل» (المتوفى سنة ٣٧٨ هـ).

(ب) المستخرجات على «صحيح مسلم»:

١ ـ للحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفرائيني، المعروف بـ: «أبي عَوَانة» (المتوفى سنة ٣١٠ هـ)[١].

٢ ـ وللحافظ أبي جعفر أحمد بن حمدان الحِيَري النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

٣ ـ وللحافظ أبي حامد أحمد بن شارك الشَّاركي الهَرَوي (المتوفى سنة ٣٥٥ هـ).

(ج) المستخرجات على الصَّحيحين:

١ ـ للحافظ أبي عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف النَّيسابوري، المعروف بـ: «ابن الأَخْرَم» (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

---

(١) وهو يُسَمّى بـ: «صحيح أبي عوانة» و«مُسند أبي عوانة» أيضاً.

٢ ـ وللحافظ أبي بكر أحمد بن محمد غالب البَرْقاني (المتوفى سنة ٤٢٥ هـ).

٣ ـ وللحافظ أبي نُعَيْم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) صاحب «حلية الأولياء».

وغير ذلك كثيرٌ من المستخرجات على كتب أخرى، اكتفينا هنا بذكر الأشهر منها.

وهناك أنواعٌ أخرى من المصنَّفات في مجال تدوين السُّنّة ظهرت في هذا القرن، مثل:

١ ـ **المعاجم الثَّلاثة** (وهي: «**المعجم الكبير**» و«**المعجم الأوسط**» و«**المعجم الصغير**»): للحافظ أبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب اللَّخْمِي الطَّبَراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

٢ ـ **والعلل الواردة في الأحاديث النبوية**: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدَّارقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

أمَّا في القرن الخامس الهجري، فقد سلك علماءُ السُّنَّة طُرُقاً أخرىٰ ومجالاتٍ جديدةً لتدوين السُّنَّة وحِفظها وجمعها، حيث ظهرت في هٰذا القرن النُّواة الأولىٰ للموسوعات الحديثية ومن ذلك:

١ ـ كتب الجمع بين الصحيحين.

٢ ـ وكتب الجمع بين السِّتّة وغير ذلك، وسيأتي لذلك مزيدُ تفصيلٍ في القسم الآتي بإذن الله.

* * *



القسم الخامس

تدوين السُّنَّة في القرن الخامس الهجري

لقد ابتكر علماءُ هٰذا القرنِ طريقةً جديدةً للمساهمة في خدمة السُّنَّة المطهَّرة في مجال تدوينها وحِفظها، فكانت تلك الطريقةُ هي النَّواة الأولىٰ للموسوعات الحديثية بعد، وهٰذا الابتكارُ الجديدُ هو الجمعُ بين كتب الحديث المؤلَّفة سابقاً مثل: «الصِّحاح» و«السُّنَن» وغيرهما، ومن أهم المصنَّفات في هٰذا الموضوع ما يلي:

أولاً: الجمع بين الصحيحين:

١ ـ الجمع بين الصَّحيحين: للحافظ أبي مسعود، إبراهيم بن محمد بن عبيد الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٤٠١ هـ).

رتَّبه علىٰ المسانيد، كما ذكر ذلك الحافظُ ابن الأثير، في «جامع الأصول»[١].

٢ ـ الجمع بين الصَّحيحين: لإسماعيل بن أحمد، المعروف بابن الفُرَات (المتوفىٰ سنة ٤١٤ هـ).

---

(١) انظر: الفصل الثالث من الباب الأول من المقدمة، ص: ٤٨.

٣ ـ **الجمع بين الصَّحيحين**: لأبي بكر، أحمد بن محمد بن غالب البَرْقَاني (المتوفى سنة ٤٢٥ هـ).

٤ ـ **الجمع بين الصَّحيحين**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن نصر الحُمَيْدِيّ الأندلسي (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ).

وله زياداتٌ عليهما في المتون والأسانيد وغيرها من الفوائد المُهِمَّة.

٥ ـ **الجمع بين الصحيحين**: للحسين بن مسعود البَغَوِيّ (المتوفى سنة ٥١٦ هـ).

٦ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لأبي محمد، عبد الحَقّ بن عبد الرحمٰن بن عبد الله الإشْبِيْلِيّ (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

٧ ـ **الجمع بن الصحيحين**: لأبي عبد الله، محمد بن حسين المري الأنصاري (المتوفى سنة ٥٨٢ هـ).

٨ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لأبي حفص، عمر بن بدر بن سعيد الموصلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ).

٩ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لأبي محمد، الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغَاني (المتوفى سنة ٦٥٠ هـ).

وهو مطبوعٌ باسم: «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية».

ثانياً: الجمع بين الكُتب الخمسة أو السِّتّة:

١ ـ **التجريد للصِّحاح والسُّنن**: (الصحيحان، والموطَّأ، والترمذي، وأبو داود، والنَّسائي): للحافظ أبي الحسن، رَزِيْن بن مُعاوية السَّرَقُسْطِيّ (المتوفى سنة ٥٣٥ هـ).

٢ ـ **الجمع بين الكُتب السِّتَّة** (الصحيحان والموطَّأ والسُّنن ما عدا ابن ماجه): لأبي محمد، عبد الحَقّ بن عبد الرحمن الإشْبِيْلِيّ (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

٣ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول** ﷺ: لمجد الدين المبارك ابن محمد بن الأثير الجَزَرِي (المتوفىٰ سنة ٦٠٦ هـ).

٤ ـ **أنوار المصباح في الجمع بين الكتب السِّتَّة الصحاح**: لأبي عبد الله، ابن عتيق بن التُّجَيْبِي الغَرْنَاطي (المتوفىٰ سنة ٦٤٦ هـ)[1].

قُدّم ذكر هذين الكتابين هنا مع تأخُّر وفاة مؤلِّفيهما تجوُّزاً لاتِّحاد موضوعهما مع الكتب المذكورة في الأعلى.

* * *

(١) انظر: «الحديث والمحدِّثون» ص: ٣٦٣، و«تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره...» للزهراني» ص: ٢٠٧ ـ ٢٠٨.



القسم السَّادس

تدوين السُّنَّة
بعد القرن الخامس إلىٰ نهاية القرن التَّاسع الهجري

المِحَنُ والبلايا التي مَرَّ بها هذا القرنُ:

لقد مَرَّتْ علىٰ المسلمين في هـٰذا الوقت الممتدّ عبر أربعة قرون تقريباً، مِحَنٌ وبلايا يشيب لهولها الولدان، ومن هـٰذه المِحَن:

١ ـ استمرارُ الانحطاط العلميّ والجُمود الفكريّ الذي بدأ من أوائل القرن الخامس الهجري تقريباً.

٢ ـ استمرارُ الحملات الصَّلِيبية علىٰ ديار المسلمين، إذ بعد هزيمتهم في معركة (حِطِّين) سنة(٥٨٣ هـ) وطردهم من بيت المَقْدِس علىٰ يد القائد المظفَّر صلاح الدين الأيوبي (المتوفى سنة٥٨٩ هـ) استمرَّ لهؤلاء الصَّليبيين وجودٌ ـ أيضاً ـ في بعض مُدُن الشَّام قرابةَ قرنٍ من الزَّمن بعد هزيمتهم في حِطِّين، حيث كانت آخر معركة مع الصَّليبيين في آخر معقل لفلولهم، معركة (عكا) سنة (٦٩٠ هـ) كما ذكر ذلك الحافظُ الذهبيُّ في حوادث تلك السَّنة من كتابه «تاريخ الإسلام»، وذكر ـ رحمه الله تعالى ـ أنه حَضَرها بنفسه وسِنُّه يومئذ سبع عشرة سنة، وأنها كانت علىٰ أيدي العلماء من الفقهاء والمحدِّثين والمطوعة، حيث كانوا يجرون المنجنيق بأيديهم وهم يرتِّلون آيات الجهاد ويضرعون بالدعاء.

٣ ـ ومنها تلك المحنةُ العظيمةُ والرَّزِيّةُ الأليمةُ التي أَلَمَّتْ بالمسلمين علىٰ

أيدي التَّتار الوثنيِّين، حيث بلغت ذُرْوَتها بسقوط بغداد علىٰ أيديهم سنة (٦٥٦ هـ)، واستمرَّت معاركه الضَّارية ضِدَّ المسلمين حتىٰ كسرهم الله علىٰ يد المسلمينَ مَرَّتَيْن: الأولىٰ علىٰ يد الملك المظفَّر قطز في معركة (عين جالوت) سنة (٦٥٨ هـ)[١]، والثانية علىٰ يد شيخ الإسلام ابن تيمية وتلامذته في موقعة (شقحب) قُربَ مدينة دمشق سنة (٧٠٢ هـ)[٢]، وبعد هـٰذه الموقعة لم يَعُدْ للتَّتَار ذكرٌ ـ فيما أعلم ـ حيث تفرَّقوا ودخل كثيرٌ منهم الإسلام.

٤ ـ ومنها استمرارُ تسلُّطِ أصحاب البِدَع والأهواء علىٰ رِقَاب المسلمين وتحكُّمهم فيها، وقد بدأ ذلك من منتصف القرن الرابع الهجري تقريباً بتسلُّط البُوَيْهِيِّين الرَّوافض على الخلافة في بغداد واستيلاء العبيديين الباطنيين علىٰ شمال أفريقيا ومصر والشام، وقبل ذلك تسلَّط على المسلمين القَرَامِطةُ الملحدون في البحرين وبعض أجزاء من العراق والشام.

وانتهى باستحواذ الوزير الرافضي ابن العَلْقَمِيّ وصاحبه نصير الكفر الطُّوسي على الخليفة العباسي في بغداد، ولم يزل ابنُ العلقمي يزيِّن للخليفة تسريحَ أفراد الجيش النظامي الذي كان عدده يزيد علىٰ ثلاثمئة ألفٍ فأصبح لا يزيد عن عشرة آلاف شخص عند هجوم التَّتار على بغداد[٣].

٥ ـ ومنها تلك الفِتَنُ والقلاقلُ الداخليةُ بين بعض وُلَاة المسلمين وأمرائهم، حيث كان كلُّ أميرِ مدينةٍ أو ناحيةٍ يُغير علىٰ مَن حوله من الولايات أو الإمارات الصغيرة، وقد كثرت في ديار المسلمين هـٰذه الولاياتُ الصغيرةُ المتناحرةُ وخاصّةً في بلاد الشَّام وشمال العراق فضلاً عما اشتهر في الأندلس من دُوَيْلاتِ الطَّوائف وما بعدها من الدُّوَيْلات الصغيرة والمتناحرة.

---

(١) انظر: «البداية والنهاية»: (١٣/ ٢٠٠).

(٢) انظر المصدر السابق: (١٣/ ٢٣٠).

(٣) انظر المصدر السابق: (١٤/ ٢٣ ـ ٢٧).

هٰذه من أشهر المِحَن والرَّزايا التي ابْتُلِيَ بها المسلمون خلال هٰذه القرون المتأخِّرة، إلاَّ أنه كان مما يُخفِّف من حِدَّتِها ظُهورُ تلك المصاولة والمجاولة من فينةٍ لأخرىٰ بين المسلمين وأعدائهم؛ وذلك علىٰ أيدي الأئمة والعلماء من أهل السُّنَّة والجماعة ومن الأمثلة علىٰ ذلك ما قام به العلماء من أهل السُّنَّة والجماعة من جهود لمقاومة ذلك الانحطاط العلمي والجمود الفكري.

أعلام المحدِّثين في هذا القرن:

أولاً: من علماء المشرق، أمثال:

١ ـ الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرُوْجِرْدي البَيْهَقي الخُراساني (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ)، صاحب «السنن الكبرى».

٢ ـ والحافظ أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)، صاحب «تاريخ بغداد» ومؤلَّفاتٍ قيمةٍ في الحديث وعلومه.

٣ ـ ومحمد بن طاهر، المعروف بـ: «ابن القَيْسَراني» (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

٤ ـ وأبي مسعود، الحسين بن مسعود الشَّافعي، الملَّقب بـ: «محيي السُّنَّة» (المتوفى سنة ٥١٥ هـ)، صاحب «شرح السُّنّة».

٥ ـ وأبي بكر، محمد بن موسى الحازمي الهمداني (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ) صاحب مؤلَّفات نافعة.

٦ ـ وأبي موسى، محمد بن عمر بن أحمد المديني (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

٧ ـ والحافظ أحمد بن محمد بن سِلَفَة، أبو طاهر السِّلَفي (المتوفى سنة ٥٧٦ هـ).

٨ ـ والحافظ عبد الرحمٰن بن علي بن محمد، المعروف بـ: «ابن الجوزي» (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ). علامة عصره في التاريخ والحديث، وكثيرُ التصانيف، وغيرهم.

ثانياً: ومن علماء المغرب، أمثال:

١ ـ الحافظُ أبي عمر، يوسف بن عبد الله بن عبد البَرّ الأندلسي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ والمحدِّث الفقيه أبي محمد، علي بن أحمد بن عبد الله القُرطبي، المعروف بـ: «ابن حَزْم» (المتوفى سنة ٤٥٦ هـ).

٣ ـ والمحدِّث الفقيه أبي الوليد، سليمان بن خَلَف بن سعد الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٤ هـ).

٤ ـ والحافظ أبي عبد الله، محمد بن أبي نصر فَتُوح بن عبد الله الحُمَيْديّ الأندلسي (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ).

٥ ـ والحافظ المحدِّث الفقيه القاضي عياض بن موسى اليَحْصُبِيّ السَّبْتِيّ المغربي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ)، صاحب التآليف النفيسة في الحديث وغيره.

٦ ـ والحافظ أبي الحسن، رَزِيْن بن مُعَاوِية بن عَمَّار العَبْدَرِيّ السَّرَقُسْطِيّ الأندلسي (المتوفى سنة ٥٣٥ هـ).

٧ ـ والمحدِّث الفقيه أبي محمد، عبد الحقّ بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي، المعروف بـ: «ابن الخرَّاط» (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

٨ ـ والمحدِّث الفقيه أبي العبَّاس، أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري

القُرطبي (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) من كبار رجال الحديث في عصره، وشارح «صحيح مسلم».

٩ ـ والمفسِّر المحدِّث أبي عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القُرطبي (المتوفى سنة ٦٧١ هـ).

ثم أشرقت أنوارُ نهضةٍ علميةٍ جديدةٍ مع بدايات القرن السابع الهجري على أيدي علماء السُّنَّة من المحدِّثين والفقهاء من أمثال:

١ ـ الحافظ عبد الغني المَقْدِسِيّ (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

٢ ـ ومجد الدين أبي السعادات مبارك بن محمد، المعروف بـ: «ابن الأثير» (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ).

٣ ـ والحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد الدمشقي الصالحي، المعروف بـ: «الضِّياء المَقْدِسِيّ» (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

٤ ـ والحافظ زكي الدين، عبد العظيم بن عبد القوي المُنْذِرِيّ (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

٥ ـ وسلطان العلماء العِزّ بن عبد السَّلام (المتوفى سنة ٦٦٠ هـ) وغيرهم.

ثم تُوِّجَتْ هذه النهضةُ العلميةُ بصلب عُوْدِها وبلوغِ ذُرْوَتها على يد شيخ الإسلام الحافظ أبي العباس ابن تَيْمِيَّة الحَرَّاني (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ) وتلامذته مثل:

١ ـ الحافظ أبي الحجّاج، جمال الدين المِزِّيّ (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ).

٢ ـ والحافظ ابن القَيِّم الجَوْزِيَّة (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

٣ ـ والحافظ علم الدين البِرْزَالي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ).

٤ ـ والحافظ شمس الدين الذَّهَبِيّ (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

٥ ـ والحافظ أبي الفِدَاء ابن كثير الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

٦ ـ والحافظ ابن رَجَب الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٧٩٥ هـ).

ثم حمل الرايةَ من بعدهم: الحافظُ زَيْن الدين العِراقيّ (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ) ومدرسته من أمثال:

١ ـ الحافظ أبي الحسن، علي بن أبي بكر، نُور الدين الهَيْثَمِيّ (المتوفىٰ سنة ٨٠٧ هـ).

٢ ـ والحافظ أبي العبَّاس، شهاب الدين، أحمد بن أبي بكر البُوْصِيري (المتوفىٰ سنة ٨٤٠ هـ).

٣ ـ والحافظ أبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ) وغيرهم.

فقد أحيا هؤلاء الأعلامُ ـ كلٌّ في عصره وبحسب إمكاناته ـ السُّنَّةَ، ونشروا العلمَ، وبصروا الأُمَّةَ بواقعها الذي تعيشه، وجدَّدوا لها ما اندرس من أمر دينها في تلك العصور التي أحلكت فيها الظلمةُ علىٰ الأمّة، وابتعد كثيرٌ من الناس عن نُور النُّبُوَّة، فاحتاجوا إلىٰ من يُضيء لهم الطريقَ ويُنير السَّبيلَ.

وقد سلك العلماءُ بعد هٰذا القرن الخامس الهجري ـ في مجال خدمة السُّنَّة المُطهَّرة وعلومها ـ مسالكَ شتّىٰ في مصنَّفاتهم، ويبرز ذلك من خلال الأعمال التالية:

١ ـ العناية التَّامَّة بكتب السَّلَف، روايةً ودراسةً وشرحاً وترجَمةً لرجالها..

٢ ـ العناية بعلوم الحديث تأليفاً وترتيباً وتهذيباً، وفي هٰذا القرن كثرت كتبُ المصطلح المرتَّبة المهذَّبة شرحاً ونظماً.

٣ ـ الابتكارُ في التصنيف والعناية بالترتيب، حيث ظهرت أنواعٌ جديدةٌ من المصنَّفات منها:

أ ـ كتبٌ اعتنتْ بجمع أحاديث موضوعاتٍ مُعيَّنةٍ محدودةٍ مثل: «كتبِ الأحكام» كـ: «الأحكام الكبرى» لأبي محمد عبد الحقّ بن عبد الرحمن الإشبيلي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) و«الأحكام الصغرى» له، و«الأحكام» لعبد الغني بن عبد الواحد المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ) و«عمدة الأحكام عن سيد الأنام» له، وغير ذلك كتب كثيرة[1].

ومثل كتب «الموضوعات» التي أُفردت بجمع الأحاديث الموضوعة، كـ: «تذكرة الموضوعات» للحافظ محمد بن طاهر المَقْدِسي (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ)، و«الموضوعات من الأحاديث المرفوعة» لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ). و«الموضوعات» للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ). وغيرها[2]

ب ـ كتبٌ اعتنتْ بخدمة كتبٍ أخرىٰ، أو حَوَتْ موضوعاتٍ عامّةً وشاملةً، مثل: «كتب التخريج» التي تولّى فيها مؤلِّفوها تخريجَ الأحاديث الواقعة في بعض المصنَّفات الأخرى، كـ: «تخريج أحاديث المهذَّب» لأبي إسحاق الشِّيرازي: تصنيف محمد بن موسى الحازمي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ)، و«تخريج أحاديث المختصر الكبير» لابن الحاجب: تصنيف محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ)، و«نصب الراية لأحاديث

---

(١) يرجع للاطلاع على جميع كتب الأحكام إلى كتابنا: «مصادر الحديث ومراجعه: دراسة وتعريف» قسم الدراية، طبع في دار ابن كثير ـ دمشق.
(٢) يرجع للاطلاع على كتب الموضوعات إلى الكتاب آنف الذكر.

الهداية» للمرغيناني: تصنيف عبد الله بن يوسف الزَّيْلَعي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ) وغير ذلك[١].

ومثل: كتب «الزوائد» التي يجمع فيها مؤلِّفوها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى، كـ: «مصابيح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري (المتوفى سنة ٨٤٠ هـ)، و«إتحاف السادة المَهَرَة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة» له أيضاً، و«المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)، و«مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ) وغير ذلك[٢].

* * *

---

(١) يرجع للاطلاع على كتب التخريج إلى الكتاب آنف الذكر.

(٢) يرجع للاطلاع على كتب الزوائد إلى الكتاب آنف الذكر.

القسم السابع
نبذةٌ عن خدمة السُنَّة النبوية
في العصر الحديث

وبعد هٰذا يتراءى لي أن أذكر في هذا القسم نبذةً عن خدمة السُّنَّة في العصر الحديث؛ وذلك حتىٰ نُلِمَّ إلمامةً سريعةً بما كان من جهدٍ في خدمة السنة في هٰذا العصر، وهٰذا ما نعرِّف له فيما يلي:

جهود علماء الهند في خدمة السُنَّة

مما لا شَكَّ فيه أنَّ الله يصطفي لخدمة دينه أقواماً، إذا تخلَّف عن خدمته آخرون، ولذا لما حصل الضَّعْفُ في المسلمين في هٰذا الزَّمان، وكان من مناحي الضَّعْفِ ضَعْفُ العلم. أكرم الله أهلَ الهند من المسلمين بخدمة السُّنَّة النبوية، فقد سبقوا سِواهم في خدمة السُّنَّة، وتفوَّقوا عليهم، ولقد شهد لهم أفاضلُ أهل العلم بهذا الجُهد، وذلك السَّبَقِ، إليك شهادةَ أحدهم، وهو العلامة محمد رشيد رِضَا (المتوفىٰ سنة ١٣٥٤ هـ) رحمه الله تعالىٰ، حيثُ يقول: «ولولا عنايةُ إخواننا علماء الهند بعلوم الحديث في هٰذا العصر؛ لقضي عليها بالزَّوال من أمصار الشَّرق، فقد ضعفت في مصر والشَّام والعراق والحجاز، منذ القرن العاشر الهجري، حتىٰ بلغت منتهىٰ الضَّعف في أوائل القرن الرابع عشر الهجري»[1].

---

(١) انظر مقدمة: «مفتاح كنوز السنة».

وقد سبق هذا الاعتراف والثناء العاطر في سنة ١٣٤٧ هـ، من العلامة المحقِّق الشيخ عبد العزيز الخولي، فهو يقول في «مفتاح كنوز السنة» تحت عنوان «حال السنة في عصرنا الحاضر»: «. . . ولا يوجد في الشعوب الإسلامية على كثرتها، واختلاف أجناسها، مَن وَفَّى الحديثَ قِسطَه مِن العناية في هذا العصر مثل إخواننا مسلمي الهند، أولئك الذين وُجد بينهم حُفَّاظٌ للسنة، دارسون لها على نحو ما كانت تُدرَس في القرن الثالث، حرية في الفهم، ونظر في الأسانيد. . .»[١].

ويقول العلَّامة عبد الرحمٰن المُعَلِّمي اليَمَاني (المتوفىٰ سنة ١٣٨٦ هـ) رحمه الله تعالى: «من تتبَّع ما أنتجته النهضةُ العلميةُ في القرن الرابع عشر بالهند ومصر والشَّام وغيرها، من المعارف والمؤلَّفات والرَّسائل وغيرها؛ عَلِمَ أنَّ للهند ولا سِيّما حيدر آباد (الدَّكَن) الفضلَ الأكبر في ذلك بما نشرته من كتب الحديث وكتب الرجال»[٢].

ويقول الشيخ محمد زاهد الكوثري (المتوفىٰ سنة ١٣٧١ هـ) رحمه الله تعالى: «كان حظُّ إقليم الهند من هٰذا الميراث ـ منذ منتصف القرن العاشر ـ هو النَّشاطُ في علوم الحديث، فأقبل علماءُ الهند عليها إقبالاً كُلِّيّاً، بعد أن كانوا منصرفين إلىٰ الفقه المجرَّد والعلوم النظرية، ولو استعرضنا ما لعلماء الهند من الهِمَّة العظيمة في علوم الحديث من ذاك الحِين ـ مُدَّة رُكود الأقاليم ـ لوَقَع ذلك مَوْقِعَ الإعجاب الكُلِّيّ، والشُّكر العميق»[٣].

تلكم شهادات كبار علماء هٰذا العصر لأهل الهند وجهودهم في خدمة

---

(١) مفتاح كنوز السنة: ص: ١٦٥.
(٢) علم الرجال: ص: ٥٨ ـ ٥٩.
(٣) مقالات الكوثري: ص: ٧٣.

السُّنَّة، بما يحفز على التعرُّف على جهدهم في هٰذا الباب، ولقد لَخَّص الشيخ الكوثري جهودَهم في خدمة السُّنَّة فقال: «وكم لعلمائهم من شروحٍ ممتعةٍ، وتعليقاتٍ نافعةٍ علىٰ الأصول السِّتَّة وغيرها، وكم لهم من مؤلَّفاتٍ واسعةٍ في أحاديث الأحكام، وكم لهم من أيادٍ بيضاء في نقد الرجال، وعِلَلِ الحديث، وشرحِ الآثار، وتأليفِ مؤلَّفاتٍ في شتَّىٰ الموضوعات»[1].

جهود علماء الهند في مجال التحقيق والتأليف في الحديث:

وبعد هٰذا الإجمال أقول: لقد كان لعلماء الهند جهدٌ في خدمة السنة النبوية، وذلك كما يلي:

أولاً ـ في مجال التحقيق:

فقد قام علماءُ الهند بتحقيق الكثير من كتب الحديث، ومن أشهرها ما يلي:

(أ) كتب الحديث الأصلية:

وتلك مثل:

١ ـ **مسند الطَّيَالِسِيّ**: لسليمان بن داود بن الجارودالطَّيالِسِي البَصْري (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ).

٢ ـ **والمستدرك على الصَّحِيْحَين**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد حَمْدُوْيَهْ الضَّبِّيّ النَّيْسَابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

٣ ـ **والسنن الكبرىٰ**: للإمام أبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البَيْهَقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

٤ ـ **ومسند أبي عَوَانة**: للحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسْفِرائيني، المعروف: بـ«أبي عَوَانة» (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

---

(١) مقالات الكوثري: ص: ٧٣.

(ب) كتب الرجال:

وتلك مثل:

١ ـ **التاريخ الكبير**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **والتاريخ الصغير**: للإمام البخاري أيضاً.

٣ ـ **والجرح والتعديل**: للإمام أبي محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحَنْظَلي الرَّازي، المعروف بـ: «ابن أبي حاتم» (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ).

٤ ـ **والكُنى والأسماء**: لأبي بِشْر، محمد بن أحمد بن حَمَّاد الدَّوْلابي (المتوفى سنة ٣١٠ هـ).

٥ ـ **وتذكرة الحفاظ**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

٦ ـ **ولسان الميزان**: للحافظ أبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العَسْقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

٧ ـ **وتهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

٨ ـ **وتقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

(ج) كتب التخريج:

وهذه مثل:

١ ـ **نصب الرَّاية لأحاديث «الهداية»**: للحافظ أبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الزَّيْلَعي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

٢ ـ **والتلخيص الحبير في تخريج أحاديث «الرافعي الكبير»**: للحافظ أبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

٣ ـ **والدراية في تخريج أحاديث «الهداية»**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

٤ ـ **ومناهل الصَّفا في تخريج أحاديث «الشفا في تعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

(د) كتب علوم الحديث:

وهذه مثل:

١ ـ **معرفة علوم الحديث**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد حَمْدُوْيَهْ الضَّبِّيّ النَّيْسَابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

٢ ـ **وفتح المغيث في شرح ألفية الحديث**: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

(هـ) الأجزاء الحديثية:

١ ـ **رفع اليدين**: للإمام أبي عبد لله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **والقراءة خلف الإمام**: للإمام البخاري أيضاً.

٣ ـ **والقراءة خلف الإمام**: للإمام أبي بكر، أحمد بن حسين بن علي البَيْهَقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

(و) كتب العلل:

١ ـ **العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ). وهي برواية المَرْوَزي (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

٢ ـ **العلل المتناهية**: للحافظ عبد الرحمٰن بن علي بن محمد، المعروف: بـ: «ابن الجوزي» (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

وغيرهما.

هٰذه أَهَمُّ مجالات تحقيق السُّنَّة عندهم.

ثانياً ـ في مجال التصنيف:

فقد صَنَّف علماء الهند في الحديث وعلومه، ويمكن إجمالُ أهمِّ تصانيفهم بما يلي:

(أ) كتب الشروح:

١ ـ **فيض الباري على صحيح البخاري**: للعلامة محمد أنور شاه الكشميري (المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ).

٢ ـ **وفتح الملهم في شرح صحيح مسلم**: للعلاَّمة شَبِّيْر أحمد العثماني (المتوفى سنة ١٣٦٩ هـ).

وتكملته «فتح الملهم في شرح صحيح مسلم»: للقاضي الشيخ محمد تقي العثماني.

٣ ـ **وعون المعبود شرح سنن أبي داود**: للشيخ أبي الطَّيِّب، محمد شمس الحقّ العظيم آبادي (المتوفى سنة ١٣٢٩ هـ).

٤ ـ **وبذل المجهود في حلِّ سنن أبي داود**: للشيخ خليل بن أحمد السَّهَارَنْفُوْري (المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ).

٥ ـ **وتحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للشيخ محمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المُبَارَكْفُوْري (المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ).

٦ ـ **ومعارف السُّنَن**: للشيخ محمد يوسف البَنّوري (المتوفى سنة ١٣٩٧ هـ).

٧ ـ **والفيض السَّمائي على سنن النَّسائي**: للشيخ محمد زكريا الكَانْدَهلَوِيّ (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

٨ ـ **والتعليقات السلفية على سنن النسائي**: للشيخ أبي الطيب محمد عطاء الله حنيف الفوجاني (المتوفى سنة ١٤٠٩ هـ).

٩ ـ **وإنجاحُ الحاجة شرح سنن ابن ماجه**: للشيخ عبد الغني الدِّهْلَوي (المتوفى سنة ١٢٩٦ هـ).

١٠ ـ **والمُسَوَّى شرح الموطأ**: للإمام أحمد بن عبد الرحيم، المعروف: بـ: «شاه وليّ الدِّهْلَوِي» (المتوفى سنة ١١٧٦ هـ).

١١ ـ **والتعليق المُمَجَّد على مُوَطَّأ الإمام محمد**: للإمام أبي الحسنات، محمد عبد الحي اللَّكْنَوي (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ).

١٢ ـ **وأوجز المسالك إلى شرح موطأ الإمام مالك**: للشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوِيّ (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

١٣ ـ **والتعليق المغني على سنن الدَّارَقُطْني**: للشيخ أبي الطَّيِّب محمد شمس الحقّ العظيم آبادي (المتوفى سنة ١٣٢٩ هـ).

(ب) كتب علوم الحديث:

وهذه أمثال:

١ ـ **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**: للإمام أبي الحسنات، محمد عبد الحيّ اللَّكْنَوِيّ (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ).

٢ ـ **وظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجُرْجاني في مصطلح الحديث**: للإمام اللَّكْنَوِيّ أيضاً.

٣ ـ **والرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للإمام اللَّكْنَوِيّ أيضاً.

٤ ـ **وقواعد في علوم الحديث**: للشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ).

٥ ـ **ومبادئ من علوم الحديث**: للعلامة الشيخ محمد شَبِّيْر أحمد العثماني (المتوفى سنة ١٣٦٩ هـ).

إنشاؤهم جمعيات لخدمة السُّنَّة:

مثل «دائرة المعارف بحيدرآباد»: وهي من المؤسَّسات العلميَّة الكبيرة الَّتي كان لها فضلٌ كبير في إحياء الكتب الدينيَّة والعلميَّة وبعثها من مدافنها في المكتبات العتيقة ونشرها في العالم الإسلامي، وقد تأسَّست عام ١٣٠٦ هـ ـ ١٨٨٨ م، وقامت بنشر أكثر من مئةٍ وخمسين كتاباً قيِّماً من كتب الحديث وأسماء الرِّجال والتاريخ والعلوم الرِّياضيَّة والحكمة، والَّتي لم تكن قد رأت النورَ بعد في الأوساط العلميَّة من العالم الإسلامي منذ عهدٍ بعيد، فكان ذا خدمة علمية جليلة تُسَطَّر بماء الذهب.

إحياؤهم مجالس الحديث:

وذلك بإقراء كُتب الحديث، وتدريسها، وروايتها، وهـٰذا شائعٌ مشهورٌ في المعاهد العلمية في الهند.

بعض العلماء المعاصرين الذين لهم خدمات جليلة في السُّنّة تأليفاً وتحقيقاً:

وقد ظَهَر في الهند من علماء الحديث المعاصرين نخبةٌ طيبةٌ، ولها خدماتٌ جليلةٌ في الحديث وعلومه تأليفاً وتحقيقاً، نجد لديهم الجديدَ والمفيد، والنَّادرَ الفريد من المؤلَّفات والتحقيقات، أذكر هنا البعضَ منهم على سبيل المثال لا الحصر، فمنهم:

١ ـ المحدِّث الشيخ خليل أحمد السَّهارَنْفُوري (المتوفى سنة ١٣٤٦هـ):

ومن خدماته الجليلة في خدمة الحديث شرحُه الضخم لـ: «سنن أبي داود» المسمَّى بـ: «بذل المجهود في حلِّ أبي داود»[١].

٢ ـ المحدِّث الجليل العلامة محمد أنور شاه الكَشْمِيْريّ (المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ):

ومن خدماته الجليلة في الحديث كتابُه القيِّم: «فيض الباري على صحيح البخاري»[٢].

٣ ـ المحدِّث الحُجَّة العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عبد الرحيم المُبارَكْفُوري (المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ):

ومن خدماته العظيمة في الحديث شرحُه النفيس القيِّم لـ: «جامع الترمذي» المعروف بـ: «تحفة الأحوذي في شرح جامع الترمذي»[٣].

٤ ـ المحدِّث الشيخ أبو الحسنات عبد الله شاه الحَيْدَرْآبادي (المتوفى سنة ١٣٨٣ هـ):

ومن خدماته في الحديث شرحُه القيِّم لكتاب «مشكاة المصابيح» المعروف باسم: «زجاجة المصابيح».

٥ ـ المحدِّث الشيخ محمد بدر عالَم المِيرتهي (المتوفى سنة ١٣٨٥ هـ):

ومن خدماته في الحديث ضبطُ وإخراجُ إملاءات شيخه العلامة أنور شاه الكشميري في مجلَّدات كبار باسم «فيض الباري على صحيح البخاري»، وكتابه القيم المفيد «ترجمان السنة».

---

(١) (٢) (٣) انظر لتراجمهم الموسعة كتابنا: «أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري» طبع في دار ابن كثير بدمشق.

٦ ـ المحدِّث الداعية الشيخ محمد يوسف الكانْدَهْلَوِيّ (المتوفى سنة ١٣٩٣ هـ):

ومن خدماته العظيمة في الحديث تأليفاتُه القيِّمة فيه مثل: «أماني الأحبار في شرح معاني الآثار»، و«حياة الصحابة»، و«الأحاديث المنتخبة في الصفات السِّت للدعوة إلى الله»، وغير ذلك من الكتب[١].

٧ ـ الدكتور محمد عبد المعيد خان (المتوفى سنة ١٩٧٣ م):

وله إسهامٌ جيِّدٌ في خدمة الحديث، ومن تحقيقاته للكتب فيه: «غريب الحديث» لأبي عُبيد القاسم بن سلاَّم الهَرَوِي، وهو أقدَمُ كتابٍ وصل إلينا في غريب الحديث ومفرداته.

٨ ـ الشيخ أبو الوفاء الأفغاني (المتوفى سنة ١٣٩٥ هـ):

ومن خدماته الجليلة في الحديث تحقيقُه الكتبَ النادرة فيه مثل: «كتاب الآثار» للإمام أبي يوسف، و«كتاب الأصل» للإمام محمد بن الحسن الشَّيباني، و«الجامع الكبير» له، وغير ذلك من الكتب النفيسة التي حقَّقها في الحديث.

٩ ـ المحدِّث الجليل الشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوِيّ (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ):

وله جهدٌ عظيمٌ وإسهامٌ كبيرٌ في خدمة الحديث، ومن آثاره فيه: «أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك» وهو شرحٌ ضخمٌ للموطأ في خمسة عشر مجلداً، و«لامع الدُّراري على جامع البخاري»، و«الكوكب الدُّري على جامع الترمذي»، و«الأبواب والتراجم في الجامع الصحيح

---

(١) انظر لترجمته الموسعة: «أعلام المحدثين في الهند...» للمؤلف، ص: (١١٢).

للبخاري»، و«الفيض السماويّ على سنن النسائي»، و«حجّة الوداع وعُمرات النبي صلى الله عليه وسلم»، وغير ذلك من الكتب المفيدة[1].

١٠ ـ المحدِّث البارع، الحافظ الحُجَّة، العالم الجليل الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (المتوفى سنة ١٤١٢ هـ):

لقد وفَّقه الله سبحانه وتعالى إلى إنجاز تحقيقاتٍ نادرةٍ في الحديث، والتي تدلُّ على عُلُوّ كعبه في هذا العلم، ومن تحقيقاته لكتب الحديث: «المصنَّف» للإمام أبي بكر عبد الرزَّاق بن هَمَّام الصَّنعاني، و«المصنَّف» لأبي بكر ابن أبي شَيْبَة، و«السُّنن» لسعيد بن منصور الخُراساني، و«كتاب الزهد والرقائق» للإمام عبد الله بن المبارك، و«كتاب أسماء الثقات» لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، و«كشف الأستار عن زوائد البزَّار» للحافظ أبي بكر نور الدين الهيثمي، و«مختصر الترغيب والترهيب» و«المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار» للمحدِّث محمد طاهر الفَتَّني، كذلك له مؤلَّفات قيمة في الحديث ورجاله مثل: «الحاوي لرجال الطحاوي»، و«نصرة الحديث في الردِّ على مُنكِري الحديث» وغير ذلك من التحقيقات الرائعة والمؤلفات البديعة في الحديث[2].

١١ ـ المحدِّث الشيخ عُبيد الله بن عبد السَّلام الرَّحْماني (المتوفى سنة ١٤١٤ هـ):

ومن خدماته المشكورة في الحديث شرحُه النفيس لـ: «مشكاة المصابيح» المعروف باسم: «مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح».

---

(١) انظر لترجمته الموسعة: «أعلام المحدثين في الهند. . .» للمؤلف، ص: (١٢١).

(٢) انظر لترجمته الموسعة: «أعلام المحدثين في الهند. . .» للمؤلف، ص: (١٣٤).

١٢ ـ المحدِّث الشيخ عبد الجبَّار الأعظمي (المتوفى سنة ١٤١٤ هـ):

ومن خدماته في الحديث شرحُه القيِّم لـ: «صحيح البخاري» المعروف باسم: «إمداد الباري شرح صحيح البخاري»، كذلك له كتابٌ نافعٌ باسم: «التصويبات لما في حواشي البخاري من التصحيفات».

١٣ ـ الشيخ عبد الصمد شرف الدين (المتوفى سنة ١٤١٦ هـ):

وله جهدٌ طيبٌ في خدمة الحديث، ومن تحقيقاته فيه: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ المِزّي، و«السُّنن الكبرى» للنَّسائي، وغير ذلك من الكتب.

١٤ ـ الدكتور محمد حميد الله الحيدرآبادي (المتوفى سنة ١٤٢٣ هـ):

وكان له إسهامٌ كبيرٌ وجهدٌ مشكورٌ في خدمة الحديث، ومن تحقيقاته للكتب فيه: «صحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه» للصحابي الجليل همَّام بن منبِّه الصَّنعاني، و«كتاب المبتدأ والمبعث والمغازي» لمحمد بن إسحاق بن يَسَار المدني، و«كتاب الرِّدَّة» لأبي عبد الله محمد بن عمر بن واقِد الوَاقِدِيّ، و«كتاب السَّرد والفرد في صحائف الأخبار ونسخها المنقولة عن سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم» لأبي الخير أحمد بن إسماعيل بن يوسف الطَّالقائي القَزْوِيني[1].

١٥ ـ الشيخ صفي الرحمن المباركفوري (المتوفى سنة ١٤٢٧ هـ):

وهو صاحب «الرحيق المختوم في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم المعصوم»، وله تعليقاتٌ مفيدةٌ على «صحيح مسلم» و«بلوغ المرام»، وقد

---

(١) يُرجَع للاطِّلاع على تحقيقاته الأخرى لكتب الحديث وغيره من العلوم، إلى كتابنا: «محمد حميد الله: سفير الإسلام، وأمين التراث الإسلامي في الغرب» طُبع في دار ابن كثير بدمشق.

أشرف على تحقيق الكثيرمن كتب الحديث في دار السلام بالرياض، منها على سبيل المثال كتب «الأصول الستة».

١٦ ـ الشيخ مختار أحمد الندوي (المتوفى سنة ١٤٢٨ هـ):

وكان له إسهامٌ كبيرٌ في خدمة الحديث ونشر كتبه في الهند، ومن تحقيقاته لكتب الحديث: «مصنَّف ابن أبي شيبة» و«مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه» للسيوطي، وغير ذلك من الكتب القيمة.

١٧ ـ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي:

وله جهدٌ مكثَّفٌ وإسهامٌ عظيمٌ في خدمة الحديث تأليفاً وتحقيقاً، من مؤلَّفاته القيمة فيه: «دراسات في الحديث النبوي»، و«منهج النقد عند المحدِّثين»، ومن تحقيقاته لكتب الحديث: «صحيح ابن خُزيمة»، و«سنن ابن ماجه»، و«كتاب العِلَل» لعلي بن المَدِيني، و«مغازي عروة»، و«كتاب التمييز» للإمام مسلم، وغير ذلك من الكتب النادرة القيمة. وهو أولُ مَن تتبَّع دراساتٍ استشراقيةً حول السنة النبوية والتاريخ الإسلامي، وتمكَّن من الردِّ على مطاعنهم وتفنيد مزاعمهم في لغتهم وأسلوبهم، كذلك هو أولُ مَن قام بتخزين الكتب الستة ومسند الإمام أحمد ومعاجم الطبراني وغيرها في الحاسوب، وتقديراً لجهوده في هذا المجال ـ خاصةً استخدام الحاسوب لهذا الغرض ـ مُنحت له جائزة الملك فيصل العالمية.

١٨ ـ الشيخ تقي الدين الندوي المَظَاهِري:

وله إسهامٌ كبيرٌ ونشاطٌ ملحوظٌ في خدمة الحديث تأليفاً وتحقيقاً، ومن مؤلَّفاته فيه: «علم الرجال»، و«المحدِّثون العظام»، ومن تحقيقاته لكتب الحديث: «التعليق الممجَّد على موطأ الإمام محمد» للإمام عبد الحي اللَّكْنَوي، و«بذل المجهود في حلِّ سنن أبي داود» للشيخ خليل بن أحمد السَّهَارَنْفُوري، و«أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك»: للشيخ محمد زكريا

الكَانْدَهْلَوِي وغير ذلك، كذلك حقَّق كتباً قيمةً في الحديث وعلومه كـ: «كتاب الزهد» للبيهقي، و«ظفر الأماني في مختصر الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث» للإمام اللكنوي، وغير ذلك له مؤلفاتٌ وتحقيقاتٌ في الحديث.

١٩ ـ الشيخ سعيد أحمد البالَنْبُوري:

وله إسهامٌ كبيرٌ في خدمة الحديث تأليفاً وتحقيقاً، منها على سبيل المثال: «فيض المنعم شرح مقدمة صحيح مسلم»، و«تحفة الدُّرر شرح نخبة الفكر»، و«المحفوظات» (وهي مجموعة الأحاديث المنتخبة في ثلاث مجلَّدات)، وغير ذلك من الكتب والتحقيقات الجيدة.

٢٠ ـ الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي:

وله خدماتٌ جليلةٌ في الحديث تأليفاً وتحقيقاً، فمن مؤلَّفاته القيِّمة فيه: «دراسات في الجرح والتعديل» و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد»، ومن تحقيقاته: «أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم» لابن الطلاع المالكي، و«المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي، و«السنن الصغرى» للبيهقي.

٢١ ـ الدكتور محمد لقمان السَّلَفي:

ومن خدماته في الحديث مؤلَّفاتُه القيِّمة في الدفاع عنه مثل: «حجية السنة والردِّ على شبه المنكرين»، و«اهتمام المحدِّثين بنقد الحديث سنداً ومتناً، ودحض مزاعم المستشرقين»، و«مكانة السنة النبوية في التشريع الإسلامي»، وكذلك له كتابٌ نفيسٌ باسم: «هدي الثقلين في أحاديث الصحيحين».

٢٢ ـ الدكتور عبد العلي بن محمد عبد الحميد:

وله جهدٌ طيِّبٌ في خدمة الحديث، وقد حقَّق كتباً نادرةً فيه مثل: «كتاب الزهد» لابن أبي عاصم، و«كتاب الأمثال» لأبي الشيخ، و«كتاب الأمثال» للرَّامَهُرْمُزِيّ، و«شعب الإيمان» للبيهقي.

٢٣ ـ الدكتور عبد الرحمن عبد الجبَّار الفَرِيْوَائي:

وقد حقَّق عديداً من الكتب النادرة والرسائل القيِّمة في الحديث وعلومه، منها: «كتاب الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» للجوزقاني، و«أحاديث مختارة من موضوعات الجوزقاني وابن الجوزي»، و«تلخيص الأباطيل» للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، و«كتاب الزهد» للإمام وكيع بن الجرَّاح، و«كتاب الزهد» لهنَّاد بن السَّرِيّ، و«كتاب الزهد» لأبي داود، و«كتاب الزهد» لأبي حاتم الرَّازي، و«الذخيرة في أحاديث الكامل» لابن طاهر المَقْدِسِيّ، و«تذكرة الموضوعات» له أيضاً، و«رسالة في الجرح والتعديل» للمُنذري، و«شروط الأئمة» لابن مَنْدَة، و«كتاب الأدب» لابن أبي شَيْبَة، وغير ذلك من الكتب والرسائل الكثيرة التي حقَّقها في الحديث وعلومه.

٢٤ ـ الدكتور وصي الله بن محمد عباس:

وله جهدٌ طيِّبٌ في خدمة الحديث تأليفاً وتحقيقاً، ومن مؤلَّفاته فيه: «الضعفاء والمتروكون والمجهولون ورواياتهم في سنن النَّسائي»، ومن تحقيقاته: «العلل ومعرفة الرجال»، و«فضائل الصحابة» كلاهما للإمام أحمد بن حنبل، و«إتحاف المهرة...»، و«لسان الميزان» كلاهما للحافظ ابن حجر (حقق جزءاً من كل هذين الكتابين)، و«بحر الدم فيمن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدح وذم» ليوسف بن حسن بن عبد الهادي الصالحي، وغير ذلك له مؤلفات قيمة وتحقيقات جيدة في الحديث وعلومه.

٢٥ ـ الدكتور أبو اللَّيث محمد شمس الدين الخَيْرآبادي:

ومن خدماته في الحديث مؤلفاته: «علوم الحديث أصيلها ومعاصرها»، و«معجم المصطلحات الحديثية»، و«تخريج الحديث: نشأته ومنهجيته»، و«اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها»، و«المنهج العلمي عند

المحدِّثين في التعامل مع متون السنة». ومن تحقيقاته: «بيان مشكل الآثار» للطَّحَاوي (جزءٌ منه)، و«كتاب الزهد» لهنّاد بن السَّرِيّ.

٢٦ ـ الدكتور محمد غوث الحَيْدَرْآبادي النَّدْوِي:

ومن خدماته في الحديث إعدادُه: «مسانيدَ النِّساء»، و«مسانيد أُمَّهات المؤمنين»، و«مسانيد الصحابيات».

٢٧ ـ الشيخ محمد إلياس البارَهْ بَنْكَوِيّ:

ومن تحقيقاته لكتب الحديث: «الأدب المفرد» للإمام البخاري، و«رياض الصالحين» للإمام النَّوَوِيّ، و«الأبواب المنتخبة من مشكاة المصابيح» للشيخ محمد إلياس الكانْدَهْلَوِيّ، و«حياة الصحابة» للشيخ محمد يوسف الكاندهلوي.

٢٨ ـ الشيخ سيد سلمان الحسيني النَّدْوِي:

وله إسهامٌ كبيرٌ ونشاطٌ ملحوظٌ في نشر الحديث في الهند، ومن مؤلَّفاته فيه: «لمحة عن علم الجرح والتعديل» و«التعريف الوجيز بكتب الحديث»، ومن تحقيقاته: «العلل الصغير» (والذي طُبع باسم: «المدخل إلى دراسة جامع الترمذي»)، و«مقدمة في أصول الحديث» للشيخ عبد الحقّ الدِّهْلَوي، وغير ذلك من المؤلَّفات والتحقيقات المفيدة[1].

٢٩ ـ الدكتور عبد العليم بن عبد العظيم البَسْتَوِيّ:

ومن تحقيقاته لكتب الحديث: «تاريخ الثِّقات» لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العِجْلِيّ، و«أحوال الرجال» لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني، وغيرها من الكتب الكثيرة.

---

(١) انظر لترجمته الموسعة مقدِّمتَنا لـ: «المدخل إلى دراسة جامع الترمذي»، طُبع في دار ابن كثير بدمشق.

٣٠ ـ الشيخ عبد القدوس بن محمد نذير البَسْتَوِيّ :

ومن تحقيقاته لكتب الحديث : «الآداب» للبيهقي ، و«مجمع البحرين في زوائد المعجمين» للهيثمي ، و«غاية المقصود في شرح سنن أبي داود» للمحدِّث شمس الحقّ العظيم آبادي .

٣١ ـ الدكتور إقبال أحمد بن محمد إسحاق البَسْكُوْهَرِيّ :

ومن تحقيقاته لكتب الحديث معظمُ رسائل الإمام أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي ، والتي نشرها لأول مرة ، منها «المخزون في علم الحديث» .

٣٢ ـ الدكتور محفوظ الحمن بن زين الله السَّلَفي :

ومن تحقيقاته لكتب الحديث : «تلخيص العِلَل المتناهية لابن الجَوْزي» للحافظ الذهبي ، وكتاب «العِلَل» للدَّارقُطْني ، و«مسند البزَّار» لأبي بكر البزَّار ، وغيرها من الكتب القيمة .

٣٣ ـ الدكتور محمد عُزير بن شمس الحقّ :

وقد حقَّق عديداً من الكتب في الحديث ، ومنها : «الغوامض والمُبْهَمات» ، و«المُنَى في الكنى» ، و«الرُّباعي في الحديث» كلها لعبد الغني الأزدي ، و«الأوائل» لابن أبي عاصم ، و«اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة» ، و«التذكرة في علوم الحديث» ، و«تاريخ وفيات الشيوخ» للبغوي ، و«غاية المقصود في شرح أبي داود» للعظيم آبادي ، وغير ذلك من الكتب .

٣٤ ـ الشيخ صلاح الدين بن مقبول أحمد :

ومن تحقيقاته لكتب الحديث : «كتاب مسألة العُلُوّ والنزول في الحديث» لابن طاهر المقدسي ، و«مَن افقت كنيته كنيةَ زوجته من الصحابة» لابن حَيُّوْيَهْ ، وغير ذلك من الكتب .

٣٥ ـ الدكتور أحمد مجتبى بن نذير عالم:

ومن تحقيقاته لكتب الحديث: «ذِكْرُ من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل» للحافظ الذهبي، و«الفتح السَّماوي في تخريج أحاديث البيضاوي» لعبد الرؤوف المُناوي، و«كتاب الذخيرة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة» لابن طاهر المقدسي.

٣٦ ـ الدكتور جاويد أعظم بن عبد العظيم البَنارَسِيّ:

ومن تحقيقاته لكتب الحديث: «مشكل الآثار» للإمام أبي جعفر الطحاوي (بعض الأجزاء)، و«المُقنع في علوم الحديث» لابن المُلَقِّن، و«كتاب الإحسان في تقريب صحيح ابن حِبّان» لابن بَلْبان، و«التوضيح الأبهر في شرح التذكرة في الأثر لابن المُلَقِّن» للحافظ السخاوي.

٣٧ ـ المفتي بركة الله القاسمي:

ومن خدماته المشكورة في مجال الحديث تخزينُه عدةَ كتب الحديث في الحاسوب دون تكرارها باللغة الإنجيليزية.

٣٨ ـ الدكتور محمد أكرم النَّدْوِي:

ومن أعماله الجليلة في خدمة الحديث تأليفُه العظيم الضخم: «الوفاء بأسماء النساء» في تراجم النساء من المحدِّثات على طِراز «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ المِزِّي، والذي يحتوي على أربعين مجلداً، وغير ذلك له كتبٌ ورسائلُ في الحديث وعلومه[1].

---

(١) للاطلاع على جهود علماء الهند المعاصرين في خدمة الحديث تحقيقاً وتأليفاً، يرجع إلى كتابنا: «الحديث النبوي في بلاد شبه القارة الهندية» طُبع في دار ابن كثير بدمشق.

جهود علماء مصر في خدمة السنة

لقد كان لمصر وعلمائها دورٌ عظيمٌ في خدمة السنة النبوية في العصر الحديث، فقد ظهر فيها علماءُ أفذاذٌ، منهم من كان من مصر أصلاً، ومنهم من استقرَّ بها، وقد خدم هؤلاء السُّنَّةَ النبويةَ، وكان من هؤلاء:

١ ـ الشيخ محمَّد زاهد الكوثري (المتوفى سنة ١٣٧١ هـ):

والذي استقرَّ بمصر آخر حياته، وقد حَقَّق بعضَ الرسائل في علوم الحديث، وهـٰذه مثل: «أحاديث الموطَّأ» للدَّارَقُطْنِيّ، و«شروط الأئمة الخمسة» للحازِمي، و«شروط الأئمة الستة» لابن طاهر، وغيرها.

٢ ـ والشيخ أحمد بن عبدالرحمٰن البَنَّا السَّاعاتي (المتوفى سنة ١٣٧١ هـ):

والذي رَتَّب مسانيدَ أحمد والشَّافعي والطَّيَالِسِيّ علىٰ الأبواب الفقهية.

٣ ـ والشيخ أحمد محمد شاكر (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ):

والذي حَقَّق ثُلُثَ «مسند أحمد»، وقسماً من «التحقيق» لابن الجوزي، وقسماً من «سُنَن الترمذي»، وشارك في تحقيق «تفسير الطَّبَري»، وشرح كتاب ابن كثير في علوم الحديث باسم: «الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»، و«ألفية السُّيوطي في علوم الحديث»، وغيرها من الأعمال العلمية.

٤ ـ والشيخ محمد فُؤاد عبد الباقي (المتوفى سنة ١٣٨٩ هـ):

والذي حَقَّق «الموطأ» للإمام مالك، و«صحيح مسلم»، و«سُنَن ابن ماجه»، ورقَّم هذه الكتبَ لتوافق «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف»، وترجم كتاب «مفتاح كنوز السُّنَّة»، وغيرها من الجهود العلمية.

٥ ـ والشيخ مُحِبّ الدين الخطيب (المتوفى سنة ١٣٨٩ هـ):

وهو صاحب المكتبة السَّلَفية، وقد حَقَّق مجموعةً من الكتب الحديثية،

منها: «العِلَل» لابن أبي حاتم الرازي، و«فتح الباري» لابن حجر. وغيرهما من الكتب العلمية.

وما ذكرتُ هنا أمثلةٌ لعلماء مصر الذين خدموا السُّنَّةَ، وإلَّا فهناك علماء كثر بمصر لهم أيادٍ بيضاء علىٰ السُّنَّة وأهلها.

جهود علماء الشَّام في خدمة السُّنَّة

وقد كان للشَّام وعلمائها دورٌ في خدمة السُّنّة في العصر الحديث، فقد خرج فيها علماءُ أفاضلُ قاموا بخدمة السُّنَّة، وكان من هؤلاء العلماء:

١ ـ الشيخ محمد راغب الطَّبَّاخ الحلبي (المتوفى سنة ١٣٧٠ هـ):

لقد حقَّق في مكتبته العلمية بحلب كتباً قيمةً في الحديث، منها: «معالم السُّنَن» للخطَّابي، و«التقييد والإيضاح» للعراقي، و«المدخل إلى كتاب الإكليل» للحاكم، وغيرها من الكتب.

٢ ـ والشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة (المتوفى سنة ١٤١٧ هـ):

وقد حَقَّق كثيراً من كتب السُّنّة وعلومها، مثل: «المنار المنيف» لابن القَيِّم، و«الأجوبة الفاضلة»، و«الرفع والتكميل» للشيخ اللَّكْنَوِي، و«قواعد في علوم الحديث» للتَّهَانَوِي، و«لسان الميزان» لابن حجر، وغيرها من الكتب الكثيرة.

٣ ـ والشيخ محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى سنة ١٤٢٠ هـ):

وقد حَقَّق عِدَّةً من كتب السُّنّة أمثال: «مشكاة المصابيح» للتَّبريزي، و«السنة» لابن أبي عاصم، و«اقتضاء العلم العمل» للخطيب البغدادي، وغيرها، وصَنَّف بعضَ الكتب في التخريج أمثال: «إرواء الغليل»، و«غاية المرام»، و«تخريج أحاديث مشكلة الفقر»، وغيرها من الجهود العلمية.

٤ ـ والشيخ عبد القادر الأرناؤوط (المتوفى سنة ١٤٢٥ هـ):

وقد حَقَّق عِدَّةً من كُتب السُّنّة، منها: «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ» لابن الأثير، و«نفثات صدر المُكْمَد وقُرّة عين المُسْعَد لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد» للسَّفاريني وغيرهما من الكتب الكثيرة.

٥ ـ والدكتور محمد عَجَاج الخطيب:

وقد قام بتأليف كتبٍ قيمةٍ، وبتحقيق مخطوطاتٍ نادرةٍ في علوم الحديث وفنونه، ومن تأليفاته: «السنة قبل التدوين»، و«أصول الحديث: علومه ومصطلحه»، و«الموجز في أحاديث الإحكام». ومن تحقيقاته: «المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي» للرَّامَهُرْمُزِيّ، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي، وغير ذلك من التأليفات والتحقيقات الكثيرة.

٦ ـ والدكتور نور الدين عِتْر:

وقد ألَّف وحَقَّق عِدَّةَ كتبٍ في الحديث: فمن تأليفاته: «إعلام الأنام في شرح بلوغ المرام في أحاديث الأحكام»، و«منهج النقد في علوم الحديث»، و«أصول الجرح والتعديل»، و«لمحات موجزة في أصول علل الحديث»، وغيرها، ومن تحقيقاته: «مقدمة ابن الصلاح»، و«المغني في الضعفاء» للذهبي، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب، و«شرح نخبة الفكر» لابن حجر، و«إرشاد طلاب الحقائق...» للنَّووي. وغيرها من الجهود العلمية المكثَّفة.

٧ ـ والدكتور محمود الطَّحّان:

وقد أَلَّفَ وحَقَّق عِدَّةً من كتب السُّنّة، فمن مؤلَّفاته: «تيسير مصطلح الحديث»، و«أصول التخريج ودراسة الأسانيد»، ومن تحقيقاته: «المعجم الأوسط» للطبراني، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي.

٨ ـ والشيخ شعيب الأرناؤوط :

وقد حَقَّق عِدَّةً من كتب السُّنَّة، ومنها: «صحيح ابن حِبَّان»، و«شرح السُّنّة» للبَغَوي، و«معاني الآثار» للطَّحاوي، و«مسند أبي بكر» للمَرْوَزي، و«المَراسِيل» لأبي داود وغيرها.

جُهود علماء العراق في خدمة السُّنّة

لقد بَرَز في العراق علماءُ، وكان لهم جهدٌ عظيمٌ في خدمة السُّنّة، فأسهموا في تحقيق كُتبها، ولا غَرْوَ في ذلك، فالعراق بلدُ علمٍ، وحاضرةُ فضلٍ، كان من هؤلاء:

١ ـ الشيخ صُبحي السَّامَرَّائي:

وقد قام بتحقيق مجموعةٍ من كتب السُّنَّة، منها: «شرح العِلَل» لابن رجب الحنبلي، و«المنتخب من مسند عبد بن حميد»، و«أحوال الرجال» للجُوزجاني، ومجموعة رسائل في علوم الحديث للإمام النَّسائي والحافظ الخطيب البغدادي، وغير ذلك من الكتب.

٢ ـ والشيخ حمدي عبد المجيد السَّلَفي:

وقد قام بتحقيق مجموعةٍ من كتب السُّنّة، منها: «المعجم الكبير» للطَّبَراني، و«مسند الشِّهاب» للقُضَاعي، و«نتائج الأفكار في تخريج الأذكار» لابن حجر، وغيرها.

٣ ـ والدكتور أكرم ضياء العُمَري:

وقد ألَّف كتباً قيّمةً في الحديث، أشهرها: «بحوث في تاريخ السنة المطهَّرة»، كما أنه قام بتحقيق مجموعةٍ من كتب السُّنَّة، منها: «المعرفة

والتاريخ» للفَسَوي، و«طبقات خليفة بن خَيَّاط»، و«مسند خليفة بن خَيَّاط»، وغيرها.

٤ ـ والدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف:

وقد قام بتحقيق مجموعةٍ من كُتب السُّنَّة والرجال، منها تحقيق: «جامع الترمذي»، و تحقيق «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمِزّي، ومن مؤلّفاته: «المسند الجامع لأحاديث الكتب الستة ومؤلّفات أصحابها الأخرى...» وغيرها.

وأكتفي بما ذكرتُ هنا، فليس قصدنا الاستيعاب والحصر، إنما هو ضربُ الأمثلة فقط، وإلاّ ففي العراق سِوىٰ هؤلاء من الفضلاء المشتغلين بالسنة وعلومها.

جهود علماء المغرب العربي في خدمة السُّنّة

ما كان المغرب العربي في معزلٍ عن خدمة السُّنَّة، فقد ظهر فيه علماءُ خدموا السُّنَّةَ، وكانت لهم أيادٍ في خدمتها، وكان من هؤلاء:

١ ـ الشيخ أحمد بن الصِّدِّيق الغُمَاري (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ):

وكان له جهدٌ لا يُنكَر في خدمة السُّنّة، فمن تصانيفه: «فتح الوهَّاب بتخريج مسند الشهاب»، و«الهداية في تخريج أحاديث البداية»، وغيرهما من الكتب.

٢ ـ والشيخ عبد الله بن محمد بن الصِّدِّيق الغُمَاري (المتوفى سنة ١٤١٣هـ):

وقد كان له جهدٌ واضحٌ في خدمة السُّنّة، ومن تصانيفه: «تخريج أحاديث اللُّمَع»، و«الكنز الثمين من حديث سيِّد المُرسَلين»، وتحقيق «رسالة ابن الصلاح في وصل البلاغات التي لم يصلها ابنُ عبد البَرّ في الموطأ»، وغيرها.

٣ ـ والشيخ محمد الشَّاذلي النَّيفر (المتوفى سنة ١٤١٨ هـ):

وله خدماتٌ عظيمةٌ للسُّنَّة، ومن جهوده في ذلك: تحقيقُ قطعةٍ من «الموطأ» برواية ابن زياد، وتحقيق «المُعْلِم بفوائد مسلم» للمازري، و«عوالي الإمام مالك» للحاكم الكبير، وغيرها.

٤ ـ والدكتور فاروق حمادة:

وله جهدٌ واضحٌ في خدمة السُّنّة، ومن تأليفاته: «المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل»، و«دليل الراغبين إلى رياض الصالحين»، و«نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام». ومن تحقيقاته: «عمل اليوم والليلة»، و«فضائل الصَّحابة»، و«فضائل القرآن» وكلُّها للنَّسائي، وتحقيق كتاب «مكارم الأخلاق» للطَّبَراني، وتحقيق «الضعفاء» لأبي نُعَيْم الأصبهاني، وغير ذلك الكتب الكثيرة.

وغير هؤلاء، ولا شَكَّ أنَّ في المغرب العربي من يشتغل بالسنة، ويخدمها سِوىٰ هؤلاء، لكن عذرنا ضرب المثال لا حصر الرجال.

جهود علماء السَّعودية في خدمة السُّنَّة

لقد ظَهَر في السعودية علماء كان لهم دورٌ عظيمٌ في خدمة السُّنّة المشرَّفة في العصر الأخير، وقد أسدوا للسُّنّة خدماتٍ جليلةً، فمنهم من خَرَّج تلامذةً برزوا في خدمة السنة، ومنهم من كان لهم جهدٌ واضحٌ في خدمة السُّنّة وعلومها تصنيفاً وتأليفاً وتحقيقاً، وهؤلاء وإنْ كان بعضهم لم يترك أثراً علمياً مطبوعاً يَخُصُّ السُّنّةَ وعلومَها إلاّ أنهم قد خرَّجوا جِيْلاً يخدم السُّنَّةَ، ويسعىٰ لنشر علومها، وتحقيقِ كتبها، وقد كان ممن له جهودٌ في خدمة السنة في هذه البلاد المباركة فيما يلي:

١ ـ الشيخ محمد عبد الرَّزَّاق حمزة (المتوفى سنة ١٣٩٦ هـ):

وكان له دورٌ في خدمة السُّنَّة وكتبها، وقد ظهرت له بعضُ الأعمال

العلمية، منها: تحقيق كتاب «موارد الظَّمآن إلى زوائد ابن حِبّان» لِلهَيْثَمي، و«اختصار علوم الحديث» لابن كثير.

٢ ـ والشيخ عبد الرحمن بن يحيىٰ المُعَلِّمي اليَمَاني (المتوفى سنة ١٣٨٦ هـ):

وقد كان له إسهامٌ عظيمٌ في خدمة السُّنَّة، وتحقيقِ كتبها خاصّةً ما يتعلَّق منها بالرجال، فمن تحقيقاته: «التاريخ الكبير» للبخاري، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرَّازي، و«تاريخ جرجان» للسَّهمي، و«الإكمال» لابن ماكولا، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي، وغيرها من الكتب.

٣ ـ والشيخ حَمَّاد الأنصاري (المتوفى سنة ١٤١٩ هـ):

حيثُ كان له دورٌ في خدمة السُّنَّة، تدريساً، وتأليفاً، وتحقيقاً، وكان من أعماله العلمية: تحقيق كتاب «ديوان الضُّعفاء والمتروكين» للذهبي، و«كتاب تحريم المتعة» للمَقْدِسي، و«المستفاد من مُبْهَمات المتن والإسناد» للعراقي، وغيرها، وله من المصنَّفات في الحديث وعلومه، منها: «فتح الباب في الألقاب»، و«تعليق الأنواط في ذكر من عُرف بالاختلاط»، و«أخبار أهل الرسوخ ممن عُرف بالتدليس من الشيوخ»، وغيرها.

٤ ـ والشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (المتوفى سنة ١٤٢٩ هـ):

وكانت له خدماتٌ جليلةٌ في خدمة الحديث النبوي الشريف وعلومه تحقيقاً وتأليفاً. ومن مؤلَّفاته: «معرفة النُّسَخ الحديثية»، و«التحديث فيما لا يَصِحُّ فيه حديثٌ»، و«آداب طالب الحديث من الجامع الخطيب»، ومن تحقيقاته: «الجدّ الحثيث في بيان ما ليس بحديثٍ» للعامري، وغير ذلك من الكتب المفيدة التي لا غنى عنها لطالب الحديث.

٥ ـ والدكتور أحمد محمد نور سيف:

وله جهدٌ حثيثٌ في خدمة السُّنَّة وعلومها وتاريخها، ومن أعماله العلمية:

تحقيق «تاريخ ابن معين في الرجال» بروايات الدُّوْرِي والدَّقَّاق والدَّارِمِي، وابن الجُنَيْد، وغيرها من الأعمال العلمية المفيدة.

٦ ـ والشيخ أبو عبد الرحمٰن بن عقيل الظَّاهري:

وله دورٌ في خدمة السُّنَّة، تعليماً وتصنيفاً، ومن آثاره العلمية: تحقيق كتاب «الأحكام الكبرىٰ» لعبد الحَقّ الإشبيلي، وتحقيق «رسالة ابن حَزْم في نقد أحاديث في الصحيحين»، وغيرها.

والدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي:

وله نشاطٌ عظيمٌ وإسهامٌ كبيرٌ في خدمة السنة تأليفاً وتحقيقاً، ومن مؤلَّفاته فيها: «بين الإمام مسلم والدَّارَقُطْنيّ: دراسة مقارنة»، ومن تحقيقاته: «النكت على كتاب ابن الصَّلاح» لابن حجر و«المدخل إلى الصحيح» للحاكم النَّيْسابوري، وغير ذلك من الكتب.

وغير هؤلاء من المشتغلين بخدمة السنة وتحقيق كتبها في السعودية، بما ينشر نهضةً علميةً في خدمة السنة المشرَّفة، وبما يحقّق نُمُوَّ علوم السنة وازدهارها.

جهود علماء باكستان في خدمة السُّنّة

ولعلماء باكستان إسهامٌ كبيرٌ وجهدٌ عظيمٌ في خدمة السنة تأليفاً وتحقيقاً، وقد لا يُضاهى في ذلك أيُّ بلدٍ من بلدان العالم الإسلامي، ومن الصَّعب استقراء جهودهم هنا في خدمة السنة في هذه العجالة، لذا أكتفي فقط بسرد أسماء بعض أعلام حركة التأليف والتحقيق في السنة النبوية في هذه البلاد:

١ ـ الشيخ محمد شَبِّيْر أحمد العثماني (المتوفى سنة ١٣٦٩ هـ):

ومن خدماته المشكورة في الحديث شرحُه العظيم لـ: «صحيح مسلم» المعروف بـ: «فتح المُلْهِم بشرح صحيح مسلم».

٢ ـ الشيخ محمد يوسف البَنُّوري (المتوفى سنة ١٣٩٧ هـ):

ومن خدماته الجليلة في الحديث شرحُه لـ: «جامع الترمذي» المعروف بـ: «معارف السنن»، وغير ذلك من الكتب النافعة في الحديث.

٣ ـ الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِيّ (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ):

ومن مأثره العلمية العظيمة في خدمة الحديث تصنيفُه: «إعلام السُّنن» في عشرين مجلداً، وكتابُه القيِّم: «قواعد في علوم الحديث»، وغير ذلك من الكتب النفيسة في الحديث.

٤ ـ الشيخ محمد إدريس الكانْدَهْلَوِيّ (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ):

ومن خدماته المشكورة في الحديث شرحُه لـ: «مشكاة المصابيح» باسم: «التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح»، كذلك له كتابٌ قيِّمٌ في الدفاع عن السنة.

٥ ـ الشيخ عطاء الله حنيف الفُوْجَاني (المتوفى سنة ١٤٠٩ هـ):

وله جهودٌ مشكورةٌ في خدمة الحديث تأليفاً وتحقيقاً، ومن مؤلَّفاته القيِّمة فيه: «التعليقات السَّلفية على سُنَن النسائي»، و«فيض الورود تعليق على سنن أبي داود»، ومن تحقيقاته: «إتحاف النبيه فيما يحتاج إليه المحدِّث والفقيه» للإمام شاه وليّ الدِّهْلَوِيّ. وكانت له عنايةٌ كبيرةٌ في نشر كتب شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن القيِّم في باكستان.

٦ ـ الشيخ محمد عبد الرشيد النُّعماني (المتوفى سنة ١٤٢٠ هـ):

وهو صاحبُ التعليقات والتدقيقات والجولات الظافرة في مجال الحديث، ومن كتبه النفيسة فيه: «الإمام ابن ماجه وكتابه السنن»، ومن تحقيقاته: «دراسة اللَّبيب»، و«ذبّ ذبابات الدراسات»، و«مقدمة التعليم» لمسعود بن شيبه السِّندي، والتي تدلُّ على فحولته في علوم الحديث.

٧ ـ الشيخ محمد حبيب الله مختار (المتوفى سنة ١٤١٨ هـ):

ومن خدماته في الحديث كتابُه القيِّم: «كشف النِّقاب عمَّا وَرَد في قول الترمذي في الباب» وغير ذلك من الكتب والرسائل المفيدة.

٨ ـ الشيخ سليم الله خان:

وله خدماتٌ جليلةٌ في الحديث، خاصَّةً في شرح بعض أُمَّات كتبه كـ: «صحيح البخاري» و«مشكاة المصابيح» وغيرهما.

٩ ـ الدكتور عبد القيّوم بن عبد ربِّ النبيّ:

وله جهودٌ مكثَّفةٌ وإسهامٌ كبيرٌ في تحقيق الكثير من المخطوطات النادرة في الحديث وعلومه، ومن أشهر الكتب التي حقَّقها: «سنن الدارمي»، و«الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الثقات» لابن الكَيَّال، و«نهاية السول في رواة الأصول» لسبط ابن العجمي، و«مشتبه الأسماء والنسب» لابن نُقطة، و«تذييل ميزان الاعتدال» للعراقي، وغير ذلك من الكتب الكثيرة التي حقَّقها في الحديث وعلومه.

١٠ ـ الشيخ إرشاد الحقّ الأثَرِيّ:

وله جهودٌ طيبةٌ في خدمة السنة، وقد قام بتحقيق كتب كثيرة في الحديث، منها: «العِلَل المتناهية في الأحاديث الواهية» لابن الجوزي، و«مسند أبي يعلى الموصلي»، و«معرفة السنن والآثار» للبيهقي، وغير ذلك من الكتب الكثيرة.

١١ ـ الشيخ محمد تقي العثماني:

وله إسهامٌ عظيمٌ، وجهودٌ مشكورةٌ في خدمة الحديث تأليفاً وتحقيقاً، ومن مؤلَّفاته القيِّمة فيه: «تكملة فتح الملهم شرح صحيح مسلم»، وأماليه المشهورة على «جامع الترمذي»، ومن تحقيقاته: «إعلاء السُّنن» للتَّهانَوِي، وغير ذلك من المؤلَّفات البديعة والتحقيقات الرائعة في الحديث.

١٢ ـ الشيخ الحافظ عبد الحميد أزهر :

وله جهدٌ طيِّبٌ في خدمة الحديث، ومن مؤلَّفاته فيه: «ما سكت عليه أبو داود» وهو رسالة علمية قيمة، ومن تحقيقاته: «سنن ابن ماجه»، وغير ذلك من المؤلَّفات والتحقيقات.

* * *

فهذه كانت نبذةً عن خدمة السُّنَّة النبوية المشرَّفة في العصر الحديث، وقد ذكرتُ تلك البلاد ولم أعرِّج علىٰ سِواها، ولا يعني هـٰذا خُلُوَّ غيرِها من المشتغلين بخدمة السنة من أهل العلم، لكن هـٰذه أُمُّ الأماكن التي تُخدَم فيها السُّنَّة[1].

* * *

---

(١) انظر: «جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة» للأستاذ محمد عبد الله أبو صعليك، و«الحديث النبوي في بلاد شبه القارة الهندية عبر القرون»، و«أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري» للمؤلِّف.

٧ـ فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**: لسيف الدين أبي الحسن، علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، تحقيق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، ط: ١، عام ١٣٨٧ هـ.

٢ ـ **الإسلام على مفرق الطرق**: للأستاذ محمد أسد، ن: دار العلم للملايين ـ بيروت.

٣ ـ **أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ٢٠٠٠م.

٤ ـ **إعلام الموقعين**: لابن القيم الجوزية، طبع مصر.

٥ ـ **الإيضاح في علوم الحديث**: للدكتور مصطفى سعيد الخن والدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار الكلم الطيب ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

٦ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير، (شرح الشيخ أحمد شاكر) تحقيق: الدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار السلام، الرياض ط: ٣، عام ١٤٢١ هـ.

٧ ـ **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ٥، عام ١٤١٥ هـ.

٨ ـ **البداية والنهاية**: للحافظ إسماعيل بن عمر الدمشقي ابن كثير، ن: دائرة المعارف ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

٩ ـ **تاريخ بغداد**: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ط: القاهرة، عام ١٣٤٩ هـ.

١٠ ـ **تاريخ التراث العربي**: لفؤاد سزكين ـ ن: الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧١ م.

١١ ـ **تاريخ تدوين الحديث وشبهات المستشرقين**: للدكتور حاكم عبيسان المطيري، ن: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ـ الكويت، ط: ١، عام ٢٠٠٢ م.

١٢ ـ **تأويل مختلف الحديث**: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الجيل ـ بيروت.

١٣ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٧٩ هـ.

١٤ ـ **تدوين السنة النبوية: نشأته وتطوّره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري**: للدكتور محمد بن مطر الزهراني، ن: دار ابن القيم ـ الرياض، ط: ١، عام ٢٠٠٥ م.

١٥ ـ **تذكرة الحفاظ**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، ن: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٦ ـ **تقييد العلم**: للحافظ الخطيب البغدادي، طبع مصر.

١٧ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد (الدكن).

١٨ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٢ هـ.

١٩ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول الله ﷺ**: لابن الأثير الجزري، تحقيق: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، ن: مكتبة الحلواني ـ دمشق، ط: ١، عام ١٣٨٩ هـ.

٢٠ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: للحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور محمد رأفت سعيد، ن: مكتبة الفلاح ـ الكويت، ط: ١، عام ١٤٠١ هـ.

٢١ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

٢٢ ـ **جهود المعاصرين في خدمة السنة النبوية المشرفة**: للأستاذ محمد عبد الله أبو صعليك، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.

٢٣ ـ **حجة الله البالغة**: للإمام شاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي، ن: دار المعرفة ـ بيروت.

٢٤ ـ **حجية السنة**: للدكتور عبد الغني عبد الخالق، ن: دار الوفاء بمصر، ط: ٢، عام ١٤١٣ هـ.

٢٥ ـ **الحديث والمحدِّثون**: للأستاذ محمد محمد أبو زهو، ن: جامعة الأزهر ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٧٨ هـ.

٢٦ ـ **الحديث النبوي في بلاد شبه القارة الهندية عبر القرون**: لسيد عبد الماجد الغوري، مخطوط.

٢٧ ـ **دراسات في الحديث النبوي**: تأليف: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.

٢٨ ـ **دراسات أصولية في السنة النبوية**: للدكتور محمد إبراهيم الحفناوي، ن: دار الوفاء ـ المنصورة، ط: ١، عام ١٤١٢ هـ.

٢٩ ـ **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٦ هـ.

٣٠ ـ **الرسالة**: للإمام محمد إدريس الشافعي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ن: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٨ هـ.

٣١ ـ **الرسالة المستطرفة**: للعلامة محمد بن جعفر الكتاني، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١ هـ.

٣٢ ـ **السنة قبل التدوين**: للدكتور محمد عجاج الخطيب، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٧، عام ١٤١٨ هـ.

٣٣ ـ **السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٢ هـ.

٣٤ ـ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: للدكتور مصطفى السباعي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

٣٥ ـ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط:١، عام ١٤٢٠ هـ.
٣٦ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط:١، عام ١٤٢٠ هـ.
٣٧ ـ **سنن الدارمي**: للإمام أبي محمد عبد الله الدارمي، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، ن: دار القلم ـ دمشق، ط:٢، عام ١٤١٧ هـ.
٣٨ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النَّسائي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط:١، عام ١٤٢٠ هـ.
٣٩ ـ **سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، عام ١٤٠١ هـ.
٤٠ ـ **صحيح ابن حبان**: للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروتِ، ط:٢، عام ١٤١٤ هـ.
٤١ ـ **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط:٢، عام ١٤٢١ هـ.
٤٢ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، ن: دار السلام ـ الرياض، ط:١، عام ١٤١٩ هـ.
٤٣ ـ **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، ن: دار صادر ـ بيروت.
٤٤ ـ **علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوّره وتكامله**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط:١، عام ١٤٢٧ هـ.
٤٥ ـ **علم الرجال: تعريفه وكتبه**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط:١، عام ١٤٢٨هـ.
٤٦ ـ **علم الرجال وأهميته**: للشيخ عبد الرحمن المعلِّمي اليماني، ن: دار البصائر ـ دمشق، ط:١، عام ١٤٠١ هـ.

٤٧ ـ **علوم الحديث**: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.

٤٨ ـ **علوم الحديث أصيلها ومعاصرها**: للدكتور أبي الليث الخيرآبادي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٦ هـ.

٤٩ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

٥٠ ـ **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٧، عام ١٤٢٤ هـ.

٥١ ـ **الكفاية في علم الرواية**: للحافظ الخطيب البغدادي، ن: الكتب الحديثة ـ القاهرة، عام ١٩٧٢ م.

٥٢ ـ **لسان العرب**: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٧٤ هـ.

٥٣ ـ **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٧ هـ.

٥٤ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: الحسن بن علي بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤٠٤ هـ.

٥٥ ـ **المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف**: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.

٥٦ ـ **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٤١ هـ.

٥٧ ـ **المسند**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة بولاق الأميرية ـ القاهرة، ط: ٢، عام ١٣١٣ هـ.

٥٨ ـ **مصادر الحديث ومراجعه**: **دراسة وتعريف**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٩هـ.

٥٩ ـ **مصنَّف ابن أبي شيبة**: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٩ هـ.

٦٠ ـ **مصنَّف عبد الرزاق**: للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٩٢ هـ.

٦١ ـ **معالم السنن**: للإمام حمد بن محمد الخطابي، طبع حلب، ط: ١، عام ١٣٥٣ هـ.

٦٢ ـ **مفتاح كنوز السنة**: ترجمة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: دار إحياء التراث ـ بيروت.

٦٣ ـ **مقالات الكوثري**: للعلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري، ن: المكتبة التوفيقية ـ القاهرة.

٦٤ ـ **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**: للحافظ جلال الدين السيوطي، طبع مصر.

٦٥ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤١٨ هـ.

٦٦ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.

٦٦ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٨ هـ.

٦٧ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

* * *

فهرس الموضوعات

* * *



كتبٌ للمؤلِّف

١ ـ موسوعة علوم الحديث وفنونه (ثلاث مجلَّدات).

٢ ـ معجم المصطلحات الحديثية.

٣ ـ معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنَّادرة.

٤ ـ معجم ألفاظ الجرح والتعديل.

٥ ـ المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل.

٦ ـ المدخل إلى دراسة علوم الحديث.

٧ ـ علم الرجال: تعريفه وكُتبه.

٨ ـ المُيَسَّر في علم الرجال.

٩ ـ المُيَسَّر في علم العِلَل.

١٠ ـ المُيَسَّر في علم الجرح والتعديل.

١١ ـ المُيَسَّر في علوم الحديث.

١٢ ـ علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله.

١٣ ـ مصادر الحديث ومراجعه: دراسة وتعريف.

١٤ ـ الوجيزُ في تعريف كُتب الحديث.

١٥ ـ تعريف الدارسين بمناهج المحدِّثين.

١٦ ـ الشروح الحديثية: دراسة وتعريف.

١٧ ـ التدليس والمدلِّسون: دراسة عامة.

١٨ ـ الوَضْعُ في الحديث: تعريفه ـ أسبابه ـ طريقةُ التخلُّص منه ـ الكتب المؤلَّفة فيه.

١٩ ـ أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه.

٢٠ ـ السنة النبوية: حجيتها وتدوينها: دراسة عامة.

٢١ ـ نماذج للدعوة الإسلامية في العصر النبويّ.

٢٢ ـ أبو الحسن النَّدْوي: الإمام، المفكِّر، الدَّاعية، المربِّي، الأديب.

٢٣ ـ العلاَّمة أبو الحسن النَّدْوي: رائد الأدب الإسلامي.

٢٤ ـ محمد إقبال: الشاعر المفكِّر الفيلسوف.

٢٥ ـ محمد حميد الله: سفير الإسلام، وأمين التراث الإسلامي في الغرب.

٢٦ ـ القاديانية: مؤامرةٌ خطيرةٌ، وثورةٌ شنيعةٌ على النُّبُوَّة المحمدية.

* * *

HADITH
IT'S
AUTHORITY & AUTHENTICITY

By: Sayyid 'Abdul Majid Ghouri

هذا الكتاب

«السُّنّة النبوية» هي المصدر الثاني من مصادر التشريع في الإسلام بعد القرآن الكريم.

تناول المؤلِّفُ في هذا الكتاب التعريفَ بالسُّنّة من حيث اللغة والاصطلاح، ومن حيث مكانتها وحجيتها، واستقلالها بتشريع الأحكام، وعلاقتها بالقرآن الكريم، وبما جاء في التحذير من ترك العمل بها، وعاقبة مخالفتها، مع الرّدّ على بعض الشُّبهات التي أُثيرت حولها قديماً وحديثاً.

ثم تصدّى لإلقاء الضوء على كتابة السنة النبوية وتدوينها وتصنيفها في المراحل المختلفة بدءاً بالصدر الأول وانتهاءاً بالعصر الحاضر، وذلك كلُّه في أسلوبٍ علميٍّ مبسَّطٍ، متجنِّباً المسائل الخلافية ، والردود الطويلة، والأساليب المنطقية التي تلتوي على من لم تسبق له القراءةُ عن هذا الموضوع البتّة.



دمشق - ص.ب ٣١١
بيروت - ص.ب ١١٣/٦٣١٨
www. ibn - Katheer.com
info@ ibn - Katheer.com

